



Ministry of Environment



الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية

للاستهلاك والإنتاج المستدامين (SCP)
في قطاعات الزراعة / الإنتاج الغذائي والنقل وإدارة النفايات
في الأردن | ٢٠١٦ - ٢٠٢٥



switchmed



SwitchMed Programme
is funded by the
European Union





المملكة الأردنية الهاشمية

الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية

لأغراض تعميم الاستهلاك والإنتاج المستدامين (SCP)

في قطاعات الزراعة / الإنتاج الغذائي والنقل وإدارة النفايات في الأردن
(2025-2016)

أكتوبر/ تشرين أول 2015



Ministry of Environment

SWITCH-Med Programme is funded by the European Union



SWITCH-Med Policy Component is implemented by UNEP Mediterranean Action Plan (MAP), with Regional Activity Centre for Cleaner Production (CP/RAC) as main executing agency and UNEP Division of Technology, Industry and Economics (DTIE)



Regional Activity Centre
for Cleaner Production



إخلاء المسؤولية العامة

الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفين ولا تعبر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

إخلاء المسؤولية الجغرافية

التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد الواردة في هذه الوثيقة لا تعبر عن رأي برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو سلطاتها، أو فيما يتعلق بترسيم حدودها أو تخومها.



SWITCH-Med Programme is funded
by the European Union



SWITCH-Med Policy Component is implemented by UNEP Mediterranean Action Plan (MAP), with Regional Activity Centre for Cleaner Production (CP/RAC) as main executing agency and UNEP Division of Technology, Industry and Economics (DTIE)



Regional Activity Centre
for Cleaner Production



مقدمة

لقد أصبح واضحاً اليوم للجميع أنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة لا بد من أخذ الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل متكامل بعين الاعتبار، ومن المسلم به أيضاً أنه لا يمكن تحقيق الرفاه الاجتماعي إلا بتطبيق هذا النهج المتكامل وبالتوازي مع حماية مواردنا البيئية واستدامتها للأجيال المقبلة.

يواجه الأردن حالياً العديد من التحديات، حيث يعد الصراع السوري محورياً وحرّجاً، وقد تسبب العدد المتزايد من اللاجئين السوريين الذين يدخلون الأردن ويمتزجون بنسيجه الاجتماعي بأعباء هائلة على البنية التحتية وأسفر عن استنزاف مواردنا الطبيعية الشحيحة. وعلاوة على ذلك، يؤثر تدفق اللاجئين بشكل سلبي على خطط وبرامج التنمية المستدامة الوطنية مما ينعكس سلباً على أداء الاقتصاد وعلى سبل العيش للمواطنين، ووفقاً لخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية فإننا بحاجة إلى ما يقرب من 3 مليارات دولار أمريكي سنوياً لمواجهة الطلبات المتزايدة الناجمة عن هذه الأزمة.

وعلى الرغم من ذلك، يعتبر الأردن واحداً من البلدان النامية الرائدة في مجال تعزيز التنمية المستدامة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. وقد تبنى الأردن أدوات ومبادرات جديدة تم إنشاؤها لتحقيق الاستدامة، بما في ذلك التحول التدريجي والمدروس نحو الاقتصاد الأخضر حيث قام بإطلاق مبادرة المدن البيئية ودعم تنفيذ مفاهيم أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بالإضافة إلى العديد من الأدوات الأخرى التي تعمل على دعم الاستثمارات الخضراء وتوفير فرص العمل والقضاء على الفقر.

وقد استهدفت الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتان لتعميم الاستهلاك والإنتاج المستدامين ثلاثة قطاعات هي: قطاع الزراعة / الإنتاج الغذائي وقطاع النقل وقطاع إدارة النفايات وذلك بهدف دعم تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية والإجراءات المتفق عليها في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين على الصعيد الوطني.

كما وقعت الوزارة اتفاقاً مع الحكومة الألمانية للعمل بشكل وثيق مع المعهد العالمي للنمو الأخضر (GGGI) لدمج قطاعات الاقتصاد الأخضر والاستهلاك والإنتاج المستدامين: (الطاقة وبشكل خاص كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة، والمياه، والزراعة، وإدارة النفايات، والنقل، والسياحة المستدامة) من أجل وضع استراتيجية وطنية شاملة للنمو الأخضر وخطة عمل متكاملة، وستكون خطة العمل المتكاملة قادرة على اجتذاب استثمارات خضراء مستدامة تصل إلى 1.3 مليار دولار أمريكي وتوفير 51 ألف فرصة عمل جديدة خلال الأعوام العشرة القادمة.

تمثل الشراكة الاستراتيجية بين وزارة البيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) نموذجاً للتعاون في بحث جدول أعمال التنمية المستدامة على كافة المستويات، وتعتبر الوزارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة شريكاً استراتيجياً رئيسياً، وستبقى الوزارة دائماً داعماً قوياً لهذا البرنامج.

وزير البيئة الدكتور طاهر الشخشير

شكر وتقدير

بالنيابة عن معالي الدكتور طاهر الشخشير وزير البيئة، أود اغتنام هذه الفرصة لأعبر عن تقديرنا لكل من دعم تطوير الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين للاستهلاك والإنتاج المستدامين في الأردن، كما أود أن أعرب عن امتناننا لهم على المعلومات والمعارف التي تم تبادلها معهم والتي عملت على إثراء هذه الوثيقة وساعدت على ترسيخها. لقد تم إعداد الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين في إطار برنامج (SwitchMed) الممول من الاتحاد الأوروبي وبتنسيق من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ونحن ممتنون للغاية لهم جميعاً على دعمهم السخي وعملهم الجاد، ونخص بالذكر الزملاء السيد لوك رويتر والدكتور فريد بوشهري اللذين قدما الخبرة التي ساعدت كثيراً في إعداد هذه الوثيقة. كما أود أن أتقدم بالشكر لكافة المؤسسات والأفراد الذين شاركوا في إعداد الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين، ونتقدم بالشكر الخاص لفريق الخبراء المهندسة نداء المعاني والمهندس نور عيسوه والمهندسة سونا أبو زهرة والدكتور أحمد عبد الفتاح لما بذلوه من جهود كبيرة وتفان في إخراج وثيقة الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين، والشكر موصول لمعالي المهندس رؤوف دباس كبير المستشارين في الوزارة والسيد محمد عفانة والمهندسة هبة الزعبلوي في الوزارة على جهودهم في ضمان الجودة السياسية والفنية لهذه الوثيقة. كما يسرني أن أتقدم بالشكر لأعضاء الوزارة وأعضاء "اللجنة الوطنية المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين" الذين عملوا بجد طيلة فترة إعداد هذه الوثيقة لتحقيق أقصى قدر من جودة المدخلات، وستسعى الوزارة جاهدة للمضي قدماً في تنفيذ هذه الاستراتيجية وخطة العمل خلال السنوات المقبلة، وإنني لعلني ثقة بأننا نسير على الطريق الصحيح وستؤدي جهودنا إلى تحقيق المخرجات والنتائج المرجوة اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.

الأمين العام المهندس أحمد القطارنة

فهرس المحتويات

4	الاختصارات
6	1. أحكام عامة
6	1.1 نطاق وتركيز الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين (SCP) في الأردن : المجالات ذات الأولوية في تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين
16	2.1 القضايا المتقاطعة
17	2. الرؤية والأهداف والإجراءات
17	2.1 الرؤية
17	2.2 الرسالة
17	3.2 الأهداف الاستراتيجية
18	3. الأهداف والإجراءات التشغيلية حسب مجال أولوية الاستهلاك والإنتاج
18	1.3 قطاع الزراعة والأغذية
21	2.3 قطاع النقل
24	3.3 قطاع إدارة النفايات
26	4. آليات التنفيذ والرقابة
26	1.4 الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ خطة العمل
27	2.4 الميزانية والموارد
27	3.4 توفير دعم من أجل التنفيذ
27	4.4 تقديم التقارير
28	5.4 الإطار الزمني والتقييم
28	6.4 تبادل المعلومات والتوعية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين: الوعي العام والرؤية وإشراك الأطراف المعنية
29	الملحق 1: خارطة الطريق للتنفيذ
65	الملحق 2: قوائم مجموعات العمل الفنية التي أنشئت من أجل مشاركة الأطراف المعنية والتشاور معهم

الاختصارات

ASEZA	سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة
CBOs	المنظمات المجتمعية
DLS	دائرة الأراضي والمساحة
EDP	برنامج التنمية التنفيذية
EU	الاتحاد الأوروبي
EV	المركبات الكهربائية
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
GAM	أمانة عمان الكبرى
GAP	الممارسات الزراعية الجيدة
GCC	مجلس التعاون الخليجي
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GEF	مرفق البيئة العالمي
GGGI	معهد النمو الأخضر العالمي
GMO	الكائنات الحية المعدلة وراثيا
GoJ	حكومة الأردن
ICZM	الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية
IPM	الإدارة المتكاملة للآفات
JAEA	نقابة المهندسين الزراعيين الأردنية
JD	دينار أردني
JES	جمعية البيئة الأردنية
JFU	اتحاد المزارعين الأردنيين
JGBC	المجلس الأردني للأبنية الخضراء
JIC	هيئة الاستثمار الأردنية
JOCC	غرفة تجارة الأردن
JOFOE	أصدقاء البيئة الأردنية
JPMC-IC	شركة مناجم الفوسفات الأردنية - المجمع الصناعي
JREDS	الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية
JSMO	مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية
JV	وادي الأردن
JV	مشروع مشترك
KPIs	مؤشرات الأداء الرئيسية
MAP	خطة عمل البحر المتوسط
MEMR	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
MoA	وزارة الزراعة
MOE	وزارة التربية والتعليم
MoEnv	وزارة البيئة
MoF	وزارة المالية
MoHPW	وزارة الإسكان والأشغال العامة
MoIT	وزارة الصناعة والتجارة
MoMA	وزارة الشؤون البلدية
MoPIC	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
MOSD	وزارة التنمية الاجتماعية
MoT	وزارة النقل
MWI	وزارة المياه والري
NCARE	المركز الوطني للبحث والارشاد الزراعي
NGOs	منظمات غير حكومية
PPP	الشراكات بين القطاعين العام والخاص
RAC	مركز النشاط الإقليمي (للاستهلاك والإنتاج المستدامين) (SCP / RAC)
RJGC	المركز الجغرافي الملكي الأردني

RSCN	الجمعية الملكية لحماية الطبيعة
RSS	الجمعية العلمية الملكية
SLM	الإدارة المستدامة للأراضي
SMEs	المشاريع الصغيرة والمتوسطة
SPP	المشتريات العامة المستدامة
TPP	محطة توليد الطاقة الحرارية
UfM	الاتحاد من أجل المتوسط
UNEP	برنامج الأمم المتحدة للبيئة

1. أحكام عامة

1.1 نطاق وتركيز الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين

تهدف الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل المعدة لتعميم الاستهلاك والإنتاج المستدامين في قطاعات الزراعة / الإنتاج الغذائي والنقل وإدارة النفايات في المملكة الأردنية الهاشمية (2016-2025) إلى دعم تنفيذ الأهداف والإجراءات الاستراتيجية والتشغيلية المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين على الصعيد الوطني. وقد تم إعداد هذه الوثيقة القانونية بما يتماشى مع خطة العمل الإقليمية الخاصة بحوض البحر الأبيض المتوسط بالتعاون مع برنامج سويتش ميد¹ وبتمويل من الاتحاد الأوروبي لدعم الأهداف المشتركة للاستهلاك والإنتاج المستدامين في المنطقة، وتتناول الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في الأردن الأنشطة البشرية الرئيسية التي لها تأثير خاص على البيئة الأردنية بما في ذلك المناطق البحرية والساحلية وما يتصل بها من قضايا مستعرضة ومشتركة كما تحدد الأهداف المشتركة والإجراءات اللازمة لتوجيه تنفيذ الاستهلاك والإنتاج المستدامين على المستوى الوطني.

وتهدف الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل المعدة لتعميم الاستهلاك والإنتاج المستدامين في قطاعات الزراعة / الإنتاج الغذائي والنقل وإدارة النفايات في المملكة الأردنية الهاشمية (2016-2025) إلى تحقيق التحول إلى الأنماط المستدامة كخطوة أولى في المجالات الثلاثة ذات الأولوية المحددة للاستهلاك والإنتاج. وسيتم تصميم عمليات التعميم هذه وفقاً لما يلي:

أولاً: التناسق بين أحكام الرؤية والاستراتيجية الوطنية للأردن لعام 2025 (التي أطلقت في عام 2015) والإجراءات والأدوات الخاصة بخطة الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛

ثانياً: ارتباطها بالإطار الرئيسي لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها؛

ثالثاً: مساهمتها بوصفها عوامل رئيسية للتلوث والضغوط البيئية على البيئة الوطنية والنظم البيئية البحرية والساحلية؛

رابعاً: مساهمتها في اقتصادات منطقة البحر الأبيض المتوسط والرفاه الاجتماعي.

وفيما يلي تفاصيل إضافية عن كل منها:

أولاً: التناسق بين أحكام الرؤية والاستراتيجية الوطنية للأردن لعام 2025 (التي أطلقت في عام 2015) والإجراءات والأدوات الخاصة بخطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين

يقع الأردن في قلب منطقة الشرق الأوسط، وهو منطقة صغيرة فيه شريحة من ذوي الدخل فوق المتوسط ويتميز بشح الموارد الطبيعية (وخاصة المياه والطاقة) ووجود قاعدة صناعية صغيرة في قطاع الخدمات (الذي يسهم بحوالي 70٪ من الناتج المحلي الإجمالي) والذي يهيمن على الاقتصاد². وتتميز البلاد بشكلها الجغرافي وتاريخها وجغرافيتها السياسية وندرة الموارد الطبيعية، وقد حددت الحكومة الفقر والبطالة باعتبارهما من أهم التحديات التي تواجهها الدولة إلى جانب شح موارد المياه والطاقة، كما تظهر الخصائص الديموغرافية للسكان أن عملية التنمية الأردنية تواجه عدة تحديات في توفير الاحتياجات الأساسية لهذا البلد النامي³. وتبين الملامح الحالية للسكان أن مجموع سكان الأردن يبلغ حوالي 6.4 مليون نسمة ومع ذلك فقد شهد الأردن خلال العقد الماضي إنجازات اقتصادية واجتماعية كبيرة؛ فقد ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 1512 ديناراً في عام 2004 إلى نحو 3670 ديناراً في عام 2014⁴، واستثمر الأردن أيضاً موارد كبيرة في مرافق البنية التحتية التي تخدم المواطنين وحقق إنجازات ملحوظة في مجال التنمية البشرية وحافظ على الاستقرار وعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية. وقد رافق هذه الإنجازات بعض التحديات التي لم يتم التغلب عليها بعد، وعلى رأسها الفجوة التنموية بين المحافظات وارتفاع معدلات البطالة ولا

¹ يهدف برنامج سويتش-ميد الممول من الاتحاد الأوروبي إلى تسهيل التحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين (SCP) في إقليم جنوب المتوسط، كما يهدف البرنامج إلى تغيير الطريقة التي يتم بها إنتاج السلع والخدمات واستهلاكها، بحيث يتم فصل التنمية البشرية وتلبية الاحتياجات البشرية عن التدهور البيئي كما سيدعم القطاع الصناعي وأصحاب المشاريع الخضراء الناشئين والمجتمع المدني ووضع السياسات ووضع السياسات والأنشطة التوضيحية وإنشاء الشبكات.

² مؤتمر تيرينا للشبكات (TNC 2014)

³ مؤتمر تيرينا للشبكات (TNC 2014)

⁴ الأردن عام 2025 - الرؤية والاستراتيجية الوطنية (2015).

سيما بين الشباب والانخفاض النسبي في بعض مؤشرات القدرة التنافسية. ومع ذلك فإن مستوى البنية التحتية والتنمية المؤسسية يساعد الأردن على المضي قدماً والبدء في معالجة التحديات والتغلب عليها⁵. وقد أبرز جلاله الملك عبد الله الثاني - في رسالته إلى الحكومة لوضع رؤية للعقد المقبل - أهم التحديات والطريق إلى المستقبل والنموذج الاجتماعي والاقتصادي الذي يجب أن تتطلع إليه المملكة.

واستجابة للنداء الملكي للعمل، وبعد إطلاق برنامج عام 2014/2015 الذي يهدف إلى وضع استراتيجية وخطة عمل وطنيتين للتحول نحو الاقتصاد الأخضر في الأردن (2016-2025) والذي من المتوقع أن يبدأ العمل به في عام 2016 باعتباره إطاراً لكافة الخطط الموجهة نحو التنمية المستدامة في البلد، فقد أطلقت الحكومة الأردنية الرؤية والاستراتيجية الوطنية للأردن لعام 2025 في منتصف عام 2015. حيث تضع هذه الرؤية مساراً للمستقبل وتحدد الإطار الاقتصادي والاجتماعي المتكامل الذي يحكم السياسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة على توفير الفرص للجميع، وتشمل مبادئها الأساسية تعزيز سيادة القانون وتكافؤ الفرص وزيادة صنع السياسات التشاركية وتحقيق الاستدامة المالية وتعزيز المؤسسات. تقدم الرؤية سيناريوهين اثنين بناء على التقدم المحرز ودرجة الالتزام بتنفيذ السياسات المتفق عليها، حيث يقترح "السيناريو الأساسي" اعتماد بعض إجراءات الإصلاح الواردة في الرؤية، وليس كلها، في حين يقترح "السيناريو المستهدف" اتخاذ المزيد من الإجراءات التي من شأنها تحقيق معدلات نمو مرتفعة. ووفقاً للسيناريو المستهدف، تهدف الرؤية إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي حقيقي تبلغ حوالي 7.5٪ في عام 2026، بمعدل 5.7٪ خلال فترة الرؤية، في حين يهدف السيناريو الأساسي إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي يبلغ 4.8٪، ويسعى السيناريو المستهدف إلى تخفيض نسبة الدين العام في الناتج المحلي الإجمالي إلى 47٪ مقارنة بنحو 60٪ في السيناريو الأساسي. إن الهدف الأهم الذي تسعى الرؤية إلى تحقيقه هو تحسين رفاه المواطنين والخدمات الأساسية المقدمة لهم، من أجل خلق مجتمع متوازن لتوفير الفرص فيه للجميع وسد الفجوة بين المحافظات، وبالتالي فمن المهم عند وضع خطة العمل الوطنية الحالية مراعاة استهداف الرؤية تحسين الرفاه والخدمات الأساسية، مما يتطلب اشتغالها على جوانب ذات صلة بأنماط الإنتاج والاستهلاك المعدلة لمواكبة هذه الأهداف الإنمائية.

تضع الرؤية المواطن الأردني في صميم عملية التنمية، ويقاس النجاح والفشل بمقدار التقدم المحرز على مستوى الأفراد وبالتالي رفاه المجتمع. تمثل رؤية الأردن لعام 2025 رؤية واستراتيجية وطنية طويلة الأمد أكثر من كونها خطة عمل حكومية مفصلة، وتشتمل على أكثر من 400 سياسة وإجراء مقترنة بمؤشرات الأداء للقطاعات على مستوى الاقتصاد ككل بما في ذلك قطاعات الأغذية والزراعة وقطاع البنية التحتية (الذي يتناول قطاع النقل) وقطاع البيئة (الذي يتناول قطاع إدارة النفايات) من ضمن القطاعات الأخرى ذات الأولوية مثل المياه والطاقة والصحة وما إلى ذلك، وبالتالي فإن القطاعات الثلاثة ذات الأولوية التي تم تناولها في خطة العمل الوطنية من أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين (الزراعة / الإنتاج الغذائي، والنقل، وإدارة النفايات) يتم تناولها بوضوح بشكل مباشر أو غير مباشر ضمن رؤية عام 2025، وهكذا فإن خطة العمل الوطنية من أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين تكمل الأحكام الخاصة برؤية عام 2025 وتستخدم بعض مؤشرات الأداء الرئيسية لقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف خطة العمل الوطنية، وتضمن بالتالي التنفيذ المزدوج للخطتين الوطنيتين.

وقد أعيد إنشاء وحدة التسليم الخاصة برئيس الوزراء لمتابعة أهم المبادرات المقترحة وتذليل العقبات التي تواجه تنفيذها من أجل ضمان الالتزام والتنفيذ الفعال.

"... لا شك أنه بالنظر إلى الضغوط المالية الحالية على اقتصادنا وشعبه والمستوى المتزايد والمستمر من انعدام الأمن والنزاع في منطقتنا، فإن رؤية عام 2025 تعد خطة طموحة⁶".

إن اقتصاد الأردن اقتصاد صغير مفتوح مع معدل نمو سكاني أعلى بكثير من المتوسط العالمي، ولذلك ونظراً لصغر حجم الاقتصاد المحلي، فمن الصعب تحقيق نمو مستدام عالي الجودة وتوفير أعداد ونوعيات من الوظائف اللازمة لتوظيف الأردنيين خلال العقد القادم وما بعده، وعلى الرغم من أن الأردن قد أحرز تقدماً كبيراً على مدى العقد الماضي إلا أن هنالك تحديات كبيرة تنتظره، حيث يسعى البلد إلى تحقيق مستويات أعلى من المعيشة والازدهار لجميع الأردنيين، ولذلك فقد عملت الرؤية والاستراتيجية الوطنية لعام 2025 على وضع "إطار إدارة الأداء للتنفيذ" لضمان تنفيذ السياسات والإجراءات ومؤشرات الأداء الرئيسية المنصوص عليها في الاستراتيجية.

وفيما يتعلق بنطاق الاستهلاك والإنتاج المستدامين، فقد اقترحت رؤية الأردن لعام 2025 الأهداف والغايات ومؤشرات الأداء الرئيسية التالية في القطاعات الثلاثة المستهدفة من الاستهلاك والإنتاج المستدامين. ولتحقيق نمو مستدام وشامل، تترك رؤية عام 2025 أن الاستدامة تمثل تحدياً حاسماً في عدد من المجالات، حيث يجب علينا أولاً تحقيق استدامة مالية طويلة الأجل، ما يعني التوافق بين الإيرادات والنفقات الحكومية من خلال مجموعة من إجراءات الضرائب والإنفاق. وثانياً، يواجه الأردن تحديات كبيرة

⁵ الأردن عام 2025 - الرؤية والاستراتيجية الوطنية (2015).

⁶ الأردن عام 2025 - الرؤية والاستراتيجية الوطنية (2015).

في الحفاظ على الاستخدام المستدام لمواردنا الطبيعية المحدودة ولا سيما المياه والطاقة، وهناك أيضا قضايا الأمن الغذائي والاعتماد الكبير على الواردات الأمر الذي يجعل الأردن عرضة لصدمات العرض وتقلبات الأسعار العالمية الخارجة عن سيطرتنا.

وبالتالي فمن أجل التصدي لهذه التحديات التي تواجه الاستدامة، توصي رؤية الأردن 2025 باتخاذ عدد من المبادرات:

- اتخاذ إجراءات عاجلة لتحسين إدارة الضرائب وجمعها؛ بما في ذلك الاستثمار في توسيع إمكانيات الجمع والإنفاذ.
- تنفيذ مجموعة من الإجراءات المتوسطة والطويلة الأجل الرامية إلى إجراء المزيد من الإصلاحات الهيكلية لخفض التكاليف وتحسين فعالية القطاع العام، ويشمل ذلك إعادة هيكلة الموارد البشرية من خلال الخدمة المدنية، وإحالة الأنشطة الحكومية غير الأساسية إلى القطاع الخاص، وإعادة استثمار مهارات الموظفين العاملين وقدراتهم حتى يتمكنوا من الاستخدام الأمثل للنظم والأدوات الحديثة للإدارة العامة من أجل خلق إنتاجية ومكاسب كفاءة طويلة الأجل.
- استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتأمين تمويل الخبرة الفنية اللازمة للاستثمار في توسعات البنية التحتية لتعزيز إمدادات الطاقة وإدخال تقنيات جديدة فعالة لتحسين الإنتاج والاستهلاك، على سبيل المثال من خلال تقنيات الشبكة الذكية⁷.
- الاستثمار المستمر في مشاريع تطوير المحافظات من خلال صندوق تنمية المحافظات وغيره من الوسائل لضمان امتلاك المجتمعات المحلية في جميع أنحاء المملكة لاقتصاد محلي حيوي ومستدام قادر على توفير فرص عمل محلية للمجتمعات المحلية.



وهكذا فإن رؤية عام 2025 تعالج بوضوح الإنتاج والاستهلاك المستدامين في سياق إنشاء الشراكات بين القطاعين العام والخاص الرامية إلى الحفاظ على تمويل الخبرة الفنية المطلوبة، بحيث يتم تسريع الاستثمارات في توسعات البنية التحتية، مما يؤدي إلى زيادة إمدادات الطاقة وتعزيز التقدم في التقنيات الجديدة والمبتكرة التي تستهدف تحسين الإنتاج والاستهلاك. وفي ذات السياق، تتناول رؤية عام 2025 جوانب المياه والأراضي والموارد الطبيعية ذات الصلة بتحديات التنمية المستدامة وأهدافها، كما تسلط الضوء على حقيقة أن الأردنيين قد اعتادوا على خلق فرص من موارد طبيعية محدودة. ومن الأهمية بمكان إدارة المخزون المتوفر لدينا من الأراضي الصالحة للزراعة من خلال ضمان تخصيص وتخطيط الاستخدام الأمثل للأراضي على المدى الطويل. ونتيجة لانخفاض نصيب الفرد من مصادر المياه المتاحة، ينبغي إيجاد مصادر جديدة ومستدامة، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تحلية مياه البحر (ناقل البحرين أو قناة البحر الأحمر- البحر الميت)، وتطوير مصادر أخرى غير تقليدية، وضمان استدامة المياه الجوفية، وزيادة استخدام المياه السطحية من خلال بناء السدود (حصاد المياه)، ورفع الكفاءة المالية للقطاع وخفض التكلفة من خلال تحسين كفاءة الطاقة وزيادة استخدام الطاقة المتجددة بالإضافة إلى الحد من السرقة والتسريبات⁸.

وفيما يتعلق بالأمن الغذائي، فقد أشارت رؤية عام 2025 إلى أن الأردن يستورد 81% من احتياجاته الغذائية، ويشمل ذلك استيراد 63.4% من احتياجات المملكة من الحبوب. وخلافا لإمدادات الطاقة، فإن محفظة الأردن من الإمدادات الغذائية متنوعة بشكل معقول وإلى حد كبير، حيث يتوفر لديها مخزون استراتيجي من السلع الأساسية يتراوح بين ثلاثة أشهر واثنين عشر شهرا، غير إن الأردن يتعرض بشدة لتقلبات أسعار السلع الأساسية الدولية، ففي عام 2014 استوردت المملكة حوالي 600 ألف طن من السلع الأساسية، بزيادة قدرها 11% مقارنة بعام 2013، حيث بلغت واردات الأردن من السكر والأرز والحليب الجاف والزيوت النباتية ما بين 3% و20% مقارنة بعام 2013، وهناك مخزون استراتيجي من السلع الأساسية في المملكة لمدة ثلاثة إلى اثني عشر شهرا، وفقا للرؤية⁹، ويستورد الأردن القمح والشعير على مدار العام بمعدل سنوي يتراوح بين 1.5 و 1.6 مليون طن للحفاظ على الاحتياطي الاستراتيجية اللازمة لتحقيق التوازن بين الكميات المستوردة والمستهلكة والتي يتم تخزينها في مواقع تخزين مختلفة. وقد ارتفع استهلاك المملكة من القمح في عام 2014 بنسبة 21% مقارنة بعام 2010، كما ارتفع استهلاك البلاد من الطحين منذ بداية هذا العام (2015) بمقدار 5000 طن شهريا بسبب النمو السكاني وتدفق اللاجئين السوريين.

تتمثل أهم التحديات في هذا المجال في تذبذب الأسعار العالمية للسلع الغذائية الأساسية وارتفاع مستويات الاستهلاك مما يتطلب زيادة الإنتاج المحلي ومتطلبات الأمن الغذائي وتوسيع قدرات التخزين في المملكة كما أبرزتها الرؤية. وعلاوة على ذلك، أدت الزيادة السكانية الناجمة عن تدفق أكثر من مليون وأربعمائة ألف لاجئ سوري، بالإضافة إلى سكان المملكة البالغ عددهم حوالي ستة ملايين وسبعمائة ألف شخص، إلى زيادة كبيرة في استهلاك المواد الغذائية، مما يضع عبئا ماليا ثقيلا على الحكومة، ولا سيما

⁷ استراتيجية ورؤية الأردن لعام 2025 (2015).

⁸ استراتيجية ورؤية الأردن لعام 2025 (2015).

⁹ استراتيجية ورؤية الأردن 2015-2025 (2015).

فيما يتعلق بإنتاج الخبز؛ حيث بلغ إجمالي الدعم الحكومي للحبوب (القمح والأعلاف) حوالي 222 مليون دينار أردني في عام 2014.

وهكذا فإن إنجاز خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، ولا سيما في قطاع الزراعة / الإنتاج الغذائي، جاء في الوقت المناسب ليكون بمثابة مبدأ توجيهي لتعزيز الكفاءة في قطاع توفير الأغذية، والأهم من ذلك لضبط "الاستهلاك غير المستدام للأغذية والسيطرة عليه والذي، إن لم يؤخذ بعين الاعتبار، سيزيد من تفاقم حالة الأمن الغذائي في الأردن.

واستناداً إلى التقييم الأساسي للقطاعات المستهدفة التي تناولتها رؤية عام 2025، فقد وضعت الحكومة الأردنية السيناريوهات والأهداف التالية المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين لتحقيقها بحلول عام 2025 في قطاع الإنتاج الغذائي والزراعة (الجدولان 1 و 2)، وسيتم اعتماد هذا التوجه السياسي في خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين.

الجدول رقم 1: السيناريوهات والمبادرات ذات الأولوية المستهدفة في قطاع الإنتاج الغذائي والزراعة ذات الصلة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين من رؤية الأردن لعام 2025

السيناريو المستهدف	المبادرات ذات الأولوية
التحول نحو إنتاج زراعي محلي مستدام وأكثر كفاءة وإنتاجية	• تحفيز المنتجين الذين يستثمرون في التكنولوجيا الزراعية، والزراعة العضوية، وكفاءة المياه من أجل زيادة الإنتاج • تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي • تشجيع إقامة أسواق "المزارعين المحليين" في المدن في جميع أنحاء الأردن وإنشاء سوق محلية للمشاريع الصغيرة والأعمال التجارية المنزلية. • توفير حوافز مناسبة لتعزيز كفاءة استخدام المياه في الري وتحقيق عوائد اقتصادية عالية للمنتجات المروية. • تشجيع تحول 30٪ من مساحة الزراعة المروية المكشوفة في وادي الأردن والمرتفعات نحو الزراعة المحمية. • تشجيع الزراعة العضوية لأغراض التصدير وشهادات الجودة لاستهداف 5٪ من المزارع الأردنية القائمة. • دعم جهود مكافحة الآفات للحد من المخاطر التي يتعرض لها المزارعون ونشر المعلومات عن أفضل الممارسات.
الحفاظ على استدامة الموارد الزراعية والتنوع الحيوي	• الحفاظ على مناطق الغابات والتنوع الحيوي وحماية الغطاء النباتي. • تشجير ما نسبته 25٪ من مناطق الغابات القاحلة في مناطق الحزام المطري التي يتجاوز فيها معدل هطول الأمطار 300 مم.
ضمان إنتاج زراعي صحي وآمن	• التطبيق الصارم للتشريعات المتعلقة بسلامة المنتجات الزراعية المحلية والمستوردة من أجل تأمين الغذاء الآمن للمواطنين. • اعتماد نظام حماية المستهلك لتعزيز آليات حماية المستهلك بين الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. • توحيد معايير وإجراءات التفقيش لكافة مفتشي الأغذية في المراكز الجمركية وتطوير دليل التفقيش الوطني. • اعتماد برامج الفحص الإلكتروني للأغذية.
توسيع برامج الدعم للمزارعين الحاليين لزيادة إنتاجية وكفاءة المياه للمزارع الحالية	• إنشاء صندوق ابتكاري للزراعة والغذاء والطاقة والمياه لتحفيز التنمية واعتماد واستخدام التقنيات الموفرة للمياه في الأردن. • توفير حوافز لتطوير وتحديث مرافق التعبئة والتغليف والتبريد الصغيرة والمتوسطة. • تشجيع ودعم الاستثمار في قطاع زراعة الأزهار لأغراض التصدير.

- تشجيع المزارعين على تجميع الحيازات الزراعية الصغيرة عن طريق إنشاء شركات من جميع الأنواع للسماح باستخدام التكنولوجيا في الزراعة.
- تشجيع الإقراض الزراعي الصغير للأفراد والمجتمعات الزراعية من خلال مؤسسة الإقراض الزراعي.

الجدول رقم 2. مؤشرات الأداء الرئيسية ذات الصلة ببرنامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين - السيناريو المستهدف للأغذية والزراعة من رؤية الأردن 2025

خط الأساس				
المؤشر	2014	2017	2021	2025
زيادة مساحة الأراضي الزراعية التي يستخدم فيها الري بالتنقيط (ألف فدان) بنسبة 0.1% سنوياً	900	925	954	962
مساحة الغابات (ألف فدان)	905.5	917.3	927.1	939.3

وفيما يتعلق بمجموعة النقل والخدمات اللوجستية، فقد أكدت رؤية الأردن لعام 2025 على أن موقع الأردن المركزي بين بلاد الشام ودول مجلس التعاون الخليجي قد أدى إلى نمو استثنائي في قطاع النقل الجوي واللوجستيات في السنوات الأخيرة. ويعتبر هذا القطاع حالياً أحد أكبر المشغلين في الأردن، وهناك فرصة كبيرة لمواصلة تطويره ليصبح مركزاً إقليمياً بالاستفادة من مطار الملكة علياء الدولي الذي تم توسيعه حديثاً والتوسع المستمر لميناء العقبة وشبكات الطرق الواسعة في الأردن إلى الأسواق المجاورة¹⁰.

وفي ذات السياق وفيما يتعلق بالخدمات اللوجستية الدبلوماسية والإنسانية، أشارت رؤية 2025 إلى أن الأردن ينبغي أن يتطلع إلى الاستفادة من مكانته الدولية وقوته الناعمة في إنشاء المملكة لتكون مركز الخدمات اللوجستية والدبلوماسية المفضل في المنطقة، كما ستوفر التوسعات في كل من مطار الملكة علياء الدولي وميناء العقبة مراكز جديدة ممتازة للنقل الجوي والبحري والخدمات اللوجستية حتى يتسنى الوصول إليها من قبل المجتمع الإنساني العالمي والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة. وتضمن جودة شبكة الطرق في الأردن سرعة الوصول إلى الأسواق للوصول إلى المجتمعات المتضررة سواء عبر الحدود إلى سوريا أو إلى العديد من مخيمات اللاجئين والمستوطنات القريبة داخل الأردن، ويمكن للمزيد من الاستثمارات في تخزين البضائع وسلسلة الخدمات اللوجستية الباردة أن تعزز قدرات الأردن على دعم الأنشطة الإنسانية.

تعد عمان بالفعل نقطة انطلاق لعدة آلاف من الدبلوماسيين ومسؤولي الأمم المتحدة وعمال الإغاثة وأسرهم، ويتطلب ذلك زيادة الاستثمار في الأحوال المعيشية للمقيمين الأجانب، وخاصة المدارس والأنشطة الترفيهية الصديقة للأسرة، وتطوير عمان كمحطة مفضلة للدبلوماسيين ومسؤولي الأمم المتحدة والعاملين في مجال المعونة الأجنبية، مما يضع عبئاً ثقيلاً على الشبكة المرورية التي استنزفت بالفعل في البلد ويتطلب القيام بمبادرات وإجراءات حازمة لتعزيز الشبكة لتصبح فعالة ومؤثرة.

ومع أخذ جميع النقاط أعلاه بعين الاعتبار، فإننا نعتقد مرة أخرى أن خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين ستقدم الحلول لخدمات النقل والخدمات اللوجستية المستدامة، وستتطلب خطة العمل الوطنية تطوير نظم النقل العام وتسهم في تعزيزها بدرجة عالية واتباع نهج متعدد الوسائل لتيسير أساليب التنقل الفعالة وتعزيز أفضل الممارسات والتقنيات البيئية في مجال النقل والبنية التحتية الداعمة، وسيسمح ذلك بالتوسع في أنظمة النقل الخضراء الأخرى - مثل مبادرة المركبات صفيرية الانبعاثات (Zero Emission Vehicle) التي تتبناها وزارة البيئة بدرجة كبيرة - والإدارة الفعالة لموارد النقل والاستفادة من المكاسب في كفاءة استخدام الطاقة والحفاظ على البيئة والتقليل من الآثار البيئية لقطاع النقل طوال دورة حياته.

نعتقد أن استراتيجية الاستهلاك والإنتاج المستدامين وخطة العمل الوطنية ستساعدان في وضع السياسات والإطار القانوني والحوكمة لتعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين في مجال النقل وتشجيع تنفيذ سياسات وممارسات النقل منخفضة الكربون التي يكون فيها المواطنون في صميم سياسة النقل، وسيتم دعم ذلك من خلال الجهات الحكومية المحلية والوطنية المعنية بتوفير النقل

¹⁰ الأردن 2025- الرؤية والاستراتيجية الوطنية (2015)

المحسن والمتقدم بما في ذلك المستهلكين (السائقين) والركاب، وستدعم هذه الاستراتيجية تطوير أدوات ومعلومات السوق المناسبة فضلا عن الحوافز لتعزيز الاستدامة في جميع مراحل سلاسل إدارة القيمة للنقل.

واستنادا إلى التقييم الأساسي لمجموعة النقل والخدمات اللوجستية، فقد حددت الحكومة الأردنية الأهداف التالية المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين لتحقيقها بحلول عام 2025 (الجدول رقم 3).

الجدول رقم 3: السيناريوهات والمبادرات ذات الأولوية المستهدفة في قطاع النقل ذات الصلة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين من رؤية الأردن لعام 2025

السيناريو المستهدف	المبادرات ذات الأولوية
تحديث وتنفيذ استراتيجيات وطنية للبنية التحتية للنقل	• إعداد استراتيجية وطنية للنقل العام لكافة محافظات المملكة. • ربط أنظمة النقل العام بين الزرقاء وعمان. • وضع خطة وطنية رئيسية للنقل المتعدد الوسائط لتحديد خطة البناء المستقبلية والشراكة المحتملة بين القطاعين العام والخاص: • البنية التحتية للنقل العام. • القطارات الخفيفة والحافلات السريعة. • رسوم الطرق السريعة. • شبكة الحافلات الداخلية الرئيسية وحافلات النقل السريع. • ميناء عمان البري.
ضمان فعالية استخدام المعدات الجديدة	• ضمان إدراج اعتبارات كفاءة الطاقة عند شراء نماذج النقل.

لم تقدم رؤية عام 2025 مؤشرات أداء رئيسية لقطاع النقل، ومع ذلك فإن خطة العمل الوطنية هذه ستقدم مجموعة فعالة من مؤشرات الأداء الرئيسية لقطاع النقل والتي يمكن استخدامها لاحقا ضمن خطط أخرى موجهة نحو التنمية المستدامة بما في ذلك رؤية الأردن لعام 2025 لقياس التقدم المحرز في التنفيذ.

وفيما يتعلق بقطاع إدارة النفايات، يتم تناول إدارة النفايات في رؤية الأردن لعام 2025 تحت مظلة القطاع البيئي العام حيث أنها تعتبر جانبا بيئيا رئيسيا، وبالتالي فإن الهدف هو التخفيف من الآثار السلبية للنفايات على البيئة. ولذلك، وبناء على تقييم خط الأساس للقطاع البيئي، فقد حددت الحكومة الأردنية الأهداف ومؤشرات الأداء الرئيسية التالية المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين لتحقيقها بحلول عام 2025 (الجدولان 4 و 5).

الجدول رقم 4: السيناريوهات والمبادرات ذات الأولوية المستهدفة في قطاع إدارة النفايات ذات الصلة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين من رؤية الأردن لعام 2025

السيناريو المستهدف	المبادرات ذات الأولوية
التخفيف من الآثار السلبية للتغيرات البيئية على البشر	• التخلص الآمن من النفايات الصلبة في مكبات النفايات المعدة لهذا الغرض. • وضع نظام للفرز وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير. • وضع نظام متكامل للمتابعة والمراقبة من أجل إدارة النفايات الصناعية والطبية الخطرة وفقا للمعايير الدولية. • التخلص من المواد التي تستنزف طبقة الأوزون وفقا لبروتوكول مونتريال.
مشاركة القطاع الخاص	• زيادة مشاركة القطاع الخاص في نظام إدارة النفايات الصلبة. • زيادة مشاركة القطاع الخاص في نظام فرز النفايات وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها. • زيادة مشاركة القطاع الخاص في نظم إدارة النفايات الصناعية والطبية الخطرة.

الجدول رقم 5: مؤشرات الأداء الرئيسية ذات الصلة ببرنامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين - السيناريو المستهدف لإدارة النفايات من رؤية الأردن 2025

خط الأساس			
المؤشر	2017	2021	2025
نسبة النفايات الصلبة التي يتم التخلص منها في مكبات النفايات	80	75	60
نسبة النفايات الصلبة المعالجة والمعاد استخدامها	20%	25%	40%
نسبة للنفايات الصناعية الخطرة المعالجة	50%	70%	80%
نسبة للنفايات الطبية الخطرة المعالجة	50%	75%	80%

ثانيا. ارتباط المجالات ذات الأولوية باتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها

تم تشكيل خريطة الاستهلاك والإنتاج المستدامين في الأردن لتكون منسجمة مع أحكام اتفاقية برشلونة والبروتوكولات ذات الصلة بها، وقد تم تصنيف مجالات الأغذية والثروة السمكية والزراعة باعتبارها قطاعات رئيسية من الأنشطة الواردة في الملحق الأول لبروتوكول المصادر البرية (إنتاج الأسمدة وإنتاج وتركيب المبيدات الحيوية والزراعة وتربية الحيوانات وتجهيز الأغذية وتربية الأحياء المائية). وبالمثل، يصنف الملحق الأول لبروتوكول النفايات الخطرة كصنف النفايات الخاضعة لإجراءاته، والنفايات الناجمة عن إنتاج وتركيب واستخدام المبيدات الحيوية والمستحضرات الصيدلانية النباتية. وأخيراً، تحدد المادة 9 من بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) الزراعة والصناعة وصيد الأسماك وتربية الأحياء المائية باعتبارها الأنشطة الاقتصادية الرئيسية التي يتطلب التخطيط والإدارة لها اتخاذ مجموعة مناسبة من الإجراءات التنظيمية والفنية والاقتصادية والسوقية. وهكذا، فإن خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في الأردن تتسجم مع أحكام الوثائق القانونية المذكورة أعلاه.

ثالثاً: آثار المجالات ذات الأولوية على البيئة الساحلية والبحرية

تنسجم خطة العمل الوطنية للأردن مع الأحكام الخاصة بالتقييمات والنتائج للمجالات الأربعة المستهدفة ذات الأولوية (الأغذية والثروة السمكية والزراعة، وتصنيع السلع، والسياحة، والإسكان والبناء) التي حددتها خطة عمل البحر المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة باعتبارها مناطق ذات أولوية والتي تعتبر من العوامل الرئيسية لتوليد التلوث والضغوط البيئية على النظم البيئية في البحر المتوسط (البحر الأحمر في حالة الأردن). وفي سياق الاستهلاك والإنتاج المستدامين وفيما يتعلق بالأغذية والثروة السمكية والزراعة، تدرك خطة العمل الوطنية في الأردن أن غياب الممارسات الزراعية بالقرب من مدينة العقبة الساحلية والصناعات المحدودة جداً لإنتاج الأسماك وإنتاج الأغذية لن يكون له تأثير كبير على الموارد الطبيعية وخاصة الموارد المائية والبرية بما في ذلك النظام البيئي البحري. ولكن في حالة البحر الأحمر وخليج العقبة ترتبط الضغوط على النظام البيئي البحري والتنوع الحيوي في المقام الأول بالمصادر البرية وغيرها من المصادر الصناعية¹¹. ووفقاً لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014)¹²، فإن التهديدات ذات الصلة بالصناعة ترتبط أساساً بأنشطة تعدين وتجارة الفوسفات (مصنع الأسمدة). وتنتج شركة مناجم الفوسفات الأردنية والمجمع الصناعي التابع لها 740 ألف طن من الفوسفات ثنائي الأمونيوم و270 ألف طن من حامض الفوسفوريك سنوياً. ونتيجة للتجارة في منتجات تصدير الفوسفات والبوتاس، فإنها تشكل ضغطاً هائلاً على التنوع الحيوي المحلي.

تشكل مياه التبريد المعالجة بالكلور التي يتم تصريفها من المصنع في خليج العقبة بمعدل 20 ألف متر مكعب في الساعة إحدى التهديدات المحتملة، وتبلغ حرارة مياه التبريد حوالي 3 درجات مئوية أعلى من درجة حرارة مياه البحر المحيطة، وهذا المصدر مشابه لمياه التبريد التي تزيد درجة حرارتها 3 درجات مئوية عن حرارة مياه البحر المحيطة التي يتم تصريفها من محطة العقبة الحرارية الواقعة على الحدود الجنوبية الغربية للأردن على بعد كيلومتر واحد من الشاطئ والتي تستخدم مياه البحر لتبريد توربينات توليد الطاقة ذات القدرة 260 ميغاواط. وتشكل عمليات المعالجة بالكلور التي يتم تصريفها في المياه الساحلية مصدر قلق بيئي كبير نظراً للكمية الكبيرة من الكلور وتنوع المركبات المستخدمة. تنتج عمليات المعالجة بالكلور في مياه البحر (عند مستوى 1 ملغم / لتر) مادة البروم التي تختفي بسرعة في المياه المستقبلية مما يؤدي إلى تكون مركبات عضوية برومينية مستمرة في البيئة.

وهناك تهديد آخر ألا وهو غبار الفوسفات الناجم عن أنشطة الموانئ الناتجة عن تصدير 3.5-6.4 مليون طن من الفوسفات الخام عبر خليج العقبة. ويعتبر الغبار الفوسفاتي الناتج أثناء شحن السفن مشكلة بيئية خطيرة في العقبة بسبب الآثار البيئية للغبار، بما في ذلك انخفاض وضوح المياه، وانخفاض اختراق الضوء، ومعدلات النمو المرجانية البطيئة¹³. ومن الآثار البيئية المحتملة الأخرى ارتفاع مستويات مغذيات الفوسفات الذائبة وغيرها من المعادن الثقيلة السامة مثل الزرنيخ والزنك. غير أن غبار الفوسفات لم يعد مشكلة منذ أن تم نقل محطة التحميل والتفريغ في الميناء الرئيسي إلى رصيف الفوسفات الجديد داخل المنطقة الصناعية الجنوبية، ومن شأن ذلك أن يزيل أثر الغبار الفوسفاتي على مدينة العقبة ومجتمعات الشعاب المرجانية المجاورة.

يعد الانسكاب النفطي إحدى التهديدات البيئية الرئيسية الأخرى حيث تستخدم أكثر من 2300 سفينة ميناء العقبة كل عام، وهناك ناقلات النفط الخام التي تبلغ سعتها 100 ألف إلى 150 ألف طن تستخدم الميناء وتصل إلى محطة إيلات النفطية كل أسبوع وتقوم بتفريغ قرابة 3.5 مليون طن من النفط سنوياً، وبالتالي يمكن أن يكون للانسكاب النفطي العرضي آثار كارثية على مجتمعات الشعاب المرجانية في المنطقة.

وقد يكون لتوزيع الأغذية المرتبط بتزايد عادات الاستهلاك، والتي تتعلق أساساً بالسياحة الداخلية التي تتجلى في الآلاف من الأردنيين الذين يزورون مدينة العقبة لشراء بعض المنتجات الغذائية الرخيصة، وخاصة المكسرات والشوكولا، بعض الآثار على نوعية الهواء في المدينة مما قد يسهم في تغير المناخ، حيث أن نقل المواد الغذائية محلياً وعالمياً يولد انبعاثات الغازات الدفيئة، ولم يتم إثبات هذه المسألة ولكنها قد تحتاج إلى مزيد من الدراسة.

ترتبط التهديدات الأخرى في مدينة العقبة الساحلية بالنفايات الصلبة حيث تتولى سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رعاية الخدمات البلدية في العقبة، حيث منحت بدورها عقداً لشركة (Clean City) التجارية للقيام بعمليات تنظيف وكس الشوارع والتحميل والتخزين وجمع النفايات الصلبة البلدية ونقلها والتخلص منها. ونتيجة لمشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حدث تحسن في إدارة النفايات الصلبة في مدينة العقبة السياحية الرئيسية. ومع ذلك لا تزال هناك مخلفات النفايات الصلبة (ولا سيما الإطارات والحاويات البلاستيكية من مختلف الأحجام) التي جاءت مع الوديان المحيطة. كما تعتبر عادات الاستهلاك والتعامل مع السلع منتهية الصلاحية المصدر الرئيسي للقمامة البحرية، وبشكل رئيسي البلاستيك العائم الملقى على شواطئ خليج العقبة.

¹¹ التقرير القطري للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في الأردن لعام 2014: نحو تطوير المناطق الساحلية المستدامة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014).

¹² التقرير القطري للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في الأردن لعام 2014: نحو تطوير المناطق الساحلية المستدامة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014).

¹³ التقرير القطري للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في الأردن لعام 2014: نحو تطوير المناطق الساحلية المستدامة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014).

ووفقاً لنتائج دراسة حديثة أجرتها الجمعية الملكية لحماية الطبيعة في الأردن¹⁴، فإن 65٪ من القمامة التي تم جمعها من خليج العقبة مصنوعة من البلاستيك. وعلاوة على ذلك، فإن الاعتماد الشديد على ميناء مدينة العقبة باعتباره الميناء الوطني الوحيد لاستيراد المنتجات والسلع العالمية يعني كثافة عمليات النقل من وإلى الميناء والتي لها آثار سلبية كبيرة من حيث استهلاك الموارد والطاقة، فضلاً عن انبعاثات الغازات الدفينة.

وقد تسببت الأعداد المتزايدة من الغواصين والسياح الذين يزورون مناطق الشعاب المرجانية في إلحاق أضرار جسيمة بالشعاب المرجانية في أجزاء كثيرة من خليج العقبة ولا يزال عدد السياح في تزايد¹⁵. ويقوم ما مجموعه 18 مركزاً للغوص في العقبة بإجراء 20 ألف إلى 30 ألف مهمة غوص سنوياً على طول منطقة الشعاب المرجانية البالغ طولها 1.2 كم، كما يقوم 55 قارباً زجاجياً بالإبحار في نفس المنطقة كل يوم، بما مجموعه حوالي 8 آلاف رحلة بحرية في السنة، كما تنظم نوادي الغوص دورات في الغوص بأكثر من 20 ألف مهمة غطس تدريبية في نفس المنطقة سنوياً¹⁶.

وهناك أيضاً تهديد يتعلق بمعالجة مياه الصرف الصحي البلدية، حيث تنتج محطة معالجة مدينة العقبة حوالي 4.5 مليون متر مكعب من المياه المستصلحة سنوياً، ويشكل ذلك حوالي 25٪ من إجمالي إمدادات المياه سنوياً، وتستخدم المياه المستصلحة التي تنتجها محطة المعالجة الطبيعية في ري الأحراش وأشجار النخيل؛ في حين يتم استخدام المياه التي تنتجها المحطة الميكانيكية في المناطق الخضراء داخل المدينة، ويستخدم الجزء الأكبر منه لأغراض صناعية.

وبالنسبة للنفايات ذات الصلة بالسياحة، تؤكد خطة العمل الوطنية على أن تنوع وهشاشة النظم البيئية الساحلية والبحرية في الأردن تعاني بدرجة كبيرة من الآثار المرتبطة بالسياحة ولا سيما من قبل السياح المحليين، فالسياحة الساحلية لا تؤدي فقط إلى زيادة سكان المناطق الساحلية، مما يزيد من الطلب على الموارد مثل المياه والغذاء والطاقة ومواد البناء، بل تؤدي أيضاً إلى تفاقم إنتاج النفايات ومياه الصرف الصحي، كما أن فائض النفايات المتنوعة التي تنتجها أنشطة السياح وسلوكياتهم (مثل اليخوت والغطس والصيد الترفيهي) تسبب أضراراً بالمساكن الطبيعية للكائنات الحية وأنواعها بينما يساهم نقل الركاب في انبعاثات الغازات الدفينة في المدينة الساحلية الوحيدة في البلاد.

كما تأخذ خطة العمل الوطنية في الاعتبار النفايات الناجمة عن زيادة معدلات أنشطة الإسكان والبناء في مدينة العقبة، ويؤدي معدل التحضر السريع في الأردن إلى زيادة الضغط على البيئة، وتحمل أنشطة الإسكان ولا سيما في المناطق الحضرية المسؤولية عن إنتاج الكميات الضخمة من مياه الصرف الصحي والنفايات الصلبة. ومن الجانب الآخر ومن منظور دورة حياة البناء والإسكان، يظهر تحليل قطاع البناء في الأردن وجوب إدارة تكاثر النفايات المتنوعة وبعض النفايات الخطرة بعناية في البلاد بما ينسجم مع إطار بروتوكول النفايات الخطرة لاتفاقية برشلونة.

يؤدي النمو السكاني في المناطق الداخلية والساحلية لمدينة العقبة وأنشطة (الاستيراد) السياحية والتجارية إلى زيادة الطلب على المياه المنزلية والمواد الغذائية والطاقة ومواد البناء، مما يؤدي إلى مزيد من التحديات المرتبطة بتلوث الغلاف الجوي ومعالجة النفايات الصلبة والسائلة والتخلص منها حيث أن معظم الأنشطة السياحية في البلاد تجري في المناطق الساحلية لمدينة العقبة. وتتفق خطة العمل الوطنية مع أحكام بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، حيث تنص المادة 9 على أن الأنشطة السياحية والرياضية والترفيهية هي أنشطة اقتصادية رئيسية في إطار البروتوكول. كما تروج خطة العمل الوطنية للسياحة المستدامة باعتبارها ذات أهمية خاصة لتحقيق الاستخدام المستدام للمناطق الساحلية والبحرية ذات الأهمية لبروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة / التنوع الحيوي.

¹⁴ <http://www.jordantimes.com/news/local/65-garbage-collected-gulf-aqaba-made-plastic-%E2%80%94-study#sthash.eeFpuM6A.dpuf>

¹⁵ التقرير القطري للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في الأردن لعام 2014: نحو تطوير المناطق الساحلية المستدامة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014).

¹⁶ التقرير القطري للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في الأردن لعام 2014: نحو تطوير المناطق الساحلية المستدامة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014).

رابعاً: مساهمة المناطق ذات الأولوية في الاستهلاك والإنتاج المستدامين للأردن في اقتصادات البحر الأبيض المتوسط (في حالة الأردن غالباً البحر الأحمر) وفي الرفاه الاجتماعي

ستعمل مجالات الأولوية الثلاثة للاستهلاك والإنتاج التي يختارها الأطراف ذات العلاقة في الأردن لغايات برنامج العمل الوطني للاستهلاك والإنتاج المستهدفين على المساهمة في الاقتصاد الاجتماعي في منطقة البحر المتوسط (في حالة الأردن غالباً البحر الأحمر)، أي من حيث توفير فرص العمل وتوليد الثروة. فعلى سبيل المثال، وفيما يتعلق بالمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وفرص العمل، ففي حين تبلغ المساهمة المباشرة للزراعة في الأردن في الناتج المحلي الإجمالي الوطني حوالي 3٪، فإن المساهمة غير المباشرة من خلال الأعمال الزراعية ذات الصلة مثل الأعمال الزراعية وتجهيز الأغذية وصناعة الأسمدة تصل إلى 27 ٪، وبالتالي تبلغ المساهمة الإجمالية للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 30٪¹⁷. ومع ذلك، فإن أهمية القطاع الزراعي واضحة، فهي ليست مجرد مصدر رئيسي للمنتجات الغذائية (وخاصة اللحوم الحمراء والدواجن ومنتجات الألبان والفواكه والخضروات)، بل هي أيضاً إحدى المصادر الرئيسية للعملة الصعبة من خلال الصادرات. يعيش حوالي 20٪ من سكان الأردن ممن يقعون تحت خط الفقر في المناطق الريفية، ويعتمدون غالباً على الزراعة التي تتركز في مزارع تربية الماشية وحيارة أراضي زراعية صغيرة. وعلى الرغم من غياب الحافز لدى الشباب في المناطق الريفية، فقد شكلت الزراعة دائماً مصدراً هاماً للعمالة في هذه المجتمعات الريفية¹⁸.

ونتيجة للطلب المتزايد على توفير الغذاء الذي يتناسب مع النمو السكاني، أصبحت الحاجة ملحة إلى زيادة الإنتاج الزراعي من خلال زيادة المناطق المزروعة والمروية، وبالتالي زيادة التركيز على وضع استراتيجيات خاصة لتحقيق أقصى قدر من كفاءة الري والتي تشمل الاستخدام الأمثل للموارد المائية (مياه الصرف الصحي المعالجة والمياه المالحة) لأغراض الري وهو هدف منصوص عليه صراحة في خطة العمل الوطنية. وهكذا يعتبر القطاع الزراعي أهم القطاعات فيما يتعلق باستهلاك هذه الموارد المائية غير التقليدية وخاصة مياه الصرف الصحي المعالجة بكفاءة عالية مما يؤدي بدوره إلى حماية الصحة العامة والبيئة. وفي هذا الصدد، يجب التمييز بين المزارعين في المرتفعات والنشاط الزراعي الأكبر الذي يجري في وادي الأردن وغيره من المزارع الكبيرة. وفي حين أن الزراعة الأسرية تهدف في الغالب إلى الاستهلاك المحلي أو الداخلي، فإن مزارع الإنتاج الأكبر توجه بشكل أساسي نحو التصدير.

تتم معظم الأعمال الزراعية الصغيرة من خلال الشركات العائلية في حوالي 50٪ من المناطق الزراعية في الأردن وهذا واضح من خلال المشاركة الواسعة للأسرة الأردنية في العمل الزراعي، ونتيجة لذلك فإن الزراعة الأسرية جيدة من حيث الحجم، والعمل الأسري هو الداعم الرئيسي للعمل الزراعي في الأردن بغض النظر عن مساحة الأرض المملوكة أو نوع الزراعة أو الإقليم أو منطقة الأمطار، ومع ذلك فإن الزراعة الكبيرة التي تجري في وادي الأردن تعتمد على القوى العاملة الأجنبية غير الأردنية.

من المهم وضع إطار للزراعة الأسرية بوصفها نشاطاً لأسباب اجتماعية للحفاظ على الطابع الريفي في مجالات الإنتاج، ولأسباب اقتصادية لتحسين الحالة المعيشية للأسر الريفية، ولأسباب بيئية لانخفاض استخدام المواد الكيميائية ومصادر الطاقة في الزراعة الأسرية.

وهكذا فإن خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في الأردن تعزز دعم أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين في مختلف مجالات الأولوية للاستهلاك والإنتاج. وينطوي ذلك على عدد من المزايا لسكان المنطقة، من تحسين الرفاه الاجتماعي ونوعية الحياة من حيث الصحة والعمل واحترام لثقافة والتقاليد المحلية، وتنشيط الممارسات التقليدية، وخلق فرص عمل جديدة، وما إلى ذلك. يوفر تحول النظم الغذائية نحو نماذج أكثر استدامة مثل النظام الغذائي لمنطقة المتوسط مجموعة من الفرص الاقتصادية وفرص العمل الجديدة في حين أنها تساهم في الأمن الغذائي والمعيشي وأنماط الحياة الصحية، كما تعزز خطة العمل الوطنية المبادرات الاستثمارية المتعلقة بإدماج أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين في الإنتاج الذي تشكله المبادئ الأساسية للعدالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية وخلق فرص العمل الكريم.

¹⁷ وزارة الزراعة، الاتصالات الشخصية، 2015.

¹⁸ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2010.

2.1 القضايا المتقاطعة

تحتوي خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في الأردن في جوهرها على "فكرة دورة الحياة"، وبالتالي يتطلب نهج الاستهلاك والإنتاج المستدامين مراعاة الآثار البيئية والاجتماعية التي يسببها منتج أو خدمة في كل مرحلة من مراحل دورة حياته، وسيجري تناول كل مجال من مجالات الأولوية المحددة للاستهلاك والإنتاج بسبب تأثيراتها على التدهور البيئي (مثل كفاءة استخدام الطاقة، وإدارة المياه، والحد من النفايات)، أو لكونها أنشطة بشرية هامة للتطوير (مثل قطاعات المياه والنفايات والطاقة). وفي خطة عمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، صممت الإجراءات المقترحة في إطار كل مجال من مجالات الأولوية للتصدي لتحديات التدهور البيئي، التي تتسم بطابع متقاطع بطبيعتها وحجمها، والتي تواجه جميع المجالات ذات الأولوية المذكورة أعلاه. وفيما يلي عرض لهذه القضايا المتقاطعة:

- استخدام الأراضي؛
- كفاءة المياه.
- كفاءة الموارد؛
- كفاءة الطاقة.
- التلوث (الناجم عن مياه الصرف الصحي، والمواد الكيميائية، والنفايات الصلبة، وما إلى ذلك)؛
- النقل والتنقل.

فعلى سبيل المثال، في قطاع "النقل والتنقل"، وعلى الرغم من اختياره من قبل الأطراف الأردنية ذات العلاقة خلال مرحلة وضع خطة العمل الوطنية (جرى إطلاق ورشة العمل في أكتوبر 2014) باعتباره قطاعا مستقلا للاستهلاك والإنتاج المستدامين، فقد تبين بعد التحليل أنه مرتبط مركزيا بالقطاعات الأخرى ذات الأولوية التي تم تناولها (الإنتاج الزراعي / الغذائي، وإدارة النفايات) وبمنتجاتها، وبالتالي فإن الإجراءات التي تدمج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في المجالات ذات الأولوية للاستهلاك والإنتاج من خطة العمل لها تأثير مباشر على الإدارة السليمة للقضايا المتقاطعة المذكورة.

2. الرؤية والأهداف والإجراءات

تستند الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للأردن (2016-2025) إلى رؤية وطنية مشتركة وضعت بشكل مباشر من قبل الجهات المعنية والشركاء المعنيين، والتي تترجم إلى أهداف استراتيجية وتحدد الأهداف التشغيلية والإجراءات المحددة لكل من مجالات الأولوية الثلاثة المختارة للاستهلاك والإنتاج، كما يتم تحديد الإجراءات الشاملة ذات الصلة بمجالات الأولوية الثلاثة للاستهلاك والإنتاج .

1.2 الرؤية

"يتم دمج أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في جدول أعمال التنمية الوطنية المستدامة في الأردن."

2.2 الرسالة

يشكل تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين اللتين تركزان على تعميم الاستهلاك والإنتاج المستدامين جزءاً من نهج شامل نحو التحول إلى اقتصاد أخضر، وسيحقق ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، بدءاً بالإنتاج الزراعي / الغذائي، والنقل، وإدارة النفايات، وستكون المخرجات المتوقعة خلق فرص عمل وتحسين القدرة التنافسية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية والطاقة، ومنع / تقليل توليد النفايات، وتوفير بيئة أنظف ونظم بيئية صحية وضمان رفاه المجتمعات، وتوفير السلع والخدمات المستدامة للأجيال الحاضرة والمستقبلية، مما يؤدي إلى ازدهار الأردن ومنطقة المتوسط.

3.2 الأهداف الاستراتيجية

يتم ترجمة الرؤية الوطنية المذكورة أعلاه إلى الأهداف الاستراتيجية التالية :

- **الهدف الاستراتيجي 1:** إنشاء منصة وطنية لإضفاء الطابع المؤسسي على عملية تعميم الاستهلاك والإنتاج المستدامين في صلب خطط القطاعات ذات الصلة لضمان الاتساق والتنسيق وتنفيذ أنشطة الاستهلاك والإنتاج المستدامين على المستويين الوطني والإقليمي، وبالتالي نقل الالتزامات العالمية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين إلى المملكة ومنطقة البحر الأبيض المتوسط.
- **الهدف الاستراتيجي 2:** وضع وتنفيذ أهداف تشغيلية وطنية متفق عليها للاستهلاك والإنتاج المستدامين في البلاد لدعم التنفيذ الوطني، وبالتالي التنفيذ الإقليمي، من أجل تعزيز وتقوية اقتصاد دائري وأخضر ودعم الاتفاقيات الإقليمية وبروتوكولاتها والأطر السياسية الوطنية والإقليمية للتنمية المستدامة.
- **الهدف الاستراتيجي 3:** إشراك الجهات الوطنية الرئيسية المعنية في تطوير وتطبيق وتقييم نماذج الاستهلاك والإنتاج المستدامين وإجراءات الاقتصاد الدائري بما يؤدي إلى ارتفاع كفاءة الموارد والحفاظ عليها والحد من التلوث وفصل عملية التنمية الاقتصادية عن التدهور البيئي وتعزيز أنماط الحياة المستدامة.

3. الأهداف والإجراءات التشغيلية حسب مجال أولوية الاستهلاك والإنتاج

تم تطوير الأهداف التشغيلية والإجراءات المقترحة التالية للمساعدة في تنفيذها من قبل الأطراف الوطنية المعنية من خلال المشاركة والانخراط الواسعين للأطراف المعنية (ورشة عمل استهلاكية من 22 إلى 23 أكتوبر 2014؛ وورشة عمل الأطراف المعنية واسعة النطاق للتشاور في 17 أغسطس 2015 متبوعة بورشة عمل الأطراف المعنية للتشاور/ التحقق من الفاعلية من 1-3 سبتمبر 2015). وقد تم تشكيل ثلاث مجموعات عمل فنية (بواقع مجموعة لكل مجال من المجالات الثلاثة ذات الأولوية في مجالات الزراعة / إنتاج الأغذية والنقل وإدارة النفايات) تتألف من كافة الأطراف المعنية الذين يمثلون مجموعات الأطراف المعنية التالية (الملحق 2) :

- الحكومة / الوزارات المشرفة / صانعو السياسات
- الأعمال / غرف الصناعة / الشركات الصغيرة والمتوسطة / رجال الأعمال الخضراء الناشئون
- المجتمع المدني / المنظمات المجتمعية / المنظمات غير الحكومية / النقابات المهنية
- مؤسسات التمويل الأخضر
- وزارة المالية / حوافز الضرائب والجمارك / برامج وضع العلامات البيئية
- البحث والابتكار / التكنولوجيا
- وكالات التنمية الدولية
- فريق المشروع (الموظفون والاستشاريون في وزارة البيئة)

قامت مجموعات العمل الثلاث بمراجعة وتنقيح وإعادة صياغة الأهداف التشغيلية التالية واقتراح الإجراءات وعلى نطاق واسع فضلا عن الأنشطة ومؤشرات التقدم بما في ذلك خطوط الأساس والأهداف وكما هو موضح في خارطة الطريق الخاصة بخطة العمل الوطنية (الملحق 1).

1.3 قطاع الزراعة والأغذية

الهدف التشغيلي رقم 1: وضع إطار السياسات والتشريعات لتعزيز الزراعة المستدامة وإنتاج الأغذية واستهلاكها في البلاد، مع التركيز بشكل خاص على الزراعة العضوية والزراعة القادرة على احتمال الجفاف، وإشراك المجتمعات المحلية وصغار ومتوسطي الدخل من المنتجين والموزعين وتجار التجزئة في الزراعة المستدامة والمنتجات الغذائية.

الإجراءات المقترحة لتحقيق الهدف التشغيلي رقم 1:

- (1) وضع الأطر والأدوات السياسية والتنظيمية ووضع نظام مؤسسي واضح وكفء (تكون فيه المسؤوليات محددة جيدا ويخضع للرقابة وتعمل فيه جميع الأطراف المعنية بطريقة منسقة) لدعم استدامة الموارد الطبيعية للقطاع الزراعي ودمج الأحكام المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في الإطار الوطني للسياسات الزراعية / الأمن الغذائي الجاري إعداده، والتفتيحات والتحديثات المستقبلية للوائح القانونية الأخرى (مثل وضع استراتيجية عضوية وطنية واستراتيجية الزراعة المستدامة)
- (2) اعتماد سياسات الاستثمار الزراعي لتحسين مستويات المعيشة وزيادة الإنتاجية الزراعية.
- (3) وضع وتعميم أحكام الاستهلاك والإنتاج المستدامين في صلب السياسة العامة لاستخدام الأراضي والتي تحدد الاستخدام الأمثل للأراضي لتحقيق أعلى عائد وأولوية استخدام الأراضي الزراعية.
- (4) تعزيز سياسات "التمويل الأخضر" الخاصة بالمناطق المستدامة للاستهلاك والإنتاج الزراعي والغذائي عن طريق تيسير الحصول على القروض والمنح للمزارعين ومنتجي الأغذية من أجل زيادة عدد الأنشطة والمشاريع المستدامة في مجال الزراعة وتصنيع الأغذية، واستحداث أدوات مالية لصالح ممارسات الزراعة المستدامة وتصنيع الأغذية مثل إلغاء أو خفض الإعانات "الضارة" على استهلاك المياه والطاقة، وتوفير الحوافز للممارسات البيئية الجيدة مثل الإدارة المتكاملة للآفات والزراعة العضوية، والإعفاء/ خفض الضريبي للزراعة المستدامة / أصحاب مشاريع الزراعة العضوية الخضراء، وإزالة الحوافز المتعلقة بتعرفة المياه المستخدمة للزراعة من أجل الحفاظ على استدامة موارد المياه السطحية والجوفية ووضع حوافز لاستخدام البذور المقاومة للجفاف وحوافز لنظام الري بالتنقيط (مع التركيز على إنتاجية المياه عوضاً عن تحقيق أقصى عائد لكل وحدة مساحة).
- (5) تسريع تنفيذ الإطار القانوني والتنظيمي لدعم الزراعة المستدامة وإنتاج الأغذية (على سبيل المثال: قانون الأغذية رقم 2001/79؛ والمعيار الأردني 2007/1750 للأغذية المنتجة عضوياً؛ وقانون صندوق دعم الثروة الحيوانية وحمايتها

لعام 2009 ؛ والزراعة العضوية بموجب القانون (2011) وتعديلاته في عام 2014، وخطة العمل الوطنية العضوية (2009-2014)، وغيرها، ووضع اللامسات الأخيرة على الإطار القانوني والتنظيمي للزراعة العضوية، مع مراعاة توافقه مع المعايير الدولية والظروف الوطنية الرامية إلى تعزيز الزراعة العضوية والحفاظ على الموارد البيئية من التدهور وتعزيز معايير الإنتاج العضوي والصحة الغذائية باعتبارها أدوات ذات أولوية وحظر الكائنات الحية المعدلة وراثياً.

- (6) وضع خطط لمراقبة الجودة والتتبع وتوافق المعايير وإصدار شهادات الاعتماد والتي تركز على الإنتاج المستدام للمنتجات الغذائية، ومراجعة المعايير الأردنية وضمان التوافق مع النظم الوطنية والإقليمية والعالمية ذات الصلة وتشجيع إعادة تأهيل المهارات الوطنية لأغراض الفحص وإصدار الشهادات، وتشجيع الهيئة الوطنية لإصدار شهادات الاعتماد على إصدار الشهادات العضوية.
- (7) تطوير خطط المشتريات العامة المستدامة للمنتجات الزراعية والغذائية.

الهدف التشغيلي رقم 2: إنشاء منصات وشبكات للابتكار والمعرفة وتعزيز أفضل الممارسات والتقنيات البيئية في كافة مراحل دورة حياة الإنتاج الزراعي / الغذائي بدءاً بتخطيط استخدام الأراضي (فيما يتعلق بالزراعة) إلى استدامة إدارة الأراضي وزراعتها وحصادها وتجهيز الأغذية مما يتيح الإدارة الفعالة للموارد والتقليل من الآثار البيئية.

الإجراءات المقترحة لتحقيق الهدف التشغيلي رقم 2:

- (1) اعتماد وتنفيذ أحكام الأطر الوطنية الموضوعية لتخطيط استخدام الأراضي (فيما يتعلق بممارسات الإدارة الزراعية) والإدارة المستدامة للأراضي والإدارة المتكاملة للأفات وما إلى ذلك، مثل اعتماد سياسات الإدارة المستدامة للأراضي والإجراءات ذات الأولوية المقترحة في إطار **خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر في الأردن للفترة من 2015-2020** (والتي تنسجم مع الاستراتيجية العشرية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر)، وما إلى ذلك.
- (2) اعتماد خطط الممارسات الزراعية الجيدة لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المختلفة المطلوبة (المياه والأرض والطاقة والأسمدة ومبيدات الآفات ومنتجات وقاية النباتات) في المناطق الزراعية وبما ينسجم مع توجيهات إيكاب¹⁹ والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. وينبغي أن تشمل الإجراءات كافة مراحل دورة حياة الزراعة وإنتاج الأغذية من مدخلات المواد الخام إلى النفايات (مثل نفايات المزارع الحيوانية ومشاتل النباتات ومعايير الزيتون وما إلى ذلك) بما في ذلك التحكم في كمية المياه المستخرجة من الآبار للحد من الملوحة، واستخدام مياه الصرف الصحي في المناطق القريبة من محطات المعالجة، ومحاصيل العلف النباتية أو أي محاصيل أخرى لا يستهلكها الإنسان مباشرة، وضمان توافق مياه الصرف الصحي مع المعايير الدولية، والحد من ضخ المياه الجوفية لضبط المستويات للحد من ملوحة المياه والتربة الناتجة عن الإفراط في الاستخراج، وتعزيز أنظمة الري بالطاقة المتجددة.
- (3) اعتماد تقنيات جديدة ومبتكرة تعتمد على نهج دورة الحياة، بما في ذلك التحكم في تدفقات المواد، وتوسيع نطاق مسؤولية المنتجين واستخدامهم للتصاميم الصديقة للبيئة في الصناعات الغذائية والتعبئة والتغليف.
- (4) الحد من نفايات الموارد وهدر الغذاء في جميع مراحل دورة حياة الغذاء؛ وتعزيز إنتاج واستخدام الطاقة والسماد العضوي من النفايات الغذائية القادمة من الجزء الذي يتم جمعه بشكل انتقائي من النفايات البلدية والنفايات العضوية الزراعية وتطوير مبادرات مخصصة تركز على جمع البلديات بشكل منفصل للنفايات العضوية وإنتاج السماد والطاقة وكذلك إعادة استخدام مياه الصرف الصحي في الري.

¹⁹ إيكاب هي اختصار لنهج النظم البيئية (الاختصار كما ورد في سياق الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة (IUCN) وخطة عمل البحر المتوسط (MAP)؛ انظر أيضاً (Esa)

الهدف التشغيلي رقم 3: توعية وتنقيف منتجي الأغذية وتجار التجزئة والمستهلكين، ودعم تطوير أدوات ومعلومات السوق المناسبة، وتعزيز الاستدامة في جميع أنحاء سلاسل القيمة الزراعية وإدارة إنتاج الأغذية، فضلاً عن تجهيز الأغذية وتوزيعها.

الإجراءات المقترحة لتحقيق الهدف التشغيلي رقم 3:

- (1) دعم تطوير سلاسل القيمة الوطنية التي تدمج مبادئ الاستهلاك والإنتاج المستدامين في مجالات الزراعة والإنتاج الغذائي ذات الأولوية ذات الإمكانات العالية في السوق، وضمان الانتقال نحو إنتاج أكثر استدامة مع تحقيق أقصى قدر من المكاسب في مجال العمالة والدخل للمنتجين المحليين
- (2) تشجيع وضع العلامات على المنتجات الزراعية العضوية المستدامة والأغذية المنتجة محلياً (بما في ذلك المنتجات والأغذية الزراعية العضوية والمنتجات المباعة في نفس منطقة إنتاجها (zero-kilometer products)) ومنتجات التجارة العادلة.
- (3) تحسين القاعدة المعرفية وبناء نظام معارف إقليمي مشترك (متوسطي) للمنظمات البحثية المعنية والمنتجين وهيئات إصدار شهادات الاعتماد والحكومات وزيادة الرؤية والأثر.
- (4) إقامة شبكات لمزارع الزراعة العضوية في الأردن وربطها بمنصات / مرافق التواصل الخاصة بالصناعات المستدامة القائمة (مثل شبكة الاستدامة الصناعية الأردنية²⁰)، بالإضافة إلى مراكز الإرشاد لتمكين التواصل الواسع وتبادل الدروس المستفادة وتوسيع نطاق الممارسات الجيدة وقصص النجاح في المنتجات الزراعية المستدامة وقطاع الأغذية (بما في ذلك الزراعة العضوية والمستدامة).
- (5) إعداد وتنفيذ البرامج الإعلامية والتثقيفية (من خلال إنشاء أقسام / مناهج خاصة في الجامعات) وحملات رفع الوعي الوطني والإقليمي حول الزراعة العضوية وفائدتها للاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وضمان المشاركة العامة في إنتاج واستهلاك الأغذية المستدامة ومنتجات الزراعة والأغذية المحلية، إلى جانب الحد من النفايات الغذائية.
- (6) تعزيز نظم المعلومات للمنتجات ذات الصلة بالمعايير الطوعية (سياسات المستهلك) وإنشاء حملة توعية للمستهلكين لتعزيز النظم الغذائية المستدامة مع الدعوة إلى ضرورة زيادة استهلاك الخضروات الطازجة والفواكه والحبوب قبل استهلاك اللحوم (السياسات الصحية).

مثال على مؤشرات الأداء الرئيسية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في قطاع الزراعة (المصدر: الأردن 2025: الرؤية والاستراتيجية ومصادر أخرى)

- انخفاض كمية المياه المستخدمة في الري (استخدام الموارد المائية بكفاءة أكبر)
- انخفاض كمية الطاقة أو المياه المستهلكة عند تشغيل المنتج من قبل المستهلك.
- زيادة عدد المزارعين / المنتجين المعتمدين الذين يحققون المعايير البيئية (معايير الزراعة العضوية... الخ).
- زيادة نسبة الأراضي الزراعية المستدامة إلى جميع الأراضي الزراعية.
- انخفاض انبعاثات المبيدات أو الأسمدة إلى الأرض (الوزن الكلي المطبق بالكيلوغرام).
- زيادة عدد الشركات المعتمدة في قطاع الزراعة / الأغذية الخضراء.
- زيادة عدد المنتجات والخدمات المعتمدة في خطط وضع العلامات الخضراء وخطط التسمية البيئية الأخرى.

²⁰ شبكة الاستدامة الصناعية الأردنية أو "الشبكة" هي أحد مكونات مشروع إعادة استخدام المياه الذي تموله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لمدة 5 سنوات. وفي عام 2013 سلمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المسؤولية عن الشبكة إلى الجمعية العلمية الملكية.

2.3 قطاع النقل

الهدف التشغيلي رقم 1: وضع إطار السياسات والقوانين والحوكمة لتعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين في قطاع النقل، والتشجيع على تنفيذ سياسة الانبعاثات الصفرة وسياسات النقل منخفضة الكربون، والتأكد من وجود المواطنين في صميم سياسة النقل

الإجراءات المقترحة لتحقيق الهدف التشغيلي رقم 1:

- (1) اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق سياسة وإطار تنظيمي مناسبين
 - مراجعة استراتيجيات النقل الوطنية وخططها التنفيذية في ضوء خطة العمل الجديدة لقطاع النقل المستدام في الإنتاج والاستهلاك، وإعادة مواءمة أحكامها الرئيسية مع الهدف الاستراتيجي الجديد للنقل المستدام في الأردن.
 - اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان احتواء قوانين ولوائح حماية البيئة والنقل الجديدة على الأحكام والتدابير اللازمة لدعم نظم النقل المستدامة والتي تشمل ما يلي:
 - الحد الأدنى من مواصفات اللازمة لضمان أقل انبعاثات للغازات الدفيئة من قبل قطاع النقل للسيطرة على التلوث والحد من الضرر على البيئة والصحة العامة
 - المواصفات اللازمة للاستدامة في تصميم وبناء وصيانة الطرق والسكك الحديدية
 - المواصفات الضرورية للفحص الفني للمركبات وأنواع المحركات المسموح بها في السيارات المستوردة التي تضمن مستوى معيناً من الانبعاثات ولا تؤثر سلباً على البيئة وتضمن استدامة الاستهلاك والإنتاج في قطاع النقل
 - الحاجة إلى تعزيز وإنفاذ معايير الجودة الأردنية لانبعاثات عوادم الوقود ودعم ذلك من خلال الرقابة عليها.
- إنشاء ودعم بيئة أكثر تمكينا لإرساء الاستدامة والحفاظ عليها في قطاع النقل والاستخدام المستدام لموارد النقل من خلال الخطط والبرامج الوطنية مع التركيز على الخطط والممارسات التي تهدف إلى زيادة نسبة المسافرين عبر وسائل النقل العام ونسبة المواطنين الذين يمتلكون سيارات كهربائية تعمل بالطاقة المتجددة و / أو سيارات هجينة بالنسبة إلى مجموع السكان.
- (1) إيجاد الوسائل اللازمة (الاقتصادية والتواصلية والتطوعية) لدعم الانبعاثات الصفرة وإنشاء نظام نقل مستدام في الأردن (على مستوى السياسة الوطنية)
- (2) ضمان إنشاء منشأة مؤسسية واضحة وفعالة (يتم فيها تحديد المسؤوليات بشكل سليم وتخضع للرقابة وتعمل فيها جميع الجهات الفاعلة بطريقة منسقة) وينبغي أن تكون المنشأة المؤسسية الجديدة قادرة على تضمين الأحكام على نظام نقل ذات استهلاك والإنتاج المستدامين
- (3) ضمان المراجعة والتحديث المستمرين للسياسات والمنشآت المؤسسية وتنظيم القطاع والأدوات الاقتصادية وغيرها من الأدوات لدعم الاستهلاك والإنتاج المستدامين في نظام النقل. وينبغي أن تساعد هذه المراجعة واضعي السياسات والجهات المعنية على إجراء تحسينات منتظمة لضمان تحقيق الأهداف العامة بفعالية وكفاءة
- (4) دمج وتنسيق الخطط الوطنية المتعلقة بالتخطيط الحضري وتخطيط استخدام الأراضي والبنية التحتية للنقل العام مع خطط النقل / سياسات التنقل الحضرية؛
- (5) تعزيز وتيسير الموارد المالية المستدامة من خلال الأحكام القانونية لضمان التمويل الكافي لتطوير نظام نقل سليم في الأردن وضمان الاستدامة التي تخدم المصالح الوطنية الشاملة من خلال خطط ذات تكلفة معقولة
- (6) إرساء الأساس لإنشاء شراكة قوية بين القطاعين العام والخاص في مشاريع النقل المستدام صفرة الانبعاثات من أجل مساعدة القطاع الخاص على المساهمة بشكل إيجابي في التنمية المستقبلية لقطاع النقل سواء من خلال الاستثمار في تطوير مشاريع البنية التحتية أو من خلال توفير خدمات التشغيل (مثل المراكز اللوجستية).
- (7) تطوير الخدمات اللازمة لدعم تطوير نظام النقل المستدام
- (8) تعزيز خطط المشتريات العامة المستدامة للنقل

الهدف التشغيلي رقم 2: تطوير نظم النقل العام ذات الكثافة الكافية واتباع نهج متعدد الوسائط لتيسير أساليب التنقل الفعالة وإرساء قواعد الابتكار والمعرفة من أجل بدائل النقل صفيرية الانبعاثات منخفضة الكربون وتعزيز أفضل الممارسات والتقنيات البيئية في النقل ودعم البنية التحتية الفعالة التي تسمح بالإدارة الفعالة لموارد النقل والاستفادة من المكاسب في قانون كفاءة الطاقة المتجددة وأنظمتها والحفاظ على البيئة والتقليل من الآثار البيئية للنقل في جميع مراحل دورة حياته

الإجراءات المقترحة لتحقيق الهدف التشغيلي رقم 2:

(5) اعتماد ممارسات وتقنيات جديدة ومبتكرة للإدارة من أجل الانبعاثات الصفيرية والنقل المستدام استناداً إلى نهج دورة الحياة، وستساعد هذه الممارسات على تحقيق ما يلي:

- زيادة نسبة وسائط النقل منخفضة الكربون والصفيرية الانبعاثات
- تحسين كفاءة الطاقة
- تسهيل تطوير البنية التحتية لمحطة الشحن
- الحد من كثافة الطاقة وخفض مدخلات الموارد الطبيعية في جميع مراحل دورة حياة مشروع النقل بما في ذلك البنية التحتية للنقل واحتياجات إمدادات النقل التي يجب أن تتكيف باستمرار لمواجهة التغيرات التي تنشأ في الطلب على النقل وسلوكيات السفر للحد من الآثار السلبية مثل تدهور نوعية الهواء المرتبط بتطوير أسطول المركبات الخاصة (وخاصة في المناطق الحضرية) وزيادة التكاليف، وزيادة وقت الازدحام ووقت السفر، وارتفاع فواتير الوقود وعدم الموثوقية والسلامة على الطرق
- منع وتقليل نفايات الموارد عبر مراحل دورة حياة النقل؛
- حظر مواد محددة في المنتجات، مثل الزئبق في البطاريات وما إلى ذلك، وتطبيق هذه المفاهيم على مشاريع النقل الرئيسية في البلد (مشروع بناء السكك الحديدية الخفيفة بين عمان والزرقاء، ومشروع شبكة السكك الحديدية إلى مراكز الإنتاج لنقل البضائع وربط المملكة بالبلدان المجاورة ؛ ومشروع المحور الجاف (Dry Hub)
- تطبيق مبادئ الممارسات الجيدة لبطاريات السيارات الهجينة والكهربائية والتقليدية المستعملة في دورة حياة البطارية

- تحديث مشاريع الاستبدال وتطبيق المفاهيم على أحكام خدمات النقل: فحص وسائل النقل من قبل السلطات البيئية (للتأكد من نوعية الهواء والانبعاثات، وما إلى ذلك، ومرحلة شراء خدمات النقل من دورة الحياة مثل تلك المتعلقة بتعليمات هيئة تنظيم النقل البري حيث تقوم الهيئة بتنظيم شراء واستخدام خدمات النقل وتكون مسؤولة عن وضع معايير ومبادئ للتعاقد ووضع شروط لمنح التراخيص والتصاريح وخلال إدارة مرحلة إنتاج النفايات ونهاية العمر، حيث تقوم بإدارة الخردة والوقود والإطارات والبطاريات خلال دورة الحياة بأكملها (التخلص من مخلفات قطاع النقل .. الخ).

(6) تحقيق الاستفادة القصوى من مرافق النقل القائمة مع تشجيع الاستهلاك والإنتاج المستدامين في قطاع النقل لمعالجة المشاكل في العقد الرئيسية للشبكة (مثل عمان والمفرق والعقبة والزرقاء وغيرها) من خلال تحسين الربط البيئي والحد من العقد والتدفقات غير الفعالة وتحديد التداخلات الصغيرة، والحد من أوجه القصور في الطرق عن طريق مطابقة تدفقات السير والشبكات، وإقامة شبكات مخصصة لتدفقات محددة؛ وتطوير خدمات الصيانة المناسبة (على البنية التحتية والمركبات) لتوفير نظام نقل أكثر أماناً وموثوقية وأقل تلوثاً وضمان الاستخدام الفعال للبنية التحتية للنقل القائمة، مما يؤدي إلى آثار إيجابية على استهلاك الطاقة وبالتالي يساهم في خفض تكاليف النقل وانبعاثات الغازات الدفينة.

(7) تبني أفضل الممارسات والمبادرات العالمية في مجال النقل في مجال النقل المستدام والصفيري الانبعاثات من أجل تحديد سياسات النقل الحضري التي تشمل جميع وسائل النقل والتوصية بالإجراءات الواجب اتخاذها خلال العقود القادمة من حيث السياسات والتشريعات والإجراءات ذات الأولوية التي تغطي النقل والتخطيط الحضري والبرمجة الاستثمارية والنهج متعدد الوسائط وبناء القدرات، واعتماد أساليب جديدة ومبتكرة لدعم تطوير الاتصالات الجيدة داخل البلاد مع المنطقة وبقية العالم بمساعدة شبكة نقل متطورة.

الهدف التشغيلي رقم 3: توعية وتنقيف الجهات الوطنية المعنية بقطاع النقل بما في ذلك تجار السيارات والمستهلكين (السائقين) والركاب، ودعم تطوير أدوات ومعلومات السوق المناسبة، وتوفير الحوافز لتعزيز الاستدامة عبر جميع سلاسل القيمة لإدارة النقل

الإجراءات المقترحة لتحقيق الهدف التشغيلي رقم 3:

- (1) دعم تطوير سلاسل القيمة الإقليمية التي تدمج مبادئ الاستهلاك والإنتاج المستدامين في مناطق النقل ذات الإمكانيات العالية في السوق، بما يضمن التحول نحو استهلاك أكثر استدامة مع تحقيق أقصى قدر من المكاسب في مجالات توفير فرص العمل والدخل لمقدمي خدمات النقل المحلية.
- (2) التشجيع على وضع بطاقات الطاقة التعريفية للمركبات ووضع العلامات التجارية لمنتجات النقل المستدام المحلية - إن وجدت - والخدمات، وتحفيز استخدام المركبات ذات الكفاءة في استهلاك الوقود وتشجيع تطوير أنواع جديدة من الوقود والقطارات الصديقة للبيئة وذات التأثير الأقل على تغير المناخ.

مثال على مؤشرات الأداء الرئيسية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في قطاع النقل (المصدر: الأردن 2025: الرؤية والاستراتيجية ومصادر أخرى)

- في مرحلة التوزيع وبالنسبة للإنتاج ، انخفاض كمية الطاقة المتعلقة بإيصال المنتج إلى الأسواق - إما بسبب حجم المنتج أو وزنه أو المسافات المغطاة
- في مرحلة التشغيل، انخفاض كمية الطاقة أو المياه المستهلكة عندما يتم تشغيل المنتج من قبل المستهلك
- ارتفاع نسبة الركاب الذين يسافرون بوسائل النقل العام
- ارتفاع نسبة المواطنين الذين يمتلكون سيارات كهربائية تعمل بالطاقة المتجددة و / أو بالشحن و / أو السيارات الهجينة
- انخفاض كمية الانبعاثات في الأرض أو الهواء أو الماء للمنتج (أو المواد التي يمكن استخدامها معه)
- انخفاض انبعاثات الغازات الدفيئة من المركبات

3.3 قطاع إدارة النفايات

الهدف التشغيلي رقم 1: وضع السياسات والإطار القانوني والحوكمة لترسيخ الإدارة الوطنية المتكاملة للنفايات القائمة على الاستهلاك والإنتاج المستدامين والممارسات السليمة لجمع النفايات وإدارتها وتعزيز توفير خدمات إدارة النفايات بصورة مستدامة وتشجيع تنفيذ السياسات والممارسات المتعلقة باستخدام "النفايات كمورد"

الإجراءات المقترحة لتحقيق الهدف التشغيلي رقم 1:

1. مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي لتعميم خدمات إدارة النفايات المستدامة.
2. تطوير أو مراجعة إطار السياسات والاستراتيجيات القائم لدعم إنشاء منشآت مؤسسية واضحة وفعالة لدعم نظام وطني متكامل لإدارة النفايات قائم على الاستهلاك والإنتاج المستدامين.
3. دمج وتنسيق خطط التخطيط العمراني الوطنية وتخطيط استخدام الأراضي مع خطط / سياسات واستراتيجيات إدارة النفايات
4. تعزيز المهارات التنظيمية والقدرة المؤسسية والحوكمة لجميع الجهات الحكومية المشاركة في إدارة النفايات في الأردن (وزارة البيئة، وزارة الشؤون البلدية، مجالس الخدمات المشتركة، البلديات.. الخ)
5. تأمين الموارد المالية المستدامة وتشجيع "التمويل الأخضر" لإدارة النفايات
6. دعم خطط المشتريات العامة المستدامة لقطاع إدارة النفايات

الهدف التشغيلي رقم 2: تطوير نظام متكامل قائم على الاستهلاك والإنتاج المستدامين لإدارة النفايات في البلاد وإرساء الابتكار والمعرفة لبدائل تحويل النفايات وتشجيع أفضل الممارسات والتقنيات البيئية في إدارة النفايات ودعم البنية التحتية لإدارة النفايات التي تسمح بالإدارة الفعالة للنفايات كمورد والاستفادة من المكاسب في خطط تحويل النفايات إلى طاقة والتقليل من الآثار البيئية للنفايات عبر مراحل دورة حياتها

الإجراءات المقترحة لتحقيق الهدف التشغيلي رقم 2:

1. تشجيع المبادرات الجديدة في قطاع إدارة النفايات.
2. تبني الممارسات والتقنيات الجديدة والمبتكرة للإدارة المستدامة للنفايات في جميع مراحل دورة حياة إدارة النفايات (من لحظة تحول المادة إلى نفايات وعبر عمليات المعالجة إلى أن تتحول المادة إلى انبعاثات أو مواد خاملة في المكب أو منتج مفيد مرة أخرى) والممارسات المبتكرة لتقديم خدمات إدارة النفايات، كتلك المتعلقة بالتفتيش من قبل السلطات البيئية على جودة الهواء والانبعاثات وما إلى ذلك.

الهدف التشغيلي رقم 3: توعية وتنقيف الجهات الوطنية المعنية بقطاع إدارة النفايات بما في ذلك مقدمي الخدمات ودعم تطوير أدوات السوق والمعلومات والحوافز المناسبة لتعزيز الاستدامة عبر أنحاء سلاسل القيمة الخاصة بتوفير خدمات إدارة النفايات المستدامة

الإجراءات المقترحة لتحقيق الهدف التشغيلي رقم 3:

1. وضع وتنفيذ برامج وحملات إعلامية وتنقيفية وتوعوية كأداة رئيسية لتعزيز الوعي الوطني حول إدارة النفايات وفوائدها في الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتأثير إيجابياً على سلوك المواطنين ولا سيما في الامتثال بشكل أكبر لقواعد التعامل مع النفايات وكذلك ممارسات توفير خدمات إدارة النفايات المستدامة. وقد يكون ذلك على سبيل المثال أثناء الحملات الوطنية (مثل حملة نظفوا العالم السنوية التي تقوم بها الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية والجمعية الملكية لحماية الطبيعة وجمعية البيئة الأردنية والمجلس الأردني للأبنية الخضراء وأصدقاء البيئة الأردنية... إلخ) والذي يمكن أن يضمن المشاركة العامة في جهود وخطط فرز وإعادة تدوير وخفض النفايات.
2. دعم تطوير سلاسل القيمة الإقليمية التي تدمج مبادئ الاستهلاك والإنتاج المستدامين في مجالات توفير خدمات إدارة النفايات المستدامة ذات الإمكانيات السوقية العالية، مع تحقيق أقصى قدر من المكاسب في مجالي العمالة والدخل لمقدمي خدمات إدارة النفايات المستدامة المحلية.
3. تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مشاريع توفير خدمات إدارة النفايات المستدامة، حيث يمكن للقطاع الخاص أن يساهم بشكل إيجابي في مستقبل قطاع إدارة النفايات من خلال الاستثمار في البنية التحتية والخدمات التشغيلية.
4. تعزيز وتشجيع الحوافز الجمركية والضريبية مثل إعفاء مصادر الطاقة المتجددة مثل أنظمة الغاز الحيوي

5. تحسين قاعدة المعرفة وإنشاء شبكات لمقدمي خدمات إدارة النفايات المستدامة في الأردن و / أو ربطها بمنصات / منشآت ومبادرات الشبكات القائمة (مثل منتدى المدن البيئية وشبكة الاستدامة الصناعية الأردنية²¹)، لإتاحة التواصل والربط الشبكي وتبادل الدروس المستفادة على نطاق واسع وتشجيع توسيع الممارسات الجيدة وقصص النجاح في توفير الخدمات المستدامة لإدارة النفايات، وبناء نظام معارف وطني مشترك ومتوسطي حول "توفير خدمات إدارة النفايات المستدامة" للمنظمات البحثية المعنية ومقدمي الخدمات وهيئات إصدار شهادات الاعتماد والحكومات وزيادة الرؤية والأثر.
6. إنشاء مخطط وضع العلامات البيئية ذي سمات وطنية متعددة.
7. تشجيع إنشاء شبكة وطنية إلكترونية للمتابعة والرقابة على النفايات من خلال تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

مثال على مؤشرات الأداء الرئيسية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في قطاع إدارة النفايات (المصدر: الأردن 2025: الرؤية والاستراتيجية ومصادر أخرى)

- انخفاض نسبة النفايات المرسلة إلى مواقع مكبات النفايات
- زيادة كمية الميثان التي يتم التقاطها وإشعاعها أو تغذيتها في محركات الغاز الحيوي لتوليد الطاقة
- زيادة كمية النفايات المعاد فرزها وتدويرها (في المواقع السكنية أو التجارية أو الصناعية)
- زيادة نسبة إعادة استخدام النفايات (إعادة توزيع الأثاث والحواسيب غير المرغوب فيها، إنتاج السماد، إلخ)
- زيادة عدد شركات إدارة النفايات

²¹ شبكة الاستدامة الصناعية الأردنية أو "الشبكة" هي أحد مكونات مشروع إعادة استخدام المياه الذي تموله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لمدة 5 سنوات. وفي عام 2013 سلمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المسؤولية عن الشبكة إلى الجمعية العلمية الملكية.

4. آليات التنفيذ والرقابة

1.4 الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ خطة العمل

يتطلب تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل تضامير الجهود بين مختلف الجهات الوطنية المعنية، حيث تقوم وزارة البيئة - من خلال مديرية السياسات والتطوير المؤسسي وبالتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وبصورة رئيسية برنامج التنمية التنفيذية الذي يعتمد على فترات تخطيط زمنية برامجية متتالية مدتها ثلاث سنوات، حيث تبدأ فترات التخطيط المقبلة من 2016-2018 - بالتنسيق من أجل تنفيذ الإجراءات الوطنية مع الوزارات المعنية بالإشراف والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن تنسيق التعاون مع الأنشطة الإقليمية. وسيتم تنسيق مهمة التنفيذ والرقابة على برنامج العمل الوطني بشكل وثيق مع وحدة الاقتصاد الأخضر في وزارة البيئة لضمان توافق أنشطة هذه الخطة مع المشروع الجاري أو في إطار مشروع معهد النمو الأخضر العالمي الذي يقوم حالياً بإعداد خطط النمو الأخضر في البلاد.

وستكون وزارة البيئة مسؤولة عن تنفيذ الإجراءات المقترحة على الصعيدين الوطني والمحلي، بما في ذلك من خلال تهيئة الظروف المواتية لتحقيق الأهداف التشغيلية لخطة العمل، إلى جانب اتساق السياسات وتعزيز أوجه التضامير بين الجهات الوطنية المعنية، لتجنب التداخل مع مبادرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين الأخرى ومبادرات الاقتصاد الأخضر، كما سيكون تنفيذ خطة العمل منسجماً ومتكاملاً تماماً مع خطة عمل معهد النمو الأخضر العالمي التي يجري إعدادها حالياً والتنسيق لها مع الجهات الوطنية المعنية ببرنامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، والتي ستعرض في وقت لاحق من هذا العام على لجنة الاقتصاد الأخضر رفيعة المستوى برئاسة وزير البيئة ولها دور مركزي في وضع الإجراءات والأدوات الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين وتنفيذها في مجالات الإنتاج والخدمة والاستهلاك. وهذه الجهات المعنية الرئيسية هي:

أ) صانعو السياسات من جميع الوزارات ذات الصلة (وزارة المالية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الزراعة، وزارة التجارة والصناعة، وزارة الشؤون البلدية، أمانة عمان الكبرى، الخ) الذين قاموا بوضع الإطار المؤسسي التنظيمي الذي يحفز التحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛

ب) الإدارات الوطنية والمحلية (البلديات ومجلس الخدمات المشتركة في حالة خطة الاستهلاك والإنتاج المستدامين الخاصة بإدارة النفايات) المكلفة بتأمين تنفيذ الاستراتيجيات وإجراء التعديلات اللازمة؛

ج) القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة والشركات متعددة الجنسيات ورجال الأعمال والمصنعين والمنتجين وتجار التجزئة والبائعين، باعتبارهم مسؤولين عن عمليات الإنتاج وإيصال المنتجات والخدمات إلى السوق، وبالتالي يتمتعون بوضع فريد لتطوير الاستهلاك والإنتاج المستدامين في المنطقة؛

د) المجتمع المدني، بما في ذلك النقابات والمنظمات غير الحكومية واتحاد المنظمات غير الحكومية البيئية والمبادرات التي يقدمها المواطنون وجمعيات الاقتصاد الاجتماعي ومجموعات المستهلكين وذلك لدورهم الرئيسي في تعميم عادات الاستهلاك والإنتاج المستدامين وضمان وفاء مختلف الجهات المعنية بالتزاماتها؛

هـ) المدارس والهيئات الأكاديمية ومؤسسات البحوث التي لها دور رئيسي في التثقيف بأهمية الاستهلاك والإنتاج المستدامين على جميع المستويات وفي دفع الابتكار في العمليات والمنتجات والخدمات المستدامة؛

و) البنك المركزي الأردني والمؤسسات المالية ونقابة البنوك الأردنية الذين يقومون بتوفير الوسائل والخدمات المالية التي تعمل على التحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين بالإضافة إلى دائرة الضرائب والجمارك لتقديم حوافز خفض الرسوم.

ز) المنظمات الإقليمية والدولية، وذلك لدورها في الالتزام وتقديم الدعم لمختلف الجهات المعنية من خلال تبادل المعلومات والمعارف وبناء القدرات لكافة الجهات المعنية المذكورة أعلاه لتمكينها من القيام بدورها في التحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

2.4 الميزانية والموارد

هناك حاجة إلى قدر كبير من الشراكة في التمويل بما يتجاوز وزارة البيئة، من أجل تنفيذ خطة العمل على المستوى الوطني حيث تتطلب طبيعة ونطاق الإجراءات المقترحة حشد موارد مالية أخرى من الموارد غير تلك التي يقدمها المانحون التقليديون. ولذلك سيلزم بذل جهود على المستوى الوطني لاجتذاب التمويل الخارجي من المصادر / الجهات المانحة المعترف بها مثل مرفق البيئة العالمي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي وصندوق تغير المناخ، إلخ من خلال المنظمات الوطنية / الإقليمية التي تسهل التواصل مع المانحين المحتملين وجمع الأموال (أي أمانة الاتحاد من أجل المتوسط)، وكذلك من الجهات المعنية الأخرى التي لديها جدول أعمال مشترك واهتمام مشترك بالتحول نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة، وهي منظمات الأعمال والمؤسسات المالية الدولية والمحلية. ويعتقد أن وحدة الاقتصاد الأخضر في وزارة البيئة سوف تسعى جاهدة لتأمين مصادر تمويل لخطة العمل الوطنية.

توفر خارطة الطريق من أجل التنفيذ الواردة في المرفق 1 تقديرات تقريبية للأنشطة الوطنية التي يتعين الاضطلاع بها في إطار كل هدف تشغيلي من أهداف خطة العمل.

3.4 توفير الدعم من أجل التنفيذ

يتوقع أنه بينما يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل المتوسط، وبالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، بإعداد مبادئ توجيهية محددة مع مراعاة المبادئ التوجيهية القائمة المناسبة لدعم وتيسير تنفيذ الإجراءات المقترحة في خطط عمل الأطراف والتي تدخل في نطاق اختصاصات ونطاق عمل اتفاقية برشلونة، فإن وزارة البيئة ستبذل كافة الجهود اللازمة للحصول على الدعم الفني والمالي من أي وسيلة متاحة. كما سيتم الاهتمام بشكل خاص بضمان المواءمة بين الأنشطة الوطنية والأنشطة الإقليمية الواردة في خارطة الطريق وعمليات التخطيط الوطني في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين (مثل استراتيجيات التنمية المستدامة، واستراتيجيات الاقتصاد الأخضر الوطنية، وخطط العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين) من الناحية الأخرى. وبالمثل، فمن المتوقع أن تقوم الأطراف الإقليمية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر المتوسط) بتقديم المساعدة الفنية ونقل المعرفة والتكنولوجيا، بما في ذلك بناء القدرات من قبل الأمانة العامة، إلى الأردن عند ظهور حاجة إلى المساعدة.

تعتبر الشراكة الاستراتيجية بين لاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر المتوسط والاتحاد من أجل المتوسط أمراً حاسماً للنجاح في تنفيذ خطط العمل الإقليمية والوطنية. وفي هذا السياق، سيتم بحث المبادرات التالية الممولة من الاتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط من أجل توفير الآليات والمنصات التعاونية المناسبة للتنفيذ المنسق والمتضافر للإجراءات الوطنية والإقليمية المقترحة في خطة العمل الوطنية الحالية وفي خارطة طريق خطة العمل الإقليمية:

- المبادرة التكميلية للاستهلاك والإنتاج المستدامين لبرنامج سويتش-ميد ومشروع لاستهلاك والإنتاج المستدامين لكفاءة الموارد الخاصة بخطة البحر المتوسط
- المرحلة الثانية القادمة من مبادرة الأفق 2020 لإزالة تلوث البحر الأبيض المتوسط، والتي لغايات تطويرها ستكون خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين للبحر الأبيض المتوسط بمثابة وثيقة استراتيجية ذات توجه عملي، على اعتبار أن إجراءات الاستهلاك والإنتاج المستدامين ضرورية للوقاية من الانبعاثات الصناعية ولمعالجة العوامل المسببة لها.

كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتعليم من أجل التنمية المستدامة والتي أقرها 43 وزيرا من وزراء البيئة في الاتحاد من أجل المتوسط، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في 13 أيار / مايو 2014. وستوفر الأنشطة ذات الصلة بالتعليم من أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين الدعم اللازم لتنفيذ استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتعليم من أجل التنمية المستدامة وخطط العمل الوطنية والإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين.

4.4 تقديم التقارير

سوف يلتزم الأردن بشروط تقديم التقارير التي حددها برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر المتوسط ذات الصلة بأحكام اتفاقية برشلونة، وسوف يتوافق تقديم التقارير مع أحكام القرار رقم (7 / IG.21) الذي أقرته الأطراف المتعاقدة في مؤتمر الأطراف في اسطنبول الذي أقرت فيه بأن تنفيذ أدوات الاستهلاك والإنتاج المستدامين ضروري لتنفيذ المادة 5.4 من قانون المصادر البرية، والمادة 9 من بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والمادة 5.2 من بروتوكول النفايات الخطرة. وبالتالي يقدم الأردن (من خلال وحدة الاقتصاد الأخضر أو مديرية السياسات) تقريراً كل سنتين عن الإجراءات الوطنية المعتمدة لدعم الإجراءات المذكورة أعلاه، بعد التزاماته بتقديم التقارير المشار إليها في المادة 26 من اتفاقية برشلونة، والمادة 13.2 (د) من بروتوكول المصادر البرية، والمادة 31 من بروتوكول المناطق الساحلية المتكاملة. وسيستند تقديم التقارير عن تنفيذ خطة العمل الوطنية إلى نظام تقديم التقارير الحالي الخاص بخطة عمل البحر المتوسط بموجب اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها.

5.4 الإطار الزمني والتقييم

يبدأ الإطار الزمني للاستراتيجية وخطة العمل الوطنية في 1 يناير 2016 وينتهي في 31 ديسمبر 2025 ليتماشى مع رؤية الأردن واستراتيجيته لعام 2025 وكذلك الاستراتيجية الوطنية للنمو الأخضر (2016-2025)، وبالتالي ستخضع خطة العمل الوطنية لتقييم منتصف المدة ومراجعة تتزامن مع نهاية استراتيجيات منتصف المدة المكافئة لها والبالغة 6 سنوات من خطة عمل البحر المتوسط للفترة من 2016-2021 و2022-2027 (في حالة الأردن) على التوالي، وبالمثل سيتم مراجعة أنشطة خارطة الطريق من أجل التنفيذ الخاصة بخطة العمل الوطنية، وتعديلها كل سنتين من خلال الإدماج والتعاون الكامل مع برنامج عمل خطة عمل البحر المتوسط الذي يجري مرة كل سنتين رهنا بموافقة وزارة البيئة. كما ستشرف الوزارة على التنفيذ من خلال مديرية السياسات والتنمية المؤسسية وبالتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وخاصة برنامج التنمية التنفيذي، الذي يستند إلى فترات تخطيط برامجية متعاقبة مدتها ثلاث سنوات، تكون فيها فترات التخطيط المقبلة في الفترة من 2016-2018، مما سيكفل التنسيق من أجل تنفيذ الإجراءات الوطنية مع الوزارات التنفيذية والمنظمات غير الحكومية المعنية. وبالتالي من المتوقع أن تتزامن فترة التنفيذ الأولى لخطة العمل الحالية مع تنفيذ برنامج التنمية التنفيذي المقبل للفترة من 2016-2018، وسوف تدمج وزارة التخطيط والتعاون الدولي أحكام هذه الاستراتيجية وخطة العمل في برنامج التنمية التنفيذي، وستشرف على مراقبة تنفيذ الوزارات التنفيذية بالتزامات وأحكام الاستراتيجية وخطة العمل، كما ستراعي معايير التقييم ترسيخ أوجه التعاون مع المبادرات الوطنية والأطر الإقليمية الأخرى ذات الصلة التي تتناول التحول نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وسيجري تحديد مجالات الاستهلاك والإنتاج الجديدة الناشئة وتقييمها دورياً من أجل اقتراح إدماجها كمجالات ذات أولوية في خطة العمل عند الحاجة.

سيجري التقييم على أساس إنجاز الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية لخطة العمل الوطنية باستخدام المؤشرات الوطنية المناسبة (وبعض المؤشرات الإقليمية المطبقة) التي تقيس التقدم المحرز في تعميم وتبسيط برنامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين على المستوى الإقليمي. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتطلع الأردن إلى تحديد مجموعة من المؤشرات الإقليمية المنشودة والتي تستند إلى أطر مؤشرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين القائمة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمنطقة الاقتصادية الأوروبية وغيرها). وفي هذا الصدد يرى الأردن، وحسبما تم اقتراحه خلال الاجتماع الاستثنائي لجهات الاتصال التابعة لمركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين (نوفمبر 2014 في برشلونة)، أنه سيتم تشكيل فريق عمل فني من قبل الأطراف المتعاقدة حول مؤشرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين لخطة العمل الإقليمية بحيث يمكن خفض نسبة المؤشرات في السياقات الوطنية لخطة العمل الوطنية.

6.4 تبادل المعلومات والتوعية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين: الوعي العام والرؤية وإشراك الأطراف المعنية

سيقوم الأردن باتباع تعليمات خطة الاتصال الخاصة بخطة عمل البحر المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التي سيتم إنشاؤها كل سنتين حيث تعمل على تقديم تفاصيل عن الأنشطة المخطط لها لأغراض إيصال ونشر خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين من أجل الوصول إلى الجهات المعنية وقنوات الاتصال والمنصات التابعة لهم وإشراكهم والتي سيتم فيها النظر بعناية في أوجه التعاون مع المبادرات القائمة. وسيحافظ الأردن على التعاون الوثيق مع كل من خطة عمل البحر المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، واللذين سيأخذان زمام المبادرة في تصميم وتنفيذ خطة الاتصال وبالتعاون الوثيق مع جهات الاتصال الوطنية التابعة لمركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيقوم الأردن بالتنسيق الفعال مع المركز المتوسطي لتبادل المعارف والتواصل الشبكي بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين ومع شبكة العمل الاجتماعي في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين التي يجري الإعداد لها من قبل مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، والتي من المتوقع أن تكون بمثابة آلية قوية لاستهداف صانعي السياسات والشركات الناشئة ورجال الأعمال ومنظمات المجتمع المدني ومقدمي الخدمات الصناعية والشركات الكبرى والمستثمرين المؤثرين، كما سيتم اتخاذ إجراءات أخرى لضمان أعلى مشاركة من الجهات المعنية ببرنامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

يدرك الأردن أن زيادة الوعي لدى بعض الجهات المعنية الرئيسية في برنامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مثل القطاع الخاص والبرلمانيين ووكالات التنمية والمؤسسات المالية، يحتاج إلى نهج معين لتحقيق التواصل المستهدف. ولغايات التأثير عليهم وضمان مشاركتهم الفعالة لتعميم الاستهلاك والإنتاج المستدامين في عملية صنع القرار لا بد من إشراك قادة الرأي الرئيسيين الملزمين والخبراء في الاستهلاك والإنتاج المستدامين الذين يمكنهم نشر الاستهلاك والإنتاج المستدامين وفوائده بفعالية وتعزيز المشاركة والشراكات المثمرة.

وهكذا فإن وضع مجموعة من آليات التمكين من خلال إنشاء فرقة عمل غير رسمية من وسطاء التنفيذ ذوي الخبرة (في مديرية السياسات والتنمية المؤسسية و / أو وحدة الاقتصاد الأخضر) وشبكة راسخة في مجالات الاستهلاك والإنتاج المستدامين وأصحاب المصلحة المعنيين، يعد أمراً أساسياً لتطبيق خطة العمل الوطنية وتنفيذ خارطة الطريق الخاصة بها. وسيضطلع وسطاء التنفيذ بمهمة الوصول إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين من الحكومات والشركات والكلاء الماليين والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والضغط عليهم وإشراكهم بفعالية في دعم تنفيذ الإجراءات والأنشطة المحددة في خطة العمل الوطنية وخارطة الطريق. كما تضمن "فرقة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين" الاتساق والمواءمة بين الأنشطة التي تم تطويرها في إطار برنامج العمل الوطني للاستهلاك والإنتاج المستدامين في الأردن وأنشطة خارطة الطريق على المستوى الإقليمي.

الملحق 1: خارطة الطريق للتنفيذ

صممت خارطة الطريق التالية لتقديم دعم وإرشاد ملموسين لتنفيذ الإجراءات المقترحة بموجب القسم 3. وقد حددت خارطة الطريق العام 2021 هدفا لها، وهو ما يقابل استراتيجيات منتصف المدة لخطة عمل البحر المتوسط ذات الست سنوات للفترة من 2016-2021. وسيتم بعد هذه الفترة وضع نسخة جديدة من خارطة الطريق للفترة التالية من 2022-2025. وفيما يتعلق بكل إجراء، فإننا نقترح عقد سلسلة من الأنشطة الوطنية مقرونة بالتكاليف التقديرية ومؤشرات التقدم المناظرة مع خط الأساس والهدف. وستكون خارطة الطريق الوطنية بمثابة نقطة انطلاق للتنفيذ والرقابة الوطنيين لأنشطة الاستهلاك والإنتاج المستدامين في البلاد ونقطة وصل مع الشراكة الإقليمية الأوسع نطاقا من أجل تعزيز وتنفيذ الاستهلاك والإنتاج المستدامين في منطقة البحر الأبيض المتوسط وتسعى إلى أن يتم تنفيذها من قبل جميع الجهات الوطنية والجهات الفاعلة الرئيسية والشركاء في برنامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وفي هذا السياق تطرح خارطة الطريق الوطنية المبادرات الرئيسية ذات الصلة، إن وجدت، والشركاء الرئيسيين، كمؤشر على الدور الذي ينبغي أن تلعبه الجهات الفاعلة الرئيسية والشركاء. وعند تنفيذ الإجراءات الوطنية المقترحة، سيتم مراعاة انسجامها مع الجهود الرامية إلى تنفيذ السياسات الوطنية للاقتصاد والإنتاج المستدامين والاقتصاد الأخضر في الأردن.

الرقم	الإجراء	الأنشطة الوطنية المقترحة (2021)	التكلفة التقديرية (ألف دولار أمريكي) (2021)	مؤشرات التقدم بما في ذلك خط الأساس (BL) والهدف (T) بحلول عام 2021	المبادرات الوطنية والإقليمية الرئيسية ذات الصلة	الشركاء الرئيسيون
قطاع الزراعة والصناعات الغذائية						
الهدف التشغيلي رقم 1: وضع السياسات والأطر القانوني لتعزيز الزراعة المستدامة وإنتاج الأغذية واستهلاكها في البلاد مع التركيز بشكل خاص على الزراعة العضوية وإشراك المجتمعات المحلية والمنتجين والموزعين وتجار التجزئة في الزراعة المستدامة والمنتجات الغذائية						
1	وضع الأطر والأدوات السياسية والتنظيمية ووضع إطار مؤسسي واضح وفعال (مع تحديد المسؤوليات بشكل جيد وتنفيذ عملية الرقابة وعمل جميع الأطراف المعنية بطريقة منسقة) لدعم استدامة الموارد الطبيعية للزراعة وتعميم أحكام الاستهلاك والإنتاج المستدام في الإطار الوطني لسياسات الزراعة / الأمن الغذائي الجاري إعداده أو عدد تنفيذ وتحديث الوثائق القانونية ذات الصلة في المستقبل (مثل وضع الاستراتيجية واللوائح التنظيمية الوطنية العضوية واستراتيجية الزراعة المستدامة)	تقييم الثغرات في السياسات فيما يتعلق بالعقبات التي تعوق الإنشاء المؤسسي الفعال والمسؤوليات واضحة المعالم والرقابة والتنسيق الفعاليين بين الجهات المعني، ويهدف هذا النشاط إلى دعم استدامة الموارد الطبيعية للزراعة وتعميم أحكام الاستهلاك والإنتاج المستدامين في إطار السياسات الوطنية للزراعة / الأمن الغذائي.	170	- إعداد تقرير تحليل الفجوة في السياسات وتقديمه خلال السنة الأولى: (2016) خط الأساس: 0 / الهدف: تقرير تحليل فجوة سياسات واحد على الأقل. - وضع دليل السياسات الشامل في السنة الأولى: (2016) خط الأساس: 0 / الهدف: إعداد دليل سياسة شامل واحد على الأقل. - زيادة عدد التشريعات التي تمت مراجعتها لإدماج الزراعة المستدامة. خط الأساس: 0 / الهدف: مراجعة تشريعين اثنين على الأقل.	- المؤسسة المشرفة: وزارة الزراعة، الشركاء: - وزارة البيئة - المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي - وزارة المياه والري - غرفة تجارة الأردن - مقايمة المهندسين الزراعيين الأردنية - اتحاد المزارعين الأردنيين	

المؤسسة المشرفة: وزارة التخطيط / ديف الشركاء: •وزارة الزراعة •هيئة الاستثمار الأردنية • ACC •وزارة المالية •بنك تمويل المشاريع الصغيرة •سلطة منطقة العقبة الاقتصادية •المنظمات غير الحكومية		تقديم تقرير تحليل الفجوات الاستثمار. خط الأساس: 0 / الهدف: 1. إعداد وتقديم تقرير واحد على الأقل لتحليل الفجوات في الاستثمار تقديم تقرير تحليل الفجوات في الموارد المائية والاستثمارات في كفاءة نظام الري خط الأساس: 0 / الهدف: 1. إعداد وتقديم تقرير واحد على الأقل لتحليل الفجوات في الموارد المائية والاستثمارات في كفاءة نظام الري.	120	تقديم الفجوات في سياسة الاستثمار. تحسين الموارد المائية والاستثمارات في كفاءة نظام الري إعطاء الأولوية للاستثمارات العامة في المناطق الريفية. تطوير برامج وخطط التسويق دعم صغار المزارعين وتعزيز الزراعة العضوية في الأردن بما في ذلك تطوير سلاسل القيمة المستدامة ذات الإمكانيات العالية في السوق	اعتماد سياسات الاستثمار الزراعي لتحسين مستويات المعيشة وزيادة الإنتاجية الزراعية.	2
		حجم الاستثمارات في المناطق الريفية، خط الأساس: 0 / الهدف: مشروعان على الأقل وضع برامج وخطط تسويقية جديدة خط الأساس: 0 / الهدف: برنامج وخطط تسويقية جديدة عدد 2 على الأقل حصة المزارع العضوية من إجمالي الدخل الزراعي. الهدف: 10%		تصميم وتنفيذ دراسة لتقييم مستوى التنسيق بين المجالس الأعلى للتخطيط (تخطيط استخدام الأراضي) في وزارة الشؤون البلدية من جهة، وبين	وضع أحكام الاستهلاك والإنتاج المستدامين وتعميمها في سياسات استخدام الأراضي العامة / تخطيط استخدام الأراضي والتي تحدد الاستخدام	3
المؤسسة المشرفة: دائرة الأراضي والمساحة الشركاء: •وزارة الزراعة		إعداد دراسة / مشروع مركز لتقييم مستوى التنسيق بين المجالس الأعلى للتخطيط (تخطيط استخدام الأراضي) في وزارة	70			

•وزارة البيئة •وزارة الشؤون البلدية •المركز الجغرافي الملكي الأردني •وزارة المياه والري •المنظمات غير الحكومية •مراكز البحوث		الشؤون البلدية من جهة، وبين وزارة الزراعة (دائرة الأراضي والري) قطاع استخدام الأراضي) ووزارة البيئة (وخاصة شعبية الإدارة المستدامة للأراضي المنشأة حديثاً) من جهة أخرى خط الأساس: 0 / الهدف: دراسة مشروع تقييم مركز واحد على الأقل	وزارة الزراعة (دائرة الأراضي والري) قطاع استخدام الأراضي) ووزارة البيئة (وخاصة شعبية الإدارة المستدامة للأراضي المنشأة حديثاً) من جهة أخرى.	الأمل للأراضي من أجل تحقيق أعلى عائد وأولوية استخدام للأراضي الزراعية.	4
المؤسسة المشرفة: وزارة التخطيط الشركاء: •وزارة المالية الجمعية العلمية الملكية •الجامعات •هيئة الاستشمار الأردنية •المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي	برنامج الإقراض الأخصر التابع للكالة الفرنسية للتنمية	زيادة عدد حملات التوعية التي تستهدف وكالات الإقراض لتمويل الأخصر لتوفير حوافز للزراعة المستدامة خط الأساس: 0 / الهدف: حملة توعية واحدة على الأقل تستهدف وكالات الإقراض للتمويل الأخصر زيادة عدد الشركات المعتمدة كزراعة / صناعة أغذية خضراء. الهدف: زيادة بنسبة 10 % نسبة القروض الخضراء من إجمالي القروض الزراعية الهدف: زيادة نفقية بنسبة 10 %	إجراء دراسة وطنية عن الأدوات المالية المستخدمة لتشجيع الزراعة المستدامة. إجراء حملة توعية تستهدف وكالات الإقراض للتمويل الأخصر لتوفير الحوافز للزراعة المستدامة (السياسات أو الإجراءات).	تشجيع سياسات "التمويل الأخضر" في مجالات الزراعة والاستهلاك والإنتاج الغذائي عن طريق تيسير الحصول على القروض والمنح للمزارعين ومتنحي الأغذية من أجل زيادة عدد الأنشطة والمشاريع الزراعية والصناعات الغذائية المستدامة وإلى أقصى حد ممكن، واستحداث أدوات مالية لصالح ممارسات الزراعة المستدامة وتصنيع الأغذية مثل إلغاء أو تخفيض الإعانات "الضارة" على استهلاك المياه والطاقة، وتوفير الحوافز للممارسات البيئية الجيدة مثل الإدارة المتكاملة للآفات والزراعة العضوية، والإعفاء الضريبي/ خفض الضرائب على الزراعة المستدامة / أصحاب مشاريع الزراعة العضوية الخضراء . إزالة الحوافز المتعلقة بتعرفة المياه المستخدمة للزراعة من أجل الحفاظ على استدامة موارد المياه السطحية والجوفية ووضع حوافز لاستخدام البذور المقاومة للجفاف وحوافز لنظام الري بالتقيط (التركيز على إنتاجية المياه بدلاً من زيادة العائد لكل وحدة المساحة).	

5	الإسراع في تنفيذ الإطار القانوني والتنظيمي لتعزيز الزراعة المستدامة وإنتاج الأغذية (على سبيل المثال: قانون الأغذية رقم 2001/79؛ والمواصفة القياسية الأردنية رقم 2007/1750 للأغذية المنتجة عضوياً؛ وقانون صندوق دعم الثروة الحيوانية وحماتها لعام 2009؛ الزراعة العضوية وفقا للقانون (2011) وتعديلاته لعام 2014، وخطة العمل الوطنية العضوية (2009-2014) وغيرها، ووضع للمسات الأخيرة على إطار العمل القانوني والتنظيمي للزراعة العضوية والمواصفة عليها، مع الأخذ في الاعتبار مدى توافقه مع المعايير الدولية والظروف الوطنية التي تهدف إلى تشجيع الزراعة العضوية والمحافظة على الموارد البيئية من التدهور وتعزيز معايير الإنتاج العضوي والصحة الغذائية كالدوات ذات الأولوية وحظر الكائنات الحية المعدلة وراثياً.		تقييم حالة تقنين / حظر الكائنات الحية المعدلة وراثياً.	تعيين هيئة وطنية لترخيص وإصدار شهادات الاعتماد للزراعة العضوية. إجراء دراسة تقييمية لوضع العلامات البيئية القائمة.	90	تقييم جميع القوانين واللوائح المتعلقة بالزراعة وإنتاج الأغذية المستدامة من عملية التحديث والمراجعة المحتملة في المستقبل القريب (على سبيل المثال: قانون الأغذية رقم 2001/79؛ المواصفة القياسية الأردنية رقم 2007/1750 للأغذية المنتجة عضوياً؛ قانون صندوق دعم الثروة الحيوانية وحماتها لعام 2009؛ لائحة الزراعة العضوية الصادرة في عام 2011، وخطة العمل الوطنية (2009-2014)، إلخ،	زيادة نسبة الأراضي الزراعية المستدامة إلى إجمالي الأراضي الزراعية. خطة الأساس: 5٪؛ الهدف: 10٪.	زيادة عدد المنتجات والخدمات المعتمدة في البطاقات الخضراء وخطة التسمية البيئية الأخرى؛ خطة الأساس: 5٪؛ الهدف: 20٪		المؤسسة المشرفة:وزارة الزراعة الشراكاء: منظمات الطاقة المتجددة مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية
6	وضع خطط لمراقبة الجودة والتتبع ومواءمة المعايير وإصدار شهادات الاعتماد التي تؤكد الإنتاج المستدام للمنتجات الغذائية ومراجعة المعايير الأردنية وضمان التوافق مع النظم الوطنية والإقليمية والعالمية ذات الصلة وتعزيز إعادة تأهيل المهارات الوطنية لأغراض الفحص والاعتماد تشجيع الهيئة الوطنية لإصدار شهادات الاعتماد على إصدار الشهادات العضوية.		تعيين هيئة وطنية لترخيص وإصدار شهادات الاعتماد للزراعة العضوية. إجراء دراسة تقييمية لوضع العلامات البيئية القائمة.	إنشاء هيئة وطنية لاعتماد الزراعة العضوية / المستدامة خطة الأساس: 0؛ الهدف: 1		إجراء دراسة تقييمية لبرامج وضع العلامات البيئية القائمة خطة الأساس: 0؛ الهدف: 1				المؤسسة المشرفة:مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية الشراكاء: الشركات الزراعية •وزارة الزراعة •المنظمات غير الحكومية
7	تعزيز خطط المشتريات العامة المستدامة للمنتجات الزراعية والغذائية.		وضع تعليمات اعتماد المشتريات العامة المستدامة للقطاع. إطلاق حملة توعية للترويج للمشتريات العامة المستدامة في الزراعة / قطاعات الإنتاج الغذائي	نسبة المشتريات العامة المستدامة من إجمالي المشتريات. الهدف: 50٪		نسبة المشتريات العامة المستدامة من إجمالي المشتريات. الهدف: 50٪				وزارة الزراعة الشراكاء: المركز الوطني للبحث والارشاد الزراعي وزارة البيئة وزارة التخطيط والتعاون الدولي

الهدف التشغيلي 2: ترسيخ الابتكار والمعرفة والترويج لأفضل الممارسات والتقنيات البيئية في جميع مراحل دورة حياة الزراعة / الإنتاج الغذائي من تخطيط استخدام الأراضي (فيما يتعلق بالزراعة) والإدارة المستدامة للأراضي، والزراعة، والصيد، وتجهيز الأغذية، مما يتيح الإدارة الفعالة للموارد والتقليل من الآثار البيئية

1	اعتماد وتنفيذ أحكام الأطر الوطنية المحددة لتخطيط استخدام الأراضي (فيما يتعلق بممارسات الإدارة الزراعية)، والإدارة المستدامة للأراضي، والإدارة المتكاملة للأفات، إلخ مثل ضبط ودمج السياسات المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي والإجراءات ذات الأولوية المقترحة في خطة العمل الوطنية المكيفة لمكافحة التصحر في الأرضين للفترة 2015-2020 (ذات الأستراتيجية العشرية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر)	التنفيذ المتكامل للاستراتيجيات وخطط العمل القائمة المتعلقة بتخطيط استخدام الأراضي، والإدارة المستدامة للأراضي، والإدارة المتكاملة للأفات، وخطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر، إلخ.	200	إقامة مشروع ضخم للتنفيذ المتكامل للاستراتيجيات وخطط العمل القائمة المتعلقة بتخطيط استخدام الأراضي، والإدارة المستدامة للأراضي، والإدارة المتكاملة للأفات، وخطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر، وغيرها. خط الأساس: 0؛ الهدف: 1	المؤسسة المشرفة: دائرة الأراضي والمساحة الشركاء: - الجامعات - وزارة الزراعة - وزارة البيئة - المنظمات غير الحكومية - وزارة الشؤون البلدية - وزارة التربة
2	اعتماد مخططات الممارسات الزراعية الجديدة من أجل الاستفادة المثلى من الموارد المختلفة اللازمة (المياه والأرض والطاقة والأسمدة ومبيدات الآفات ومنتجات وقاية النباتات) في المناطق الريفية وبما يتماشى مع تعليمات النظام البيئي (إيكاب) ²² تشمل الإجراءات جميع مراحل دورة حياة الزراعة وإنتاج الأغذية من مدخلات المواد الخام إلى النفايات (مثل نفايات المزارع الحيوانية والمشارب الزراعية ومعاصر الزيتون وما إلى ذلك) بما في ذلك التحكم في كمية المياه المستخرجة من الآبار لمنع الملوحة واستخدام مياه الصرف الصحي في المناطق القروية	وضع برنامج موجه لتعزيز وتنفيذ الممارسات الزراعية الجيدة. إجراء حملة توعية لتشجيع المزارعين على تنفيذ الممارسات الزراعية الجيدة. دعم مشروع التشجير الوطني	150	خفض استخدام المبيدات (الهدف بنسبة 10٪) خفض استخدام الأسمدة الكيماوية (الهدف بنسبة 10٪) خفض استخدام المخلفات الكيماوية في السلسلة الغذائية (الهدف بنسبة 10٪) وضع برنامج موجه نحو تعزيز وتنفيذ الممارسات الزراعية الجيدة (خط الأساس: 0؛ الهدف: 1) تخطيط وتنفيذ حملة توعية لتشجيع المزارعين على تنفيذ الممارسات الزراعية الجيدة (خط الأساس: 0؛ الهدف: 1) انخفاض كمية المياه المستخدمة للري بشكل غير فعال (الهدف للري بشكل غير فعال (الهدف	المؤسسة المشرفة: وزارة الزراعة الشركاء: - وزارة المياه والري - وزارة التنمية الاجتماعية - مقايمة المهنيين الزراعيين - الأردنية - وزارة الطاقة والثروة المعدنية - المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي

²² إيكاب هي اختصار لنهج النظم البيئية (الاختصار كما ورد في سياق الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة (IUCN) وخطة عمل البحر المتوسط (MAP)؛ انظر أيضا (ESA)

25٪)	انخفاض كمية الطاقة أو المياه المستهلكة عند تشغيل المنتج من قبل المستهلك (الهدف 25٪)	انخفاض انبعاثات المبيدات أو الأسمدة إلى الأراضي (الهدف 25٪) (الوزن الكلي المطبق بالكيلوجرام).	70	وضع برامج موجهة لتعزيز وتنفيذ الممارسات الزراعية الجيدة وإدارة ما بعد الحصاد	اعتماد تقنيات جديدة ومبتكرة على أساس نهج دورة الحياة، بما في ذلك التحكم في تدفق المواد.	3
				وضع برنامج لإعادة تدوير نقايات تجهيز الأغذية	توسيع نطاق مسؤولية المنتجين والتصميم الصديق للبيئة في تجهيز المواد الغذائية وتعبئتها وتغليفها.	

4	تقليل نفقات الموارد وهدر الأغذية في جميع مراحل دورة حياة الأغذية وتعزيز إنتاج واستخدام الطاقة والسماد من التفاعلات الغذائية القادمة من أجزاء تم جمعها بشكل انتقائي من التفاعلات البلدية والتفاعلات العضوية الزراعية وتطوير مبادرات مخصصة تركز على جمع البلديات بشكل منفصل للتفاعلات العضوية والسماد وإنتاج الطاقة وكذلك إعادة استخدام مياه الصرف الصحي في الري.	إنشاء أنظمة فصل النفايات وإعادة تدويرها بدما من أسواق الجملة للفراكه والخضار.	50	خفض كمية الطاقة أو المياه المستهلكة عند تشغيل المنتج من قبل المستهلك (الهدف: 25٪) زيادة كمية السماد الناتج من التفاعلات العضوية والتبائية والحيوانية (الهدف: 25٪)	المؤسسة المشرفة: وزارة الزراعة. الشركاء: وزارة البيئة •أمانة عمان الكبرى •وزارة الشؤون البلدية والمنظمات غير الحكومية •الجامعات
التشغيلي 3: توعية وتثقيف منتجي الأغذية وتجار التخزين والمستهلكين، ودعم تطوير أدوات ومعلومات السوق الملائمة، وتعزيز الاستدامة في جميع أنحاء سلسلة القيمة الزراعية وإدارة إنتاج الأغذية، وكذلك تجهيز وتوزيع الأغذية					
1	دعم تطوير سلسلة القيمة الوطنية التي تسمح مبادئ الاستهلاك والإنتاج المستدامين في مجالات الزراعة والإنتاج الغذائي ذات الأولوية ذات الإمكانات العالية في السوق وتضمن	مراجعة خطط التصدير الأخضر الوطنية وتحديد المنتجات ذات الإمكانات العالية في السوق. تحديد المجالات الرائدة لإمكانات السوق العالية مع التركيز على أنظمة النقل الفعالة.	300	إقامة مشروح لتقييم ومراجعة خطط التصدير الخضراء الوطنية وتحديد المنتجات ذات الإمكانات العالية في السوق. (خط الأساس: 0؛ الهدف: 1)	المؤسسة المشرفة: وزارة الزراعة. الشركاء: وزارة البيئة •المركز الوطني للبحث

2	تشجيع وضع المعلومات على المنتجات الزراعية العضوية المستدامة والأغذية المنتجة محليا (بما في ذلك المنتجات والأغذية الزراعية العضوية والمنتجات المبيعة في نفس منطقة إنتاجها (zero-kilometer products)) ومنتجات التجارة العالمية.	تحول نحو إنتاج أكثر استدامة مع زيادة مكاسب المعاملة والدخل للمنتجين المحليين	إقامة المعارض من أجل تشجيع القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية المستدامة.	إنشاء هيئات وطنية لوضع المعلومات هئية إصدار شهادات الاعتماد). تنظيم فعاليات ترويجية وحملات توعية للزراعة العضوية. توفير التدريب اللازم على إصدار شهادات الاعتماد.	200	زيادة عدد المزارعين / المنتجين المعتمدين الذين يحققون المعايير البيئية ومعايير الزراعة العضوية... الخ. (الهدف: 25%) زيادة عدد المنتجات والخدمات المعتمدة في خطط وضع العلامات الخضراء وخطط التسمية البيئية الأخرى (الهدف: 25%).	المؤسسة المشرفة: وزارة الزراعة الشركاء: •وزارة البيئة •المنظمات غير الحكومية •نقابة المهندسين الزراعيين الأردنية •الجامعات •وزارة التربية	والارشاد الزراعي •اتحاد المزارعين
3	تحسين القاعدة المعرفية وبناء نظام معارف إقليمي مشترك (متوسطي) للمنظمات البحثية المعنية والمنتجين وهيئات إصدار شهادات الاعتماد والحكومات وزيادة الرؤية والأثر.	إنشاء منصات معرفية وبناء نظام معارف إقليمي مشترك (متوسطي) للمنظمات البحثية المعنية والمنتجين وهيئات إصدار شهادات الاعتماد والحكومات وزيادة الرؤية والأثر.	الاستفادة من نظم المعلومات الوطنية (NAIS) الخاص بوزارة الزراعة، وما إلى ذلك ونظام المعلومات البيئية المشتركة الإقليمي (SEIS) وما إلى ذلك. تحديد دعم محدد لتعزيز منصة التعاون الوطني لتقاسم نظم المعرفة اعتماد استراتيجية "ماذا عليك أن تزرع" الزراعية وجميع أنواع النباتات التي تناسب المناخ والجفاف ونذرة المياه في الأردن.	إنشاء منصات وطنية لوضع المعلومات هئية إصدار شهادات الاعتماد). تنظيم فعاليات ترويجية وحملات توعية للزراعة العضوية. توفير التدريب اللازم على إصدار شهادات الاعتماد.	125	إنشاء اتصال مع نظم المعلومات الوطنية لوزارة الزراعة، الوطنية (وغيرها) ونظام المعلومات البيئية المشتركة الإقليمي و غيرها (خط الأساس: 0، الهدف: 1) إعداد دراسة لتحديد دعم محدد لتعزيز منصة التعاون الوطني لتقاسم نظم المعرفة (خط الأساس: 0، الهدف: 1)	المؤسسة المشرفة: دائرة الإحصاءات العامة الشركاء: •وزارة البيئة •وزارة الزراعة •نقابة المهندسين الزراعيين الأردنية •المنظمات غير الحكومية	والارشاد الزراعي •اتحاد المزارعين
4	إقامة شبكات لمزارع الزراعة العضوية في الأردن وربطها بمنصات / مرافق التواصل الخاصة بالصناعات المستدامة القائمة (مثل شبكة الاستدامة	إقامة شبكات لمزارع الزراعة العضوية في الأردن وربطها بمنصات / مرافق التواصل الخاصة بالصناعات المستدامة القائمة (مثل شبكة الاستدامة	إنشاء منصة شبكة لتنسيق أنشطة منظمة الزراعة العضوية التي سيتم استضافتها لدى وزارة الزراعة أو المنظمات غير الحكومية ذات الصلة	إنشاء منصات وطنية لوضع المعلومات هئية إصدار شهادات الاعتماد). تنظيم فعاليات ترويجية وحملات توعية للزراعة العضوية. توفير التدريب اللازم على إصدار شهادات الاعتماد.	0	إنشاء اتصال مع نظم المعلومات الوطنية لوزارة الزراعة، الوطنية (وغيرها) ونظام المعلومات البيئية المشتركة الإقليمي و غيرها (خط الأساس: 0، الهدف: 1) إعداد دراسة لتحديد دعم محدد لتعزيز منصة التعاون الوطني لتقاسم نظم المعرفة (خط الأساس: 0، الهدف: 1)	المؤسسة المشرفة: دائرة الإحصاءات العامة الشركاء: •وزارة البيئة •وزارة الزراعة •نقابة المهندسين الزراعيين الأردنية •المنظمات غير الحكومية	والارشاد الزراعي •اتحاد المزارعين

				زيادة عدد ورشات العمل بشأن الزراعة المستدامة / الزراعة العضوية (الهدف: 10%) زيادة عدد المنشورات والمواد الصحفية والمحاضرات والرحلات الميدانية والحوارات (الهدف: 10%) وضع برامج تعليمية / مناهج دراسية بشأن الزراعة العضوية وفائدتها من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية (خط الأساس: 0، الهدف: 1)		استكمال النشر: التي تحتوي على معلومات لتتبع استهلاك الخضار والفواكه والحبوب الطازجة قبل استهلاك اللحوم (خط الأساس: 0، الهدف: 1)				المؤسسة المشرفة: وزارة التربة الشركاء: •وزارة البيئة •وزارة الزراعة •الجامعات •مقايمة المهندسين الزراعيين •الأردنية •المنظمات غير الحكومية •وزارة التنمية الاجتماعية
			إعداد دليل إرشادات بما في ذلك برامج المعلومات والتعليم بشأن الزراعة العضوية وفائدتها من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية تطوير المناهج في الجامعات من أجل الزراعة المستدامة / الزراعة العضوية	50	إعداد دليل إرشادات بما في ذلك برامج المعلومات والتعليم بشأن الزراعة العضوية وفائدتها من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية تطوير المناهج في الجامعات من أجل الزراعة المستدامة / الزراعة العضوية	إعداد منشورات تحتوي على معلومات لتشجيع استهلاك الخضراوات الطازجة والفواكه والحبوب الطازجة قبل استهلاك اللحوم. إقامة منتدى لتجار التخزين حول المنتجات والخدمات المستدامة.				المؤسسة المشرفة: نقابة المهندسين الزراعيين الأردنية الشركاء: •وزارة البيئة •وزارة الزراعة •الجامعات •المنظمات غير الحكومية •وزارة التنمية الاجتماعية
5	إعداد وتنفيذ البرامج الإعلامية والتثقيفية (من خلال إنشاء أقسام / مناهج خاصة في الجامعات) وحملات رفع الوعي الوطني والإقليمي حول الزراعة العضوية وفائدتها للاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وضمن المشاركة العامة في إنتاج واستهلاك الأغذية المستدامة ومنتجات الزراعة والأغذية المحلية، إلى جانب الحد من النفايات الغذائية.	إعداد وتنفيذ البرامج الإعلامية والتثقيفية (من خلال إنشاء أقسام / مناهج خاصة في الجامعات) وحملات رفع الوعي الوطني والإقليمي حول الزراعة العضوية وفائدتها للاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وضمن المشاركة العامة في إنتاج واستهلاك الأغذية المستدامة ومنتجات الزراعة والأغذية المحلية، إلى جانب الحد من النفايات الغذائية.	إعداد وتنفيذ البرامج الإعلامية والتثقيفية (من خلال إنشاء أقسام / مناهج خاصة في الجامعات) وحملات رفع الوعي الوطني والإقليمي حول الزراعة العضوية وفائدتها للاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وضمن المشاركة العامة في إنتاج واستهلاك الأغذية المستدامة ومنتجات الزراعة والأغذية المحلية، إلى جانب الحد من النفايات الغذائية.	إعداد وتنفيذ البرامج الإعلامية والتثقيفية (من خلال إنشاء أقسام / مناهج خاصة في الجامعات) وحملات رفع الوعي الوطني والإقليمي حول الزراعة العضوية وفائدتها للاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وضمن المشاركة العامة في إنتاج واستهلاك الأغذية المستدامة ومنتجات الزراعة والأغذية المحلية، إلى جانب الحد من النفايات الغذائية.	إعداد وتنفيذ البرامج الإعلامية والتثقيفية (من خلال إنشاء أقسام / مناهج خاصة في الجامعات) وحملات رفع الوعي الوطني والإقليمي حول الزراعة العضوية وفائدتها للاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وضمن المشاركة العامة في إنتاج واستهلاك الأغذية المستدامة ومنتجات الزراعة والأغذية المحلية، إلى جانب الحد من النفايات الغذائية.	تعزيز نظم المعلومات للمنتجات ذات الصلة بالمعايير الطوعية (سياسات المستهلك) وإنشاء حملة توعية للمستهلكين لتعزيز النظم الغذائية المستدامة مع الدعوة إلى ضرورة زيادة استهلاك الخضراوات الطازجة والفواكه والحبوب قبل استهلاك اللحوم (السياسات الصحية).	6			المؤسسة المشرفة: نقابة المهندسين الزراعيين الأردنية الشركاء: •وزارة البيئة •وزارة الزراعة •الجامعات •المنظمات غير الحكومية •وزارة التنمية الاجتماعية

23 شبكة الاستدامة الصناعية الأردنية أو "الشبكة" هي أحد مكونات مشروع إعادة استخدام المياه الذي تموله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لمدة 5 سنوات. وفي عام 2013 سلمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المسؤولية عن الشبكة إلى الجمعية العلمية الملكية.

قطاع النقل					
الهدف التشغيلي رقم 1: وضع إطار السياسات والقوانين والحوكمة لتعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين في قطاع النقل، والتشجيع على تنفيذ سياسات النقل منخفض الكربون، والتأكد من إدراج المواطنين في صميم سياسة النقل					
الرقم	الإجراءات	الأنشطة الوطنية المقترحة (2021)	التكلفة التقديرية (الف دولار أمريكي) (2021)	مؤشرات التقدم بما في ذلك خط الأساس (BL) والهدف (T) بحلول عام 2021	المبادرات الرئيسية ذات الصلة
1	اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق سياسة وإطار تنظيمي مناسبين - مراجعة استراتيجيات النقل الوطنية وخططها التنفيذية في ضوء خطة العمل الجديدة لقطاع النقل المستدام في الإنتاج والاستهلاك، وإعادة موازنة أحكامها الرئيسية مع الهدف الاستراتيجي الجديد للنقل المستدام في الأردن.	- ضمان اتباع نهج أكثر تكاملا في التخطيط والتصميم للمشاركة - ضمان إنشاء آلية أفضل للتعاون والتنسيق من خلال إطار قانوني مفتوح جيداً من شأنه أن يوزع أدوار ومسؤوليات واضحة على جميع الأطراف المعنية (إنشاء آلية للتعاون والتنسيق بموجب القانون) - تحسين التنسيق بين صناعي السياسات ذوي الصلة من خلال إنشاء نظام فعال للتنفيذ بموجب القانون	- جعل تطوير النقل العام الفعال وإصلاح قطاع النقل أولوية وطنية عليا إلى جانب جميع السياسات والقوانين ذات الصلة - التأكد من توافق مشروع القانون الجديد للنقل مع الأهداف الوطنية في مجال الاستدامة ومع الاتجاه الاستراتيجي الجديد نحو تحقيق اقتصاد أخضر	<u>خط الأساس</u> هناك عدد من الثغرات التنظيمية التي تحتاج إلى معالجة من حيث عدم وجود بعض القوانين والأنظمة الضرورية. وفي حالات أخرى، هناك قوانين وأنظمة ولكن لا يتم توضيحها بشكل جيد لتحقيق هدف محدد واضح يتطابق مع الهدف الاستراتيجي المعين عنه بوضوح في رؤية الأردن 2025 "نحو اقتصاد أخضر مستدام في الأردن" قانون حماية البيئة (القانون الحالي رقم 52 لعام 2006) أتاح القانون البيئي الجديد لوزارة البيئة نطاقاً أوسع لتغطية جميع المجالات المتعلقة بالبيئة (التحقق البيئي، تقييم الأثر البيئي، فحص البيئة، تقييم الأثر البيئي، إدارة النفايات الصلبة)	المجلس الأعلى للنقل الجديد نظام النقل الذكي الجديد بنك المعلومات الجديد للنقل في الأردن المنظمة المشرفة: وزارة النقل الشركاء: • وزارة البيئة • لجنة التنمية الاقتصادية والاجتماعية • مجلس التنمية الاجتماعية والاقتصادية • اللجنة العليا للاقتصاد الأخضر في رئاسة الوزراء • وحدة الاقتصاد الأخضر في وزارة البيئة • لجنة التنمية المستدامة التي تقودها وزارة التخطيط • جميع الوزارات التنفيذية المعنية • اللجان أو الوطنية الأخرى ذات الصلة التي تدعم النقل المستدام والبيئة التطبيقية • السلطات المحلية بما في ذلك جميع البلديات

قطاع النقل					
الهدف التشغيلي رقم 1: وضع إطار السياسات والقوانين والحكومة لتعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين في قطاع النقل، والتشجيع على تنفيذ سياسات النقل منخفض الكربون، والتأكد من إدراج المواطنين في صميم سياسة النقل					
الرقم	الإجراءات	الأنشطة الوطنية المقترحة (2021)	التكلفة التقديرية (الف دولار أمريكي) (2021)	مؤشرات التقدم بما في ذلك خط الأساس (BL) والهدف (T) بحلول عام 2021	المبادرات الرئيسية ذات الصلة
	نسبة المواطنين الذين يمتلكون المركبات الكهربائية بآلية (التي تستخدم مصادر الطاقة المتجددة) و / أو السيارات الهجينة 2. تحديد الحد الأدنى من متطلبات المواصفات اللازمة لضمان أقل انبعاثات للغازات الدفيئة من قبل قطاع النقل للسيطرة على التلوث والحد من الضرر على البيئة والصحة العامة، بالإضافة إلى مصادر التلوث الأخرى الناجمة عن أول أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكبريت والهيدروكربونات وثاني أكسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين 3. إدراج مبادئ الاستدامة والمواصفات اللازمة للاستدامة في تصميم وبناء وصيانة الطرق والسكك الحديدية 4. وضع معايير المركبات وانبعاثات المحركات وآليات الفحص 5. وضع المواصفات اللازمة للمركبات للمركبات وأنواع الفحص الفني للمركبات ومستوى معين من المستوردة لضمان مستوى معين من الامتثال للحفاظ على البيئة وضمان استدامة الاستهلاك والإنتاج في قطاع	مراجعة جميع القوانين والأنظمة المتعارضة وتوفير حلول سريعة من خلال اتفاقيات مع الوزارات التنفيذية والأطراف ذات العلاقة لتحديد أي عقبات قانونية مراجعة الإطار القانوني في ضوء الثغرات التي تم تحديدها تقديم الحلول إما من خلال القوانين الجديدة ذات الصلة بقطاع النقل أو بإصدار مواد جديدة لتغطية الثغرات القائمة. هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات واضحة ومباشرة لضمان قيام شركة مصفاة البترول الأردنية بتنفيذ التحديث الرابع لمشآتها لتشمل وحدة إزالة الكبريت من أجل تقليل كمية الكبريت في الديزل (مثل قانون حماية البيئة، وقانون النقل) إصدار تعليمات عن الفحص الفني للمركبات، وتعليمات إدارة زبوت الوفود الصادرة في عام 2014	التكلفة التقديرية (الف دولار أمريكي) (2021)	قانون النقل (القانون رقم 89 لعام 2003) للتوجيهات للوزارة بتحديد مسؤولياتها في إطار الاستهلاك والإنتاج المستدامين في قطاع النقل محدودة جدا وغير فعالة، وتفتقر إلى توجيه واضح حول مجموعة الأهداف التي يتعين تحقيقها في هذا الصدد.	والمحال المحلية • سلطة منطقة العقبة الاقتصادية • برنامج الأمم المتحدة للبيئة / معهد النمو الأخضر العالمي والوكالات الدولية الداعمة الأخرى ذات الصلة • وزارة النقل • وزارة الأشغال العامة والإسكان • هيئة تنظيم النقل البري • القطاع الخاص • الوزارات التنفيذية • وزارة الطاقة • هيئة تنظيم الطاقة والمعادن في الأردن

قطاع النقل					
الهدف التشغيلي رقم 1: وضع إطار السياسات والقوانين والحوكمة لتعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين في قطاع النقل، والتشجيع على تنفيذ سياسات النقل منخفض الكربون، والتأكد من إدراج المواطنين في صميم سياسة النقل					
الرقم	الإجراءات	الأنشطة الوطنية المقترحة (2021)	التكلفة التقديرية (الف دولار أمريكي) (2021)	مؤشرات التقدم بما في ذلك خط الأساس (BL) والهدف (T) بحلول عام 2021	المبادرات الرئيسية ذات الصلة
الشركاء الرئيسيون					
	النقل 4. تعزيز معايير الجودة الأردنية لانبعاثات الوقود والمواد ودعم ذلك من خلال الرقابة والتنفيذ. 5. ضمان اتخاذ إجراءات رقابية صارمة على صيانة المركبات للسيطرة على التلوث الذي تسببه المركبات التي لم يتم إجراء صيانة مناسبة لها 6. فرض إجراءات صارمة وعواقب تنفيذ القانون على مصادر التلوث الأخرى الناجمة عن وسائل النقل مثل التلوث العضوي ومراجعة الحد الأدنى المقبول وهو 90 ديسيل (الذي يعتبر مرتفعاً بالمعايير الدولية) لفرض معيار أفضل جديد يسمح بتلوث ضو ضئلي أقل 7. التأكد من إدارة السياسات السلبية المتعلقة بالغايات الصلبة وغيرها من أنواع النفايات الناجمة عن كافة وسائل النقل بشكل صحيح وإنفاذها من خلال الوسائل المناسبة - إنشاء ودعم بيئة أكثر تمكينا لإرساء الاستدامة والحفاظ عليها في قطاع النقل واستخدام موارد النقل بشكل مستدام من خلال <u>الخطط</u>	بموجب المادة ١4 د من قانون حماية البيئة، وقانون الطاقة، وتخطيط قوانين المدن والقوى، وقانون الطرق، وقانون البلديات) مع مراعاة توافقها مع المعايير الدولية والظروف الوطنية بحيث تشير هذه القوانين صراحة إلى الأحكام والأهداف المراد تحقيقها من أجل السيطرة على الأثر السلبية لقطاع النقل أو تحقيقها. تحسين معايير الجودة الأردنية لانبعاثات الوقود والمواد ودعم ذلك بالرقابة والتنفيذ، دعم نقل البضائع والخدمات اللوجستية: مثل ميناء عمان الجاف ومركز اللوجستيات والتي سيتم تطويرها كمراكز لخدمات المسافرين والمركبات (صيانة)، ومناطق خدمة الشاحنات (خدمات المسافرين والمركبات قرب الحدود)، والموانئ الجافة والمناطق الصناعية، وفرض رسوم تسجيل أعلى على الشاحنات القديمة و / أو تحديد القيود المفروضة على العمر	الطرق ورفع مستوياتها إلى المواصفات والمعايير الدولية وإنشاء المراكز والمختبرات اللازمة للقيام بذلك. قانون البناء (القانون رقم 13 لعام 1987) تنص المادة 40 من قانون البلديات رقم (13) لعام 2011 على مسؤوليات البلديات في تخطيط المدن وبناء الطرق بما في ذلك إعداد مواصفات الطرق والصيانة وتوفير جميع الخدمات ذات الصلة لهذه الطرق كي تكون وظيفية وفعالة.	فيما يلي القوانين ذات الصلة التي يلزم إقرارها لتمكين جميع الجهات ذات العلاقة من النجاح في تنفيذ السياسات الوطنية الموجهة نحو التنمية المستدامة وتحقيق اقتصاد أخضر	

قطاع النقل					
الهدف التشغيلي رقم 1: وضع إطار السياسات والقوانين والحكومة لتعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين في قطاع النقل، والتشجيع على تنفيذ سياسات النقل منخفض الكربون، والتأكد من إدراج المواطنين في صميم سياسة النقل					
الرقم	الإجراءات	الأنشطة الوطنية المقترحة (2021)	التكلفة التقديرية (الف دولار أمريكي) (2021)	مؤشرات التقدم بما في ذلك خط الأساس (BL) والهدف (T) بحلول عام 2021	المبادرات الرئيسية ذات الصلة
	والبرامج الوطنية مع التركيز على الخطط والممارسات التي تهدف إلى زيادة نسبة المسافرين عبر وسائل النقل العام ونسبة المواطنين الذين يمتلكون سيارات كهربائية تعمل بالطاقة المتجددة و / أو سيارات هجينة بالنسبة إلى مجموع السكان .	التشغيلي، وتحسين عمليات فحص السيارات - تمكين السلطات المحلية والبلديات ومنحها مزيدا من السلطة لدعم تطوير وسائل النقل العام ودمج خطط النقل مع استخدام الأراضي والتخطيط الحضري		1. قانون النقل 2. قانون حماية البيئة 3. قانون إدارة النفايات الصلبة 4. قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص لا توجد سياسات واضحة تعتمد عليها استراتيجيات الطاقة الجديدة لتحديد الحد الأدنى من المتطلبات اللازمة لضمان انبعاثات أقل للغازات الدفيئة من قبل قطاع النقل للسيطرة على التلوث وتخفيف الأضرار على البيئة والصحة العامة يبدو أن هناك نقصا في السياسات ذات الصلة المعتمدة حتى اللحظة من قبل وزارة البيئة أو وزارة الأشغال العامة لضمان المواصلات اللازمة للاستدامة في تصميم وبناء وصيانة الطرق والسكك الحديدية. غياب السياسات أو الاستراتيجيات المتعلقة بنوع ومواصفات المركبات	الشركاء الرئيسيون

قطاع النقل						
الهدف التشغيلي رقم 1: وضع إطار السياسات والقوانين والحكومة لتعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين في قطاع النقل، والتشجيع على تنفيذ سياسات النقل منخفض الكربون، والتأكد من إدراج المواطنين في صميم سياسة النقل						
الرقم	الإجراءات	الأنشطة الوطنية المقترحة (2021)	التكلفة التقديرية (الف دولار أمريكي) (2021)	مؤشرات التقدم بما في ذلك خط الأساس (BL) والهدف (T) بحلول عام 2021	المبادرات الرئيسية ذات الصلة	الشركاء الرئيسيون
				المسموح بها في السيارات المستوردة الهدف - أن تكون جميع القوانين والأنظمة ذات الصلة نافذة وفعالة للتنفيذ بما في ذلك: قانون النقل، وقانون حماية البيئة، وقانون إدارة النفايات الصلبة، وقانون الترخيص بين القطارين العام والخاص - أن تكون اللجان والمجالس الوطنية فعالة في تنفيذ القرارات ذات الأولويات الوطنية - اتخاذ عدد من القرارات ذات الصلة من قبل مجلس الوزراء لإفناء الإجراءات اللازمة نحو الحاجة الملحة لتطوير نظام فعال للنقل العام يكون مستداما وفعالا من حيث التكلفة - اكتمال وتشغيل نظام النقل		

قطاع النقل						
الهدف التشغيلي رقم 1: وضع إطار السياسات والقوانين والحكومة لتعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين في قطاع النقل، والتشجيع على تنفيذ سياسات النقل منخفضة الكربون، والتأكد من إدراج المواطنين في صميم سياسة النقل						
الرقم	الإجراءات	الأنشطة الوطنية المقترحة (2021)	التكلفة التقديرية (الف دولار أمريكي) (2021)	مؤشرات التقدم بما في ذلك خط الأساس (BL) والهدف (T) بحلول عام 2021	المبادرات الرئيسية ذات الصلة	الشركاء الرئيسيون
				الذكي الذي يجري تطويره حالياً من قبل وزارة النقل وهيئة تنظيم النقل البري. <u>مؤشرات الأداء الرئيسية</u> زيادة نسبة المسافرين بوسائل النقل العام زيادة نسبة المواطنين الذين يمتلكون سيارات صفرية الانبعاثات أو سيارات هجينة انخفاض كمية الانبعاثات من المنتج إلى الأرض أو الهواء أو الماء (أو المواد التي يمكن استخدامها معه) انخفاض كمية الغازات الدفيئة المنبعثة من المركبات		
2	إيجاد الأدوات اللازمة (الاقتصادية والتشريعية) لدعم وتحفيز نظام النقل المستدام للأردن تطوير حملات التوعية العامة التي تهدف إلى تعزيز وسائل نقل أكثر	توفير الأدوات الاقتصادية اللازمة الموجهة نحو تشجيع النقل العام والسيارات الكهربائية والهجينة التي تعمل بالطاقة المتجددة، وسيارات الإيجار الخضراء ونظام النقل النظيف		خط الأساس هناك عدد قليل من الأدوات التي تدعم نظام النقل المستدام	خطة عمل كفاءة الطاقة الوطنية (NEE) التي تحدد العديد من الإجراءات الألفية والمشاركة بين القطاعات (الإعفاءات الضريبية)	المنظمة المشرفة: وزارة النقل الشركاء: وزارة البيئة وزارة المالية مدايرة الجمارك

قطاع النقل						
الهدف التشغيلي رقم 1: وضع إطار السياسات والقوانين والحكومة لتعزيز تعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين في قطاع النقل، والتشجيع على تنفيذ سياسات النقل منخفضة الكربون، والتأكد من إدراج المواطنين في صميم سياسة النقل						
الرقم	الإجراءات	الأنشطة الوطنية المقترحة (2021)	التكلفة التقديرية (الف دولار أمريكي) (2021)	مؤشرات التقدم بما في ذلك خط الأساس (BL) والهدف (T) بحلول عام 2021	المبادرات الرئيسية ذات الصلة	الشركاء الرئيسيون
	استدامة (على مستوى السياسة الوطنية)	استحداث أدوات مالية تدعم ممارسات النقل المستدامة، مثل إلغاء أو تخفيض الإعانات التي تعتبر "ضارة" على استهلاك الطاقة توفير حوافز للممارسات البيئية الجيدة، وهي الإعفاء / التخفيض الضريبي، والممرات الخاصة، والمواقف المريحة لرجال أعمال النقل الأخضر المستدام وضع حوافز لزيادة نسبة الركاب المسافرين بوسائل النقل العام، وزيادة نسبة المواطنين الذين يمتلكون السيارات الكهربائية أو الهجينة وحوافز لمعايير الوقت منخفضة الكربون، وإضافات الوقود والاستخدام الفعال لأنظمة (موارد) الوقود		<u>الهدف</u> توفير الأدوات اللازمة التي تكفل وجود نظام نقل مستدام	للمعدات الموفرة للطاقة ومعدات الطاقة المتجددة، وتطوير شركات خدمات الطاقة، وبرنامح الإقراض الأخضر، والمناهج الجامعية). اللائحة رقم (10) المتعلقة بإعفاء أنظمة ومعدات الطاقة المتجددة والحفاظ على الطاقة (2013) حيث تعفي هذه اللائحة منجزات وخدمات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة من ضريبة المبيعات والرسوم الجمركية. إنشاء لجنة تدرس طلبات الإعفاءات الخاصة بخطة التوصل الوطني الثالثة حول تغير المناخ في الأردن وتقوم برفع التوصيات إلى وزير الطاقة الذي يتخذ القرار النهائي، حيث يتم التعامل	• إدارة الضرب • وزارة الطاقة • السلطات المحلية بما فيها جميع البلديات

قطاع النقل						
الهدف التشغيلي رقم 1: وضع إطار السياسات والقوانين والحكومة لتعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين في قطاع النقل، والتشجيع على تنفيذ سياسات النقل منخفضة الكربون، والتأكد من إدراج المواطنين في صميم سياسة النقل						
الرقم	الإجراءات	الأنشطة الوطنية المقترحة (2021)	التكلفة التقديرية (الف دولار أمريكي) (2021)	مؤشرات التقدم بما في ذلك خط الأساس (BL) والهدف (T) بحلول عام 2021	المبادرات الرئيسية ذات الصلة	الشركاء الرئيسيون
					مع كل حالة على حدة، كما يدعو العديد من رجال الأعمال والمستثمرين إلى توفير عملية أكثر بساطة وشفافية. قرار مجلس الوزراء الأخير بوقف واردات السيارات التي يتجاوز عمرها خمس سنوات يساعد على التخلص من المركبات القديمة، وهذا بدوره له تأثير إيجابي على البيئة. خطة التواصل والتعلم والتوعية الوطنية الثالثة (TNC) المبادرات التطوعية بناء مجارات أكثر أمنا للطرق تشجيع مبادرة السيارات	

قطاع النقل						
الهدف التشغيلي رقم 1: وضع إطار السياسات والقوانين والحوكمة لتعزيز تعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين في قطاع النقل، والتشجيع على تنفيذ سياسات النقل منخفض الكربون، والتأكد من إدراج المواطنين في صميم سياسة النقل						
الرقم	الإجراءات	الأنشطة الوطنية المقترحة (2021)	التكلفة التقديرية (الف دولار أمريكي) (2021)	مؤشرات التقدم بما في ذلك خط الأساس (BL) والهدف (T) بحلول عام 2021	المبادرات الرئيسية ذات الصلة	الشركاء الرئيسيون
3	ضمان إنشاء منشآت مؤسسية واضحة وفعالة (يتم فيها تحديد المسؤوليات بشكل سليم وإجراء عملية الرقابة وتعمل فيها جميع الجهات الفاعلة بطريقة منسقة)	ضمان قدرة المنشآت المؤسسية الجديدة على تعميم أحكام نظام النقل ذات الاستهلاك والإنتاج المستدامين		يُعتبر قطاع النقل أحد القطاعات المحرزة ويقتدر إلى إنشاء مؤسسي فعال يدعم تنفيذ الخطط الوطنية السليمة	الهجينة والمركبات الكهربائية	المنظمة المشرفة: وزارة النقل الشركاء: • وزارة البيئة • الوزارات التنفيذية • جميع الأطراف المعنية المحددين هم شركاء رئيسيون في هذا المجال
4	ضمان المراجعة والتحديث المستمرين للسياسات وإنشاء المؤسسات وتنظيم القطاع والأدوات الاقتصادية وغيرها من الأدوات لدعم الاستهلاك والإنتاج المستدامين في نظام النقل ينبغي أن تساعد هذه المراجعة واضعي السياسات والأطراف المعنية	فرض التنسيق والتعاون الوثيقين بين جميع الأطراف ذات الصلة لضمان الكفاءة والفعالية في تنفيذ الأهداف المحددة وفي التنفيذ الناجح للبرامج ذات الصلة لدعم إنشاء نظام نقل مستدام		الهدف إنشاء نظام فعال للرقابة والتقييم لتوفير قطاع نقل مستدام	خط الأساس لا يوجد نظام للرقابة والمراجعة	المنظمة المشرفة: وزارة النقل الشركاء: • وزارة البيئة • المنظمة الوطنية لقطاع النقل • يمكن إنشاء مجلس أعلى جديد للنقل

قطاع النقل						
الهدف التشغيلي رقم 1: وضع إطار السياسات والقوانين والحكومة لتعزيز الإنشاج والاستهلاك المستدامين في قطاع النقل، والتشجيع على تنفيذ سياسات النقل منخفض الكربون، والتأكد من إدراج المواطنين في صميم سياسة النقل						
الرقم	الإجراءات	الأنشطة الوطنية المقترحة (2021)	التكلفة التقديرية (الف دولار أمريكي) (2021)	مؤشرات التقدم بما في ذلك خط الأساس (BL) والهدف (T) بحلول عام 2021	المبادرات الرئيسية ذات الصلة	الشركاء الرئيسيون
5	على إجراء تحسينات منتظمة لضمان تحقيق الأهداف العامة فعالية وكفاءة دمج وتنسيق الخطط الوطنية المتعلقة بالتخطيط الحضري وتخطيط استخدام الأراضي والبنية التحتية للنقل العام مع خطط النقل / سياسات النقل الحضريّة	هناك حاجة إلى مراجعة الإطار القانوني والسياسي القائم فيما يتعلق بالتخطيط الحضري وتحديد الثغرات في القوانين والأنظمة وفي السياسات التي ستعرض للتنفيذ الصالح للسياسات المصممة تصميمًا جيدًا والتي تكفل الاستخدام السليم للأراضي والتخطيط الحضري للوصول إلى الأهداف النهائية للنقل والتنقل المستدامين للمواطنين		خط الأساس هناك قوانين تحكم التخطيط الحضري لم يتم تنفيذها بفعالية		المنظمة المشرفة: وزارة الشؤون البلدية الشركاء: •وزارة البيئة •الوزارات التنفيذية (وزارة النقل، وزارة الإسكان والأشغال العامة، وزارة الشؤون البلدية، وزارة البيئة) •المطارات والبلديات المحلية •سلطة منطقة العقبة الاقتصادية •مجلس الأردن للمباني الخضراء •الجمعات الخاصة والمنظمات غير الحكومية الأخرى ذات الصلة •الوكالات الداعمة الوطنية
6	تأمين الموارد المالية المستدامة من خلال الأحكام القانونية لضمان التمويل الكافي لتطوير نظام نقل سليم في الأردن وضمان الاستدامة وخدمة	إعادة توجيه جميع موارد تعرفات الطاقة ذات الصلة لدعم تطوير وسائل النقل العام السليمة التي ستكون في صميم أي نظام للنقل		خط الأساس عدم كفاية الموارد المالية المخصصة لدعم نظام النقل		المنظمة المشرفة: وزارة المالية الشركاء: •وزارة النقل

قطاع النقل						
الهدف التشغيلي رقم 1: وضع إطار السياسات والقوانين والحوكمة لتعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين في قطاع النقل، والتشجيع على تنفيذ سياسات النقل منخفض الكربون، والتأكد من إدراج المواطنين في صميم سياسة النقل						
الرقم	الإجراءات	الأنشطة الوطنية المقترحة (2021)	التكلفة التقديرية (الف دولار أمريكي) (2021)	مؤشرات التقدم بما في ذلك خط الأساس (BL) والهدف (T) بحلول عام 2021	المبادرات الرئيسية ذات الصلة	الشركاء الرئيسيون
	المصالح الوطنية الشاملة في مخططات ذات تكلفة معقولة	المستدام تيسير الوصول إلى القروض والمنح لخطط وأنشطة النقل المستدامة تعزيز "التمويل الأخضر" للنقل الأخضر. إنشاء صندوق استئماني للنقل العام يتم تمويله من الضرائب على الوقود، تشجيع التمويل المشترك لتقنيات النقل الأخضر بما في ذلك المركبات لتحقيق أكبر عدد ممكن من أنشطة النقل المستدامة والمشاريع والبنية التحتية.		الهدف هناك موارد مالية كافية لدعم نظام نقل مستدام قادرة على تحقيق رؤية الأردن 2025		- وزارة التخطيط والتعاون الدولي - وزارة البيئة - المؤسسات المالية المحلية - مجتمع البنوك المحلية - الوكالات المناحة - البنوك الدولية - وكالات التمويل
7	وضع أسس صلبة لإقامة شراكة قوية بين القطاعين العام والخاص في مشاريع النقل المستدام لمساعدة القطاع الخاص على المساهمة بشكل إيجابي في التنمية المستقبلية لقطاع النقل سواء من خلال الاستثمار أو تطوير مشاريع البنية التحتية أو من خلال تقديم خدمات تشغيلية (مثل المراكز اللوجستية ومشاريع الموانئ الجافة).	توفير إطار قانوني متين للشراكات بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بقطاع النقل. وضع تنظيم لشحن السيارات الكهربائية لتسهيل استثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية للشحن بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة لمحطات الشحن.		خط الأساس أخفق الإطار القانوني القائم والوضع العام في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر أو المستثمرين المحليين إلى المشاريع المشتركة في مشاريع النقل العام الرئيسية		- المؤسسة المشرفة: وزارة المالية / وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص - الشركاء: - وزارة البيئة - هيئة تنظيم النقل البري - الوزارات التنفيذية - جميع الهيئات العامة

قطاع النقل						
الهدف التشغيلي رقم 1: وضع إطار السياسات والقوانين والحكومة لتعزيز تعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين في قطاع النقل، والتشجيع على تنفيذ سياسات النقل منخفض الكربون، والتأكد من إدراج المواطنين في صميم سياسة النقل						
الرقم	الإجراءات	الأنشطة الوطنية المقترحة (2021)	التكلفة التقديرية (الف دولار أمريكي) (2021)	مؤشرات التقدم بما في ذلك خط الأساس (BL) والهدف (T) بحلول عام 2021	المبادرات الرئيسية ذات الصلة	الشركاء الرئيسيون
		تحديد المشاريع التي يحتمل أن تكون جذابة من حيث عائدات الإيرادات واتخاذ الخطوات اللازمة لجذب المستثمرين المحتملين من خلال تقديم حوافز محددة من شأنها أن تزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النقل في الأردن				ذات الصلة •النوك المحلية •المقاولون المحليون
8	تطوير الخدمات اللازمة لدعم تطوير نظام النقل المستدام	توفير الدعم لنقل الضمانات والخدمات اللوجستية، مثل: - تطوير ميناء عمان الجاف والمركز اللوجستي كمراكز للخدمات للسائقين والمركبات (صيلة). - تطوير مناطق خدمة للمشاحنات (خدمات للسائقين والمركبات بالقرب من الحدود والموانئ الجافة والمناطق الصناعية) - فرض رسوم تسجيل أعلى على الشاحنات القديمة و / أو تحديد		<u>الهدف</u> تنفيذ جميع مشاريع النقل العام الرئيسية وفقا للخطط الوطنية في عام 2025	<u>خط الأساس</u> توعية الخدمات المساندة المقدمة لقطاع النقل ليست كافية وتفتقر إلى المعايير الدنيا للسوق المطبقة في الدول المتقدمة <u>الهدف</u> توفير قطاع نقل مستدام يتم خدمته والحفاظ عليه بشكل جيد	المنظمة المشرفة: وزارة النقل الشركاء: •وزارة البيئة •وزارة الأشغال العامة والإسكان •هيئة تنظيم النقل البري •شركات النقل والخدمات اللوجستية - في القطاع الخاص

قطاع النقل						
الهدف التشغيلي رقم 1: وضع إطار السياسات والقوانين والحكومة لتعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين في قطاع النقل، والتشجيع على تنفيذ سياسات النقل منخفض الكربون، والتأكد من إدراج المواطنين في صميم سياسة النقل						
الرقم	الإجراءات	الأنشطة الوطنية المقترحة (2021)	التكلفة التقديرية (الف دولار أمريكي) (2021)	مؤشرات التقدم بما في ذلك خطط الأساس (BL) والهدف (T) بحلول عام 2021	المبادرات الرئيسية ذات الصلة	الشركاء الرئييون
9	تعزيز خطط المشتريات العامة المستدامة لقطاع النقل	القبود المفروضة على العمر التشغيلي وتحسين عمليات فحص السيارات. إصدار تعليمات لجميع الجهات الحكومية ذات الصلة على غرار الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الحالية لخفض النفقات التي تنفق على وسائل النقل المنوحة للوزراء وكبار المسؤولين إدراج مواد خاصة في تعليمات الشراء لإعطاء الأولوية لآلية نفقات تشكل جزءا من خطة النقل المستدام		نسبة تغطية وسائل النقل العام للموظفين الحكوميين كجزء من معايير التميز الإداري العام زيادة نسبة المؤسسات الحكومية التي تمتلك سيارات كهربائية أو سيارات هجينة وقامت بتزكيب البنية التحتية للشحن		المنظمة المشرفة: وزارة النقل / وزارة المالية الشركاء: •وزارة البيئة •الوزارات التنفيذية •دائرة المشتريات •هيئة تنظيم النقل البري

قطاع النقل						
الهدف التشغيلي رقم 2: تطوير نظم نقل عام ذات كثافة كافية لتبني وسائل لتيسير أساليب التنقل الفعالة وارساء قواعد الابتكار والمعركة من أجل بدائل النقل صديقة الانبعاثات منخفضة الكربون وتعزيز أفضل الممارسات والتقنيات البيئية في النقل ودعم البنية التحتية الفعالة التي تسمح بالإدارة الفعالة لموارد النقل والاستفادة من المكاسب في قانون كفاءة الطاقة المتجددة وأنظمتها والحفاظ على البيئة والتقاليد من الآثار البيئية للنقل في جميع دورة حياته						
الرقم	الإجراءات	الأنشطة الوطنية المقترحة (2021)	التكلفة التقديرية (الف دولار أمريكي أمريكي (2021)	مؤشرات التقدم بما في ذلك خط الأساس (BL) والهدف (T) بحلول عام 2021	المصادر الرئيسية ذات الصلة	الشركاء الرئيسيون
	حظر مادة معينة في المنتجات مثل الزئبق في البطاريات وغيرها، وتطبيق مثل هذه المفاهيم على مشاريع النقل الرئيسية في البلاد (مشروع بناء السكك الحديدية الحفينة بين عمان والزرقاء، ومشروع شبكة السكك الحديدية إلى مراكز الإنتاج ونقل البضائع وربط المملكة بالبلدان المجاورة؛ ومشروع المراكز الجافة) - تحديث مشاريع الاستبدال وتطبيق هذه المفاهيم على توفير خدمات النقل (فحص وسائل النقل من قبل السلطات البيئية للتأكد من نوعية الهواء والانبعاثات وما إلى ذلك) ومرحلة شراء خدمات النقل في دورة الحياة مثل تلك المتعلقة بإشراف هيئة تنظيم النقل البري التي تنظم شراء واستخدام خدمات النقل والمسؤولة عن وضع معايير ومبادئ التعاقد ووضع شروط لمنع التراخيص والتصدير وأخيرا خلال مرحلة إنتاج النفايات وإدارة نهاية العمر والخردة والوقود والإطارات خلال دورة الحياة (الخاص من مخلفات قطاع النقل، الخ).			زيادة نسبة الركاب المسافرين بوسائل النقل العام زيادة نسبة المواطنين الذين يمتلكون السيارات الكهربائية أو الهجينة. انخفاض كمية الانبعاثات إلى الأرض أو الهواء أو الماء من المنتج (أو المواد التي يمكن استخدامها معه). انخفاض كمية الغازات الدفينة المنبعثة من المركبات	مبادرة نظام النقل النكي	المنظمة المشرفة: وزارة النقل الشركاء: وزارة البيئة • هيئة تنظيم النقل البري • وكالة الأطفاف المعنية بقطاع النقل بما في ذلك أمانة عمان
	2. الاستفادة من المرافق الحالية على أفضل وجه مع تشجيع الاستهلاك والإنتاج المستدامين في قطاع النقل ومعالجة المشاكل في العقد الرئيسية للشبكة (مثل عمان والمفرق والمقبة والزرقاء وغيرها) من خلال تحسين نقاط الترابط والحد من العقد والتفقات غير الفعالة وتحديد التحديات الصغيرة والحد من أوجه القصور من خلال متابعة التدفقات والشركات، وإنشاء شبكات مخصصة للتدفقات محددة، وتطوير خدمات الصيانة الخاصة (المتعلقة	تحديد مجالات التحسينات من خلال إجراءات فورية يمكن حلها بطرق مختلفة وعبر ممارسات إدارية مختلفة تطوير وبناء بنك بيانات النقل القادر على تلبية الاحتياجات الجديدة التي تنشأ عن السياسات الجديدة والأنظمة الجديدة التي سيتم تطبيقها كجزء من نظام النقل المستدام		خط الأسس النظام الحالي غير قادر على التعامل مع التحديات الرئيسية التي تواجه نظام النقل العام أو غيرها من التحديات المتعلقة بالازدحام على الطرق والطرق العامة للبيئة التحتية للنقل البري وجود نقص في توفر المعلومات ذات الصلة	مبادرة نظام النقل النكي	المنظمة المشرفة: وزارة النقل الشركاء: وزارة البيئة • هيئة تنظيم النقل البري • وكالة الأطفاف المعنية بقطاع النقل بما في ذلك أمانة عمان

قطاع النقل						
الهدف التشغيلي رقم 2: تطوير نظم نقل عام ذات كفاءة كافية واتباع نهج متعدد الوسائط لتيسير أساليب التنقل للفعالة وارساء قواعد الابتكار والمعوقمة من أجل بدائل النقل صفورية الابعثات منخفضة الكربون وتعزيز أفضل الممارسات والتقنيات البيئية في النقل ودعم البنية التحتية الفعالة التي تسمح بالإدارة الفعالة لموارد النقل والاستفادة من المكاسب في قانون كفاءة الطاقة المتجددة وأنظمتها والحفاظ على البيئة والتفائل من الآثار البيئية للنقل في جميع دورة حياته						
الرقم	الإجراءات	الأنشطة الوطنية المقترحة (2021)	التكلفة التقديرية (الف دولار أمريكي (2021)	مؤشرات التقدم بما في ذلك خط الأساس (BL) والهدف (T) بحلول عام 2021	المبادرات الرئيسية ذات الصلة	الشركاء الرئيسيون
	بالبنية الأساسية والمركبات) لتوفير نظام نقل أكثر أمنا ومؤثورية وأقل تلوثا ويضمن كفاءة استخدام البنى التحتية الحالية للنقل، مما يؤثر إيجابا على استهلاك الطاقة، وبالتالي يساهم في الحد من تكاليف النقل. - إجماع السياسات الحضريّة مع النقل وكذلك تنفيذ إدارة الطلب على السفر (مثل إدارة مواقف السيارات) التي تدعم استخدام وسائل النقل العام بشكل أكبر.	مراجعة نظام الاستخبارات القائم والذي هو قيد التطوير لضمان توافقه مع المتطلبات الجديدة لقطاع النقل المستدام		وجود صعوبات في الوصول إلى مصادر المعلومات المتاحة التناقض في المعلومات المتاحة من مصدر إلى آخر وجود نقص في التقنيات المتاحة التي يلزم تطبيقها ونشرها بين الأطراف المعنية الرئيسية <u>الهدف</u> بنك بيانات جيد البناء قادر على خدمة نظام النقل الذكي والمستدام الجديد نظام شبكي متطور من شأنه أن يخدم الأطراف المعنية الرئيسية التي تستخدم التقنيات المتقدمة نظام متقدم لتبادل المعلومات ذات الصلة لضمان سهولة تدفق المعلومات <u>خط الأساس</u> عدم وجود ممارسات سوقيّة تتطابق مع أفضل الممارسات الدولية في نظم النقل المستدامة	الكبرى والبلديات المحلية والمنظمات غير الحكومية • جمعيات البيئة • الجمعية العلمية الملكية • دائرة الإحصاءات العامة • جمعية إنتاج	الشركاء الرئيسيون
	3. تبني أفضل الممارسات والمبادرات الصناعية العالمية في مجال النقل المستدام لتحديد سياسات النقل الحضري التي تشمل جميع وسائل النقل والتوصية باتخاذ الإجراءات اللازمة على مدى العقود المقبلة من حيث السياسات والإجراءات ذات الأولوية والتي تغطي النقل والتخطيط الحضري، وبرمجة الاستثمارات، والنهج المتعدد الوسائط،	دعم توفير وسائل النقل العام للمدارس الحكومية والخاصة		تشجيع التشارك في ركوب السيارات (car pooling)	وزارة النقل	وزارة النقل

قطاع النقل						
الهدف التشغيلي رقم 2: تطوير نظم نقل عام ذات كثافة كافية واتباع نهج متعدد الوسائط لتيسير أساليب التنقل للفعالة وارساء قواعد الابتكار والمعركة من أجل بدائل النقل صفرية الانبعاثات منخفضة الكربون وتعزيز أفضل الممارسات والتقنيات البيئية في النقل ودعم البنية التحتية الفعالة التي تسمح بالإدارة الفعالة لموارد النقل والاستفادة من المكاسب في قانون كفاءة الطاقة المتجددة وأنظمتها والحفاظ على البيئة والتقاليد من الآثار البيئية للنقل في جميع دورة حياته						
الرقم	الإجراءات	الأنشطة الوطنية المقترحة (2021)	التكلفة التقديرية (الف دولار أمريكي أمريكي (2021)	مؤشرات التقدم بما في ذلك خط الأساس (BL) والهدف (T) بحلول عام 2021	الموارد الرئيسية ذات الصلة	الشركاء الرئيسيون
	وبناء القدرات. تنفي أساليب جديدة ومبتكرة لدعم تطوير علاقات جيدة داخل البلاد ومع المنطقة وبقية العالم بمساعدة شبكة نقل متطورة.	مرافق الجامعات والمؤسسات العلمية إدخال مفاهيم جديدة في النقل والتنقل تغيير الثقافة والمواقف السلبية إزاء النقل العام ووسائل النقل الأخرى ليتم تقييمها في ضوء تحليل المنافع مقارنة بالتكاليف (الجدوى الاقتصادية) وفي إطار مفهوم الاستدامة		عدم وجود أساليب مبتكرة الثقافة السلبية تجاه وسائل النقل العام عدم وجود طرق للدرجات كديل لقيادة السيارات الخاصة <u>الهدف</u> تحقيق أفضل الممارسات الدولية المتعلقة بالاستدامة في قطاع النقل بما يتناسب مع متطلبات الرؤية الاستراتيجية الجديدة للاردن لعام 2025		الحكومية ذات الصلة •الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات •معهد النمو الأخضر العالمي

قطاع النقل					
الهدف التشغيلي رقم 2: تطوير نظم نقل عام ذات كفاءة كافية واتباع نهج متعدد الوسائط لتيسير أساليب التنقل الفعالة وارساء قواعد الابتكار والمعركة من أجل بدائل النقل صفورية الانبعاثات منخفضة الكربون وتعزيز أفضل الممارسات والتقنيات البيئية في النقل ودعم البنية التحتية الفعالة التي تسمح بالإدارة الفعالة لموارد النقل والاستفادة من المكاسب في قانون كفاءة الطاقة المتجددة وأنظمته والحفاظ على البيئة والتقاليد من الآثار البيئية للنقل في جميع دورة حياته					
الرقم	الإجراءات	الأنشطة الرامية المقترحة (2021)	التكلفة التقديرية (الف دولار أمريكي (2021)	مؤشرات التقدم بما في ذلك خط الأساس (BL) والهدف (T) بحلول عام 2021	الشركاء الرئيسيون المبادرات الرئيسية ذات الصلة
	4. تشجيع أفضل الممارسات والتقنيات البيئية في مجال النقل مثل منهجية "التجنب-التحول-التحسين" (ASI) التي استخدمت بشكل واسع على نطاق دولي في السنوات الماضية لتقديم مجالات لتحسين تنفيذ سياسات النقل. توفر هذه الممارسة إطاراً مفاهيمياً يحدد سياسات النقل المستدامة. أو على سبيل المثال اعتماد منهجية "التمكين-التجنب-التحول-التحسين" (EASI) المحسنة التي قدمها الاتحاد ترانسيتيك-أودا-أوربابلان-كوداتو Transitec-ODA-Urbaplan-24 (CODATU24) لبرنامج النقل في جنوب الصحراء الكبرى الإفريقية (SSATP).	التنسيق مع منظمة التعاون من أجل النقل الحضري في العالم النامي (كوداتو) من أجل المبادرة الجديدة التي تعمل كوداتو على تطويرها بالتعاون مع الجمعية الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) والمركز الفرنسي للبيئة والنقل والتخطيط العمراني (CEREMA) وبدعم من وزارتي البيئة الألمانية والفرنسية في إطار اتفاقية مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين حول التغير المناخي (COP21). تعتبر المبادرة التي تدعى "نهض بمدينةك" (MYC) إحدى المبادرات الرئيسية في مجال النقل الحضري لمكافحة تغير المناخ، وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز وضع خطط النقل الحضري المستدام والسياسات الوطنية للنقل المستدام وتنفيذها في البلدان الناشئة والنامية. وبغية تيسير تطوير وتنفيذ خطط النقل الحضري المستدام، ستقدم مبادرة "نهض بمدينةك" الإطار المنهجي والمساعدة الفنية للمدن والبلدان الرائدة. الإستكشاف والتحقيق لمعرفة إمكانية مشاركة الأردن في هذه المبادرة على مستوى المدن والحكومات الراعية في تحسين نظم التنقل والحد من الغازات		خط الأساس: باستثناء التفتيش على الطرق من قبل الإدارة الملكية لحماية البيئة، هناك بعض الممارسات التي تضمن تعزيز أفضل الممارسات البيئية المتعلقة بنظام النقل العام الهدف: إضافة الأردن على مستوى الحكومة والمدن إلى مبادرة واحدة على الأقل من أفضل الممارسات في مجال النقل الصناعي مثل المبادرات التي تعمل كوداتو على تطويرها بالتعاون مع الجمعية الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) والمركز الفرنسي للبيئة والنقل والتخطيط العمراني (CEREMA) وبدعم من وزارتي البيئة الألمانية والفرنسية في إطار اتفاقية مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين حول التغير المناخي (COP21)، وتعتبر المبادرة التي تدعى "نهض بمدينةك" (MYC) إحدى المبادرات الرئيسية في مجال النقل الحضري لمكافحة تغير المناخ.	المنظمة المشرفة: وزارة النقل الشركاء: وزارة البيئة وزارة الشؤون البلدية امانة عمان الكبرى الهيئات الحكومية ذات الصلة بما في ذلك المجلس الأعلى للنقل معهد النمو الأخضر العالمي برنامج الأمم المتحدة للبيئة

قطاع النقل						
الهدف التشغيلي رقم 2: تطوير نظم نقل عام ذات كثافة كافية واتباع نهج متعدد الوسائط لتيسير أساليب التنقل الفعالة وارساء قواعد الابتكار والمعرفة من أجل بدائل النقل صفيرية الانبعاثات منخفضة الكربون وتعزيز أفضل الممارسات والتقنيات البيئية في النقل ودعم البنية التحتية الفعالة التي تسمح بالإدارة الفعالة لموارد النقل والاستفادة من المكاسب في قانون كفاءة الطاقة المتجددة وأنظمته والحفاظ على البيئة والتقاليد من الآثار البيئية للنقل في جميع دورة حياته						
الرقم	الإجراءات	الأنشطة الوطنية المقترحة (2021)	التكلفة التقديرية (الف دولار أمريكي (2021)	مؤشرات التقدم بما في ذلك خط الأساس (BL) والهدف (T) بحلول عام 2021	المبادرات الرئيسية ذات الصلة	الشركاء الرئيسيون
		الدقيقة من النقل من خلال تخطيط التنقل الحضري. تقديم جوائز وطنية لتعزيز الممارسات في إطار مفهوم استدامة النقل				

قطاع النقل					
الهدف التشغيلي رقم 3: توعية و تثقيف الجهات الوطنية المعنية بقطاع النقل بما في ذلك تجار السيارات والمستهلكين (السائقين) والركاب، ودعم تطوير أدوات ومعلومات السوق المناسبة، وتوفير الحوافز لتعزيز الاستدامة عبر جميع سلاسل القيمة لإدارة النقل					
الرقم	الإجراءات	الأنشطة الوطنية المقترحة (2021)	التكلفة التقديرية (الف دولار أمريكي) (2021)	مؤشرات التقدم بما في ذلك خط الأساس (BL) والهدف (T) بحلول عام 2021	المبادرات الرئيسية ذات الصلة
1.	دعم تطوير سلاسل القيمة الإقليمية التي تتمحور مبادئ الاستهلاك والإنتاج المستدامين في مناطق النقل ذات الإمكانيات العالية في السوق، بما يضمن الانتقال إلى استهلاك أكثر استدامة مع تحقيق أقصى قدر من المكاسب في محالات توفير فرص العمل وإدراج الدخل لمقدمي خدمات النقل المحلية.	توفير الدعم اللازم لمشاريع النقل العام ذات الأولوية لتقديم جوائز وطنية لتعزيز الممارسات ضمن مفهوم استدامة النقل		<u>خط الأساس</u> غياب الإجراءات ذات الصلة بدعم سلاسل القيمة لإدارة النقل <u>الهدف</u> إنشاء نظام متقدم للنقل يضمن الاستدامة	المنظمة المشرفة: وزارة النقل الشركاء: - وزارة البيئة - الوزارات التنفيذية - برنامج الأمم المتحدة للبيئة - المنظمات غير الحكومية - الحكومية - صندوق الملك عبد الله للتنمية
2.	تشجيع وضع بطاقات الطاقة التعريفية للمركبات ووضع العلامات التجارية لمنتجات وخدمات النقل المستدام المنتجة محليا	إنشاء بطاقات تعريفية جديدة للسيارات الخضراء وضع استراتيجيات تسويقية جديدة للترخيص للأردن باعتباره رائدا على طريق النقل المستدام		<u>خط الأساس</u> عدم وجود مكافآت للنقل المستدام قناة الحوافز غالب التنسيق أو أي نوع من التعاون مع الشركاء المحتملين في بلدان أخرى لتعزيز النقل المستدام	المنظمة المشرفة: وزارة الطاقة والثروة المعدنية الشركاء: - وزارة البيئة - المركز الوطني لبحوث الطاقة (NERC) - المجلس الأعلى للنقل الجمعيّة المحلية - المنظمات غير الحكومية - مجلس السياحة - الشركاء الدوليون - ذوو الصلة في بلدان أخرى ذات نماذج نقل متقدمة

قطاع إدارة النفايات

الرقم	الإجراءات	الأنشطة الوطنية المقترحة (2021)	التكلفة التقديرية (الف دولار أمريكي) (2021)	مؤشرات التقدم بما في ذلك خط الأساس (BL) والهدف (T) بحلول عام 2021	المبادرات الرئيسية ذات الصلة	الشركاء الرئيسيون
قطاع إدارة النفايات						
الهدف التشغيلي رقم 1: وضع السياسات والاطار السياسات والإطار القانوني والحوكمة لترسيخ الإدارة الوطنية المتكاملة للنفايات القائمة على الاستهلاك والإنتاج المستدام "النفايات كموارد"						
1	وضع إطار للسياسات والاستراتيجيات وإنشاء منشآت مؤسسية واضحة وفعالة لدعم برنامج وطني متكامل لإدارة النفايات قائم على الاستهلاك والإنتاج المستدامين.	• وضع الصيغة النهائية لمسودة إطار عمل إدارة النفايات الذي وضعته وزارة البيئة. • توحيد القوانين والأنظمة القائمة تحت مرجع تنظيمي واحد • تعزيز القوانين والأنظمة القائمة • توحيد مواصفات ومتطلبات مكبات النفايات • وضع سياسة وطنية للمشتريات الخضراء • التأكيد على سياسة المشتريات الحكومية ودورها في المشتريات الخضراء. • قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص	100	• انخفاض نسبة النفايات المرسلة إلى مواقع مكبات النفايات • زيادة كمية النفايات المعاد فرزها وتحويلها (في المواقع السكنية أو التجارية أو الصناعية) وزيادة كمية النفايات المعاد استخدامها	• المنظمة المشرفة: وزارة الداخلية. • الشركاء: وزارة الشؤون البلدية • المنظمات غير الحكومية • البلديات • القطاع الخاص	• المنظمة المشرفة: وزارة البيئة. • الشركاء: وزارة الشؤون البلدية • المنظمات غير
2	مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي لتعميم خدمات إدارة النفايات المستدامة.	• مراجعة الأدوات القانونية هذه والتبيطية القائمة (وتشمل هذه الأدوات: قانون وأنظمة حماية البيئة؛ أنظمة إدارة النفايات الصلبة؛ نظام مجلس الخدمات المشتركة؛ نظام منع المضايقات	20	• إصدار عدد من الأنظمة والقوانين الجديدة والإضافية • إصدار تعليمات جديدة • اشتراك عدد من السلطات في عملية المراجعة • إصدار عدد من التدفقات التنظيمية	• دراسة جدوى لإعادة التدوير في قطاع السياحة- • دراسة لتحليل الأثر التنظيمي (RIA) في أكياس البلاستيك • دراسة جدوى لإدارة النفايات الصلبة	• المنظمة المشرفة: وزارة البيئة. • الشركاء: وزارة الشؤون البلدية • المنظمات غير

الحكومية • البلديات	• الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة	المراجعة • مراجعة الموصفات والمعايير بمؤسسة الموصفات والمعايير	الصحية؛ نظام إنتاج ومعالجة الاكياس البلاستيكية؛ أنظمة حماية البيئة من التلوث في حالات الطوارئ؛ نظام حماية الهواء؛ أنظمة حماية التربة؛ قانون البلديات، قوانين تخطيط المدن والقرى ، الخ) • البحث في أفضل الممارسات الدولية للإدارة في مجال إدارة النفايات الصلبة. • اجراء تحليل فحوة بناء على المراجعة السابقة لتحديد الثغرات في الأنظمة القائمة وتعديلها وفقا لذلك أو وضع قوانين وأنظمة جديدة.	دمج وتنسيق الخطط الوطنية للتخطيط العمراني والتخطيط لاستخدام الاراضي مع خطط / سياسات واستراتيجيات إدارة النفايات	3
المنظمة المشرفة: وزارة الشؤون البلدية الشركاء: • وزارة البيئة • المنظمات غير الحكومية • البلديات • القطاع الخاص • غرفة التجارة وغرفة صناعة عمل		• عدد الخطط المعدلة • عدد الاستثمارات في القطاع • عدد مرافق إدارة النفايات وقدراتها الاستيعابية	• تعديل وتطوير التخطيط الحضري واستخدام الاراضي في إدارة النفايات لتشمل مواقع التخلص ومحطات النقل (البنية التحتية لإدارة النفايات)		10
المنظمة المشرفة: وزارة البيئة. الشركاء • وزارة الشؤون البلدية • المنظمات غير الحكومية • البلديات • المدارس والجامعات		• عقد عدد من الدورات التدريبية وورش العمل • النسبة المئوية للنفايات المرسلة إلى مكبات النفايات • النسبة المئوية للمنتجات المعاد استخدامها والمعاد تدويرها • عدد المهنيين المعتمدين	• وضع برامج الإدارة الوطنية للتنظيف والتوعية • وضع برنامج الإدارة الوطنية للتنظيف والتوعية • تقديم الدعم الفني لمختلف المنظمات • تعزيز مهارات العمل في قطاع إدارة النفايات الصلبة. • تدريب المدربين على إدارة النفايات الصلبة • مدراء إدارة النفايات المعتمدون	تعزيز المهارات التنظيمية والقدرة المؤسسية والحكومة لجميع الجهات الحكومية المشاركة في إدارة النفايات في الأردن (وزارة التربة، وزارة الشؤون البلدية، مجالس الخدمات المشتركة، البلديات، الخ)	4

5	تأمين الموارد المالية المستدامة وتشجيع "التمويل الأخضر" لإدارة النفايات			50	• إعداد مقترحات لمشاريع إدارة النفايات الصلبة • عرض الآثار الإقليمية للنفايات الصلبة في المنطقة على الوكالات المانحة • تشجيع القطاع الخاص على تقديم المقترحات • تشجيع القطاع المصرفي على توفير أموال بأسعار فائدة منخفضة في إدارة النفايات الصلبة • تعديل نظام الضرائب في البلد لتوفير الحوافز لجذب الاستثمار في هذا القطاع • تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) • تسهيل الحصول على القروض والمنح لخطط وأنشطة توفير خدمات إدارة النفايات المستدامة • التشجيع على التمويل المشترك لتقنيات إدارة النفايات الخضراء وإدخال أدوات مالية تشجع الممارسات المستدامة لتوفير خدمات إدارة النفايات • توفير حوافز للممارسات البيئية الجيدة، والإعفاء / الخفض الضريبي للوارد من مقدمي خدمات إدارة النفايات الخضراء المستدامة.		عدد المشاريع الممولة من إدارة النفايات الصلبة • مشاركة القطاعات المصرفية في إدارة النفايات الصلبة • عدد وحجم القروض في تطوير القطاع • أرقام وحجم التمويل • انخفاض نسبة النفايات المرسلة إلى مواقع المكبات • زيادة كمية النفايات المعاد فرزها والمعاد تدويرها) في المواقع السكنية أو التجارية أو الصناعية) • زيادة إعادة استخدام النفايات (إعادة توزيع الأثاث غير المرغوب فيه والحواسيب، وإنتاج السماد، إلخ)	- المنظمة المشرفة: - وزارة البيئة / وزارة الشؤون البلدية - الشركاء: • المنظمات غير الحكومية • البلديات • القطاع الخاص • وزارة التخطيط والتعاون الدولي • وزارة المالية • البنوك	
---	---	--	--	----	--	--	--	--	--

6	دعم خطط المشتريات العامة المستدامة لقطاع إدارة النفايات	• سياسة المشتريات مع مراعاة توليد النفايات	10	*كمية النفايات الناتجة *كمية النفايات المرسلّة لإعادة التدوير وإعادة الاستخدام *عدد المنتجات المشتراة الموثوقة بيئيا	المنظمة المشرفة: وزارة البيئة. الشركاء: • المنظمات غير الحكومية • القطاع الخاص
الهدف التشغيلي رقم 2: تطوير نظام متكامل قائم على الاستهلاك والإنتاج المستدامين لإدارة النفايات في البلاد وإرساء الابتكار والمعرفة لبدائل تحويل النفايات وتشجيع أفضل الممارسات والتقنيات البيئية في إدارة النفايات ودعم البنية التحتية لإدارة النفايات التي تسمح بالإدارة الفعالة للنفايات كموارد بالاستفادة من المكاسب في خطط تحويل النفايات إلى طاقة والتقليل من الآثار البيئية للنفايات عبر دورة حياتها بأكملها					
1	تشجيع المبادرات الجديدة	*معار المقايح الأخضر *المدارس والجامعات الخضراء *إغراءات الرسوم الجمركية مثل بطاريات السيارات الهجينة الجديدة	50	• عدد المباني الخضراء المعتمدة	•وزارة البيئة •القطاع الخاص •المنظمات غير الحكومية •مجلس المباني الخضراء الأردني
2	اعتماد ممارسات وتقنيات إدارة جديدة ومبتكرة من أجل الإدارة المستدامة للنفايات في جميع مراحل دورة حياة إدارة النفايات (من لحظة تحويل المادة إلى نفايات مروراً بعمليات المعالجة بما في ذلك الانبعاثات إلى البيئة إلى مواد خام في مكب النفايات أو منتج مفيد مرة أخرى) والممارسات المبتكرة لتوفير خدمات إدارة النفايات، مثل تلك المتعلقة بفحص السلطات البيئية لتوعية الهواء والانبعاثات وما إلى ذلك.	•التوعية العامة بالتقنيات الجديدة ومخططات إعادة التدوير •تقليل نسبة وزن التعبئة والتغليف إلى نسبة الحجم في الصناعات •استعمال أكياس بلاستيكية قابلة للتحلل •تطوير برامج تغيير السلوك	50	•انخفاض نسبة النفايات المرسلّة إلى مواقع المكبات •زيادة كمية النفايات المعاد فرزها والمعاد تدويرها (في المواقع السكنية أو التجارية أو الصناعية) •إعادة استخدام كمية المنتجات •وضع تنظيم جديد للاكياس البلاستيكية القابلة للتحلل	•وزارة البيئة. •القطاع الخاص

4	زيادة الحوافز الجمركية والضريبية مثل إعفاءات مصادر الطاقة المتجددة كأنظمة الغاز الحيوي على سبيل المثال	•الإعفاءات الضريبية •الإعفاءات الجمركية	غير متوفر	•انخفاض نسبة النفقات المرسلة إلى مواقع المكبات •زيادة كمية الميثان التي يتم التقاطها وإثacaها، أو تعذيتها في محركات الغاز الحيوي لتوليد الطاقة •زيادة كمية النفقات المعاد فرزها والمعاد تدويرها (في المواقع السكنية أو التجارية أو الصناعية) •زيادة إعادة استخدام النفقات		•وزارة البيئة. •القطاع الخاص •وكالات التنمية الدولية
5	تحسين القاعدة المعرفية وإنشاء شبكات لمقدمي خدمات إدارة النفقات المستدامة في الأردن و / أو ربطها بمنصات / منشآت الشبكات القائمة (مثل شبكة الاستدامة الصناعية الأردنية ²⁵)، لإتاحة التوصل والربط الشبكي وتبادل الدروس المستفادة على نطاق واسع وتشجيع النجاح في توفير الجيدة وقصص النجاح في توفير الخدمات المستدامة لإدارة النفقات، وبناء نظام معارف وطني مشترك ومتوسطي حول "توفير خدمات إدارة النفقات المستدامة" للمنظمات البحثية المعنية ومقدمي الخدمات و هيئات إصدار شهادات الاعتماد والروية والأثر.	•إنشاء شبكة دولية لتبادل المعرفة •إنشاء شبكة تقنية دولية •بناء نظام معرفي مشترك وطني ومتوسطي حول "توفير خدمات إدارة النفقات المستدامة" للمنظمات البحثية المعنية ومقدمي الخدمات و هيئات إصدار شهادات الاعتماد والروية والأثر.	50	عدد الخبراء في الشبكات •عدد النفقات التي تم الحصول عليها من تلك الشبكات	عدد المنتجات ذات العلامات البيئية	•المنظمة المشرفة: وزارة البيئة. •الشركاء: وزارة الصناعة والتجارة •القطاع الخاص •مؤسسة المواصلات والمقاييس
6	إنشاء مخطط وضع العلامات البيئية ذي سمات وطنية متعددة.	إنشاء مخطط وضع العلامات البيئية	50			

²⁵ شبكة الاستدامة الصناعية الأردنية أو "الشبكة" هي أحد مكونات مشروع إعادة استخدام المياه الذي تموله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لمدة 5 سنوات. وفي عام 2013 سلمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المسؤولية عن الشبكة إلى الجمعية العلمية الملكية.

الملحق 2: قوائم مجموعات العمل الفنية التي أنشئت من أجل مشاركة الأطراف المعنية والتشاور معهم

خطة العمل الوطنية لقطاع الاستهلاك والإنتاج المستدامين / قطاع الزراعة والأغذية
قائمة اللجان الفنية

المديرية/الشعبة		المنظمة		الاسم		#
الحكومة / الوزارات التنفيذية / صناعات السياسات		المنظمة		الاسم		
مدير وحدة الاقتصاد الأخضر	وزارة البيئة	سمير الكيلاني				1
مديرية حماية الطبيعة / شعبة الإدارة المستدامة للأراضي	وزارة البيئة	بثينة بطرسه عمار مسمار				2
رئيس شعبة الزراعة العضوية	وزارة الزراعة	تمام الخوالدة				3
شعبة استخدام الأراضي والمياه والبيئة	وزارة الزراعة	أسامة قطان				4
مديرية السياسات/ شعبة السياسات والبحوث	وزارة الزراعة	المهندس عمر اللحام				5
رئيس قسم التنمية المستدامة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	معتصم الكيلاني				6
	إدارة الغذاء والدواء الأردنية	عبد الرحمن بصوص				7
	سلطة وادي الأردن	أنور عدوان				8
	وزارة الصناعة والتجارة	ياسمل اللوباني				9
	مركز الاستكشاف والمغامرة الأردني (رينجرز)	شهران سكارنة				10
	مؤسسة الموصفات والمقاييس	صلاح عبيدات				11
الأعمال / غرف الصناعة / الشركات الصغيرة والمتوسطة / رجال الأعمال الخضراء الناشئون						
	غرفة صناعة الأردن	عبيد صالح				12
المدير التنفيذي	نقابة الشركات الصغيرة والمتوسطة الأردنية	لينا الدسوقي				13
مستشار غرفة لقضايا الغذاء والزراعة	غرفة تجارة الأردن	هاني الضمور				14
مدير الإنتاج	شركة الخليج للمنتجات الغذائية	المهندس محمد الطويلة				15
دواجن الوطنية	دواجن الوطنية	الدكتور محمد صابر				16
منتجات نبل الغذائية	منتجات نبل الغذائية	رئيس قسم الإنتاج				17
نعمان الجبدي للصناعات الغذائية	نعمان الجبدي للصناعات الغذائية	رئيس قسم الإنتاج				18

المجتمع المدني / منظمات المجتمع المدني / المنظمات غير الحكومية / النقابات المهنية				
19	ز هير جويحان		الجمعية الأردنية للزراعة العضوية	رئيس الجمعية
20	محمد عبيدات		الجمعية الوطنية لحماية المستهلك	رئيس الجمعية
21	ز هير جويحان نادال جويحان		الجمعية الأردنية لمصدري ومنتجي الخضراوات والفواكه	رئيس مجلس الإدارة المدير التنفيذي
22	ممثّل عن شعبية التغذية وتكنولوجيا الأغذية وممثّل عن شعبية الاقتصاد والإرشاد الزراعي		نقابة المهندسين الزراعيين	ممثّل عن شعبية التغذية وتكنولوجيا الأغذية وممثّل عن شعبية الاقتصاد والإرشاد الزراعي
مؤسسات التمويل الأخضر				
23	لينا مسعود		نقابة البنوك في الأردن	باحث اقتصادي / قسم الدراسات والبحوث
24	محمد دوجان		وزارة الزراعة مؤسسة الإقراض الزراعي	مدير القروض
وزارة المالية / الحوافز الضريبية والجمركية / برامج وضع المعلومات البيئية				
25	الدكتور ناصر الخطيب		دائرة الضرائب	رئيس قسم الإعفاءات والإقرارات الضريبية
26	غسان غمراوي		دائرة الجمارك	رئيس قسم التصفقات الجمركية الشاملة
البحث والإبداع / التكنولوجيا				
27	الدكتور معين قريوتي، الدكتور جمال الرشيدات		المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي	مساعد المدير للأبحاث مساعد المدير للإرشاد
28	رافت عاصي		الجمعية العلمية الملكية	قسم البيئة
29	الدكتور جواد بكري		الجامعة الأردنية	قسم الأراضي والمياه والبيئة
وحدات التنمية الدولية				
30	نوبيرت ماس		معهد النمو الأخضر العالمي	كبير موظفي البرنامج
31	أحمد عمرة		معهد النمو الأخضر العالمي	مدير مشروع تطوير إطار السياسة لمشروع النمو الأخضر
فريق المشروع (الموظفون والمستشارون في وزارة البيئة)				
32	الدكتور أحمد عبد الفتاح		مستشار مستقل	المستشار المسؤول عن خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين
33	سونيا أبو زهرة		دائرة الإحصاءات العامة	مستشار / قطاع الزراعة والأغذية
34	محمد عفانة		وزارة البيئة	مدير السياسات والتطوير
35	هبة زعبلوي		وزارة البيئة	رئيس قسم السياسات والاستراتيجيات

خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين / قطاع النقل

فائمة اللجان الفنية

#	الاسم	المنظمة	المديرة/الشعبة
1	سمير الكيلاني	وزارة البيئة	مدير وحدة الاقتصاد الأخضر
2	رشا قورة	وزارة النقل	رئيس شعبة البيئة
3	وسام تهموني	هيئة تنظيم النقل البري	مدير مديرية الدراسات
4	المهندس معاوية قبضي	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	مديرية الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة
5	الدكتور أيمن الصمادي	أمانة عمان الكبرى	مدير إدارة النقل والممرور
6	خالد السعودي	وزارة الأشغال العامة والإسكان	رئيس قسم البيئة والأبنية الخضراء
7	معتصم الكيلاني	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	رئيس قسم التنمية المستدامة
8	شهران سكارنه	مركز الاستكشاف والمغامرة الأردني (رينجرز)	رئيس قسم التنمية المستدامة
9	صلاح عبيدات	مؤسسة المواصلات والمقاييس	رئيس قسم التنمية المستدامة
10	عبيد صالح	غرفة صناعة الأردن	شعبة البيئة
11	عبد الله الرقاعي	غرفة تجارة الأردن	المدير العام لخدمات الحاويات في ميناء عمان
12	لينا الدسوقي	نقابة الشركات الصغيرة والمتوسطة الأردنية	المدير التنفيذي
13	المهندس محمد أبو عفيفة	نقابة المهندسين الأردنيين	مساعد الأمين العام
14	سمر الكيلاني	مجلس أعمال المهندسين المعماريين	المدير التنفيذي
15	أسامة كنعان	جمعية الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (REES)	المدير العام
16	إيمان أبو زيد	الكتلة البرلمانية "مبادلة"	الكتلة البرلمانية "مبادلة"
17	هنا بلبيسي	الحركة الشعبية المؤثرة المسماة "معا نصل"	الحركة الشعبية المؤثرة المسماة "معا نصل"
18	لينا مسعود	نقابة البنوك في الأردن	باحث اقتصادي / قسم الدراسات والبحوث
19	لينا مبيضين	الصندوق الأردني لتمويل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (JREEEF)	الصندوق الأردني لتمويل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (JREEEF)
20	الدكتور ناصر الخطيب	دائرة الضرائب	رئيس قسم الإعفاءات والإقارات الضريبية
21	غسان غمراوي	دائرة الجمارك	رئيس قسم التعرفات الجمركية الشاملة
22	د. عمال التننشة	جامعة الشرق الأوسط	كلية الهندسة رئيس قسم هندسة الطاقة المتجددة

وكالات التنمية الدولية/ الأطراف المعنية الإقليمية والخارجية

23	1. مشروع البحر الأبيض المتوسط والطرق والسكك الحديدية والنقل الحضري وشركة ترانسبيك الاستشارية الهندسية للتنقل 2. التعاون من أجل التنقل الحضري في العالم النامي	1. مشروع البحر الأبيض المتوسط والطرق والسكك الحديدية والنقل الحضري وشركة ترانسبيك الاستشارية الهندسية للتنقل 2. التعاون من أجل التنقل الحضري في العالم النامي	1. مارغريدا نيتا (النقل الحضري خبير رئيسي) 2. لورينزا توماسوني (مدير مشروع المسؤول عن البعثات والمشاريع العلمية في البحر الأبيض المتوسط)
24	الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) مكتب عمان	الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) مكتب عمان	تيري لياباستر
25	كبير موظفي البرنامج	معهد النمو الأخضر العالمي	توبيرت ماس
26	مدير مشروع تطوير إطار السياسة لمشروع النمو الأخضر	معهد النمو الأخضر العالمي	أحمد عمرة
فريق المشروع	المستشار المسؤول عن خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين	مستشار مستقل	الدكتور أحمد عبد الفتاح
27			
28	مستشار / قطاع النقل	مستشار مستقل	نداء المعاني
29	مدير السياسات والتطوير	وزارة البيئة	محمد عفانة
30	رئيس قسم السياسات والإستراتيجيات	وزارة البيئة	هبة زعلالوي



أم اذينة - شارع فيصل بن عبد العزيز. بناية رقم ٨٣
وزارة البيئة
صندوق بريد. ١٤٠٨
عمان ١١٩٤١
الأردن

هاتف : ٩٦٢+ ٦٥٥ ٦٠ ١١٣
فاكس : ٩٦٢+ ٦٥٥ ١٦ ٣٧٧

البريد الإلكتروني info@moenv.gov.jo
الموقع الإلكتروني www.moenv.gov.jo



SwitchMed Programme
is funded by the
European Union



switchmed

www.unep.org

United Nations Environment Programme
P.O.Box 30552 Nairobi, Kenya
Tel: ++ 254(0)207621234
Fax: ++ 254(0)207623927
E-mail : unep@unep.org

